

مَجَلَّةُ عَرَبِيَّةٌ شَهْرِيَّةٌ جَامِعَةٌ

الفجر

Monthly Arabic Magazine
AL-FAJR



رئيس التحرير

مُحَمَّدُ رِضَا الْقَادِرِي الْمَصْبَاحِي النَّشِيدِي



المجلس الإداري

- | | |
|----------------------|---|
| رئيس التحرير | : محمد رضا القادري المصباحي النقشبندی |
| مدير التحرير | : محمد نورالدين المصباحي الأزهری |
| مساعد التحرير | : محمد نور الله المصباحي الأزهری (نيبال) |
| مساعد التحرير | : محمد عباس المصباحي الازهری (الهند) |
| الإخراج الفني | : محمد احمد رضا المصباحي ، محمد شاہد رضا المصباحي |
| مسؤول النشر والتوزيع | : عبدالجبار العليمی النظامي (نيبال) |

المراسلة

توجه جميع المراسلات إلى:

المدير: +91-9717023970

المساعد: +91 9236409156

 alfajr.editor@gmail.com

 nepalurdutimes.com

تنبيه:

الآراء المنشورة لا تمثل رأي المجلة.

أعضاء المجلس

محمد صدام حسين الأمجدي الأزهری نيبال
أبو سعد خان العليمي الأزهری الهند
محمد محبوب رضا الأزهری نيبال
شجر الدين العليمي الأزهری نيبال
محمد رحمت علي المصباحي نيبال
محمد فهيم خان العليمي نيبال
محمد طارق رضا الازهری
محمد تنوير رضا الازهری



محتويات

ص	موضوع البحث	الأسماء
٢	اتفاقيات أبراهام: تحولات السياسة الدولية، والمصالح الوطنية، والجغرافيا السياسية الجديدة في الشرق الأوسط	رئيس التحرير
٩	العلامة الشيخ أرشد القادري رحمه الله تعالى: حياته وخدماته	بدر عالم الفيضي المصباحي
١٣	الاتصال الرقمي وإعادة تشكيل العالم	أ.د. هاني جرجس عياد
١٥	فقه الفتوى في العصر الحاضر (ضوابطه، وتحدياته، ومسؤولية المفتي)	المفتي افتخار أحمد العليمي
٢٥	لماذا لم تتغير أوضاع المسلمين في الهند خلال سبعة عقود؟	عبيد الله خان الأعظمي
٢٨	هل تُمحى جامعة محمد علي جوهر من الوجود؟	محمد نور الدين الأزهرى
٣٧	التحولات الصامتة في الهوية الإسلامية قراءة نقدية في مظاهر نزاع الطابع الإسلامي في بعض المجتمعات العربية والإسلامية	ناظم الدين الفاروقي
٤٧	أصول الكتابة والخطابة وآدابهما	فضيلة السيد محمد أشرف المارهروي (عليكره)
٥٢	الديمقراطية، والشباب، والمقاومة السياسية المتحولة	محمد عباس الأزهرى المصباحي
٥٨	الفتيات المسلمات والردة المعاصرة: الأسباب، والتحديات، وسبل حماية الإيمان	محمد مبارك حسين الأزهرى المصباحي
٦٥	سر نهضة المسلمين الأولين وأسباب تراجع المسلمين المعاصرين	محمد جاويد
٦٨	أهمية اللغة العربية وفضيلتها	محمد شمس الزمان
٦٩	من جانتار مانتار إلى سؤال المواطنة احتجاجات «CJP»، عنف الشرطة، ومستقبل المسلمين والديمقراطية في الهند	محمد شاهد رضا المصباحي

مجلة عربية
شهرية جامعة
تصدر عن مجلس العلماء
في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦م

اتفاقيات أبراهام:

تحولات السياسة الدولية، والمصالح الوطنية، والجغرافيا السياسية الجديدة في الشرق الأوسط

افتتاحية:

ولئن كانت الجغرافيا قد ظلت عبر التاريخ عاملاً ثابتاً في تحديد مكانة الدول، فإن الجغرافيا السياسية (Geopolitics) أصبحت اليوم أكثر تعقيداً من أي وقت مضى، إذ لم تعد الحدود الطبيعية وحدها هي التي تحدد النفوذ، بل أصبحت الموانئ، والممرات البحرية، وشبكات الاتصالات، ومراكز التكنولوجيا، وأسواق المال، ومصادر الطاقة، عناصر أساسية في تشكيل النظام الدولي الجديد.

ومن بين الأقاليم التي تجتمع فيها هذه العوامل جميعاً يبرز الشرق الأوسط، الذي ظل منذ مطلع القرن العشرين مركزاً للتنافس الدولي، وميداناً لتقاطع المصالح العالمية. فهو ملتقى القارات الثلاث، وموطن أهم الممرات البحرية، ويضم أكبر احتياطات الطاقة، فضلاً عن مكانته الدينية والحضارية التي جعلته محوراً دائماً للاهتمام الدولي.

ولذلك لم تكن التحولات التي شهدتها الشرق الأوسط خلال العقود الأخيرة أحداثاً منفصلة، بل جاءت في إطار إعادة تشكيل النظام الإقليمي بما يتوافق مع المتغيرات العالمية. ومن أبرز هذه التحولات ما عُرف باتفاقيات أبراهام التي أُعلن عنها سنة ٢٠٢٠م، والتي شكلت نقطة تحول في مسار العلاقات الإقليمية، وأثارت نقاشاً واسعاً حول مستقبل التحالفات السياسية والاقتصادية في المنطقة.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

من سنن التاريخ أن العالم لا يظل ثابتاً على حال، وأن موازين القوى بين الأمم تتبدل بتبدل معايير القوة والنفوذ. فالإمبراطوريات التي كانت تملأ الأرض هيبةً وسطوةً أصبحت صفحاتٍ في بطون الكتب، والتحالفات التي كانت تبدو راسخةً لا تتزعزع ما لبثت أن تغيرت أو زالت، بينما برزت قوى جديدة استطاعت أن تعيد رسم خرائط السياسة والاقتصاد والأمن. ومن هنا فإن دراسة التحولات الدولية ليست ترفاً فكرياً، وإنما هي ضرورة لفهم الحاضر واستشراف المستقبل.

لقد انتقل العالم خلال العقود الأخيرة من مرحلة الصراع العسكري المباشر إلى مرحلة أكثر تعقيداً، تتشابك فيها المصالح الاقتصادية، والتطورات التكنولوجية، والثورة الرقمية، وأمن الطاقة، والذكاء الاصطناعي، وسلاسل الإمداد العالمية، والأمن الغذائي، والأمن السيبراني، والاستثمارات العابرة للقارات. وأصبحت هذه العناصر مجتمعةً هي المحرك الرئيس لسياسات الدول، بل إن كثيراً من الباحثين في العلاقات الدولية يرون أن الاقتصاد في القرن الحادي والعشرين يؤدي الدور الذي كانت تؤديه القوة العسكرية في القرن العشرين.

مجلة عربية

شهرية جامعة

تصدر عن مجلس العلماء

في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦م



بقلم: رئيس التحرير -

مجلة الفجر

ولعل من أهم ما يميز هذه الاتفاقيات أنها لم تُطرح بوصفها مجرد تفاهات دبلوماسية، بل قُدمت باعتبارها مشروعاً لإعادة بناء العلاقات الإقليمية على أسس جديدة، تجمع بين التعاون الاقتصادي، والتقدم العلمي، والانفتاح التكنولوجي، والتنسيق الأمني، والاستثمار المشترك. ولهذا اختلفت القراءات بشأنها؛ فمن الباحثين من عدّها بداية مرحلة جديدة في تاريخ الشرق الأوسط، ومنهم من رأى أنها تعبير عن إعادة ترتيب أولويات الدول وفقاً لمقتضيات المصلحة الوطنية ومتغيرات البيئة الدولية.

ومن هنا تبرز أهمية تناول هذه الاتفاقيات بمنهج علمي رصين، بعيداً عن الانفعال أو التبسيط، لأن القضايا الكبرى لا تُفهم بالشعارات، وإنما تُقرأ في ضوء التاريخ، وتُحلل وفق قواعد العلاقات الدولية، وتُقاس بميزان المصالح، وتُفسر في إطار التحولات السياسية والاقتصادية التي يشهدها العالم المعاصر.

وليس المقصود من هذه الافتتاحية إصدار أحكام مسبقة أو تبني موقف سياسي بعينه، وإنما السعي إلى تقديم قراءة تحليلية هادئة، تستند إلى الوقائع، وتربط بين الماضي والحاضر، وتستشرف المستقبل، إدراكاً بأن الوعي السياسي الرشيد يبدأ من المعرفة الدقيقة، وأن بناء الرأي العام لا يتحقق إلا بالحوار العلمي والتحليل الموضوعي. إنَّ فهمَ اتفاقيات أبراهام لا يكتمل بالنظر إلى لحظة إعلانها سنة ٢٠٢٠م فحسب، بل يقتضي الرجوع إلى المسار التاريخي الذي تشكّلت في إطاره بنية الشرق الأوسط الحديث. فالتاريخ السياسي للمنطقة لم يكن سلسلةً من

الأحداث المنفصلة، وإنما كان نتاجاً لتراكماتٍ تاريخيةٍ وجيوسياسية امتدت لأكثر من قرن، تشابكت فيها المصالح الدولية، والتنافس بين القوى الكبرى، والتحولات الاقتصادية، والمتغيرات الأمنية.

فمع نهاية الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨م)، وانتهاء الدولة العثمانية، دخلت المنطقة مرحلةً جديدةً من إعادة رسم الخرائط السياسية. فقد جاءت اتفاقية سايكس-بيكو سنة ١٩١٦م لتقسّم مناطق النفوذ بين القوى الاستعمارية، ثم أعقبها وعد بلفور سنة ١٩١٧م، الذي أصبح لاحقاً أحد أهم المحطات المؤثرة في تاريخ المنطقة. وبعد ذلك أنشئت منظومة الانتخابات، وتكوّنت دولٌ حديثة بحدودٍ سياسية جديدة، كان لها أثرٌ بالغ في تشكيل الواقع الجيوسياسي للشرق الأوسط.

ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية، وظهور الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي قوتين عظميين، أصبح الشرق الأوسط أحد أهم ميادين التنافس الدولي. ولم يكن هذا الاهتمام نابعاً من موقعه الجغرافي فحسب، بل أيضاً من ثرواته النفطية، وممراته البحرية الإستراتيجية، ومكانته الاقتصادية والدينية.

وخلال العقود التالية شهدت المنطقة سلسلةً من الحروب والأزمات والتحولات السياسية، الأمر الذي دفع القوى الدولية إلى البحث عن صيغ جديدة لإدارة التوازنات الإقليمية، وتقليل احتمالات الصدام، وتعزيز شبكات التعاون بما ينسجم مع مصالحها الإستراتيجية.

وفي سبعينيات القرن الماضي برزت مرحلة جديدة من الدبلوماسية

مجلة عربية

شهرية جامعة

تصدر عن مجلس العلماء

في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦م

مجلة عربية

شهرية جامعة

تصدر عن مجلس العلماء

في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦م

الإقليمية، تمثلت في عدد من الاتفاقيات الثنائية، ثم تتابعت المبادرات السياسية في العقود اللاحقة، حتى أصبحت فكرة بناء علاقات دبلوماسية مباشرة بين إسرائيل وبعض الدول العربية جزءاً من النقاش السياسي والدبلوماسي الدولي.

وجاءت التحولات الكبرى في القرن الحادي والعشرين لتمنح هذا المسار زخماً جديداً؛ فالعولمة الاقتصادية، والثورة الرقمية، وتغير أولويات التنمية، والتنافس في مجالات التكنولوجيا والطاقة، دفعت كثيراً من الدول إلى إعادة تقييم سياساتها الخارجية وفقاً لمقتضيات المصلحة الوطنية، لا وفق الاعتبارات التقليدية وحدها.

وفي هذا السياق أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٢٠م عن سلسلة من الاتفاقيات التي عُرفت باسم اتفاقيات أبراهام، وبدأت بالإعلان عن تطبيع العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل، ثم انضمت إليها مملكة البحرين، ولاحقاً المملكة المغربية وجمهورية السودان، كلٌ وفق ظروفه وحساباته السياسية الخاصة.

وقد أثارت هذه الاتفاقيات اهتماماً واسعاً في الأوساط الأكاديمية والسياسية، لأنها لم تُقدّم بوصفها مجرد تفاهات دبلوماسية، وإنما باعتبارها نموذجاً جديداً لإعادة تشكيل العلاقات الإقليمية على أسس اقتصادية وأمنية وتقنية، الأمر الذي جعلها محطّ دراسة وتحليل في الجامعات، ومراكز الدراسات الإستراتيجية، ووسائل الإعلام الدولية.

ومن هنا فإن دراسة اتفاقيات أبراهام لا ينبغي أن تقتصر على نصوصها الرسمية، بل يجب أن تُقرأ في

ضوء سياقها التاريخي، والبيئة الدولية التي نشأت فيها، والتحولات العميقة التي شهدتها النظام العالمي خلال العقود الأخيرة. فالأحداث الكبرى لا تُولد في فراغ، وإنما تكون ثمرةً لمسارات طويلة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والجيوستراتيجية، وهو ما يجعل هذه الاتفاقيات جزءاً من مشهدٍ أوسع لإعادة تشكيل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، في ظل عالم يشهد تغيرات متسارعة في موازين القوى ومفاهيم الأمن والتعاون الدولي.

لم يكن اختيار اسم «اتفاقيات أبراهام» أمراً عفويّاً أو مجرد عنوان بروتوكولي، بل جاء ليحمل أبعاداً دينية وثقافية ورمزية، ويؤدي دوراً في الخطاب السياسي والدبلوماسي الذي رافق الإعلان عن هذه الاتفاقيات. فقد رأت الجهات الراعية لها أن شخصية نبي الله إبراهيم عليه السلام تمثل قاسماً مشتركاً بين أتباع الديانات الإبراهيمية الثلاث؛ الإسلام، والمسيحية، واليهودية، وأن استحضار هذا الاسم قد يضيف على الاتفاقيات بعداً حضارياً يتجاوز حدود السياسة التقليدية.

وفي الأدبيات السياسية الحديثة، كثيراً ما تُستخدم الرموز التاريخية والدينية والثقافية لإضفاء شرعية معنوية على المبادرات الدولية، أو لإيصال رسائل سياسية تتجاوز مضمون الاتفاقيات نفسها. ومن هذا المنطلق، جاء اسم «أبراهام» ليعبر - بحسب القائمين على المبادرة - عن فكرة التعايش، والحوار، والتعاون بين الشعوب ذات الإرث الحضاري المشترك.

غير أن هذه التسمية أثارت نقاشاً واسعاً في الأوساط الدينية والفكرية.

مجلة عربية

شهرية جامعة

تصدر عن مجلس العلماء

في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦م

فقد رأى عدد من العلماء والمفكرين المسلمين أن الأنبياء عليهم السلام هم رسل الله إلى البشرية كافة، ورسالتهم تقوم على الهداية والعدل والقيم الأخلاقية، ولذلك فإن ربط أسمائهم بمشروعات سياسية متغيرة قد يثير إشكالات فكرية ودينية، لأن السياسات الدولية بطبيعتها تخضع للمصالح والتحول، بينما تبقى مكانة الأنبياء فوق الاعتبارات السياسية.

وفي المقابل، رأى آخرون أن الاسم لا يحمل حكماً دينياً، وإنما يمثل رمزاً حضارياً يراد به التأكيد على وجود جذور تاريخية مشتركة بين أتباع الديانات الثلاث، وأن المقصود منه توظيف البعد الثقافي في خدمة الحوار والتقارب بين الشعوب.

ومن منظور دراسات العلاقات الدولية، فإن اختيار أسماء الاتفاقيات الكبرى ليس أمراً شكلياً، بل يدخل ضمن ما يعرف بـ«القوة الناعمة» (Soft Power)، حيث تُستخدم اللغة والرموز والهوية الثقافية في تعزيز الرسائل السياسية، وكسب التأييد الدولي، وصياغة الصورة الذهنية للمبادرات الدبلوماسية.

كما أن هذه التسمية تعكس اتجاهاً متزايداً في الدبلوماسية الحديثة نحو الاستفادة من العناصر الحضارية والثقافية في بناء الخطاب السياسي، وهو اتجاه لم يقتصر على الشرق الأوسط، بل أصبح جزءاً من أدوات السياسة الدولية في مناطق مختلفة من العالم.

ومهما اختلفت وجهات النظر حول هذه التسمية، فإنها أصبحت جزءاً من الأدبيات السياسية والإعلامية المعاصرة، وأحد المفاتيح الأساسية لفهم طبيعة

الخطاب الذي رافق هذه الاتفاقيات، والأهداف الرمزية التي سعى القائمون عليها إلى إبرازها إلى جانب أهدافها السياسية والاقتصادية والإستراتيجية.

ومن هنا، فإن دراسة «اتفاقيات أبراهام» لا ينبغي أن تقتصر على تحليل بنودها أو نتائجها العملية فحسب، بل تمتد أيضاً إلى دراسة خطابها السياسي، ورمزيتها الثقافية، ودلالاتها الحضارية، لأن الأسماء في عالم السياسة ليست مجرد ألفاظ، بل قد تتحول إلى أدوات للتأثير، وصناعة التصورات، وتوجيه الرأي العام، وهو ما يجعل فهمها جزءاً لا يتجزأ من فهم الحدث نفسه.

لم تأتِ اتفاقيات أبراهام في فراغٍ سياسي، ولم تكن مجرد مبادرة دبلوماسية عابرة، بل جاءت في سياق تحولات عميقة شهدتها النظام الإقليمي والدولي خلال العقدين الأخيرين. فقد أصبحت منطقة الشرق الأوسط مسرحاً لتنافس القوى الكبرى، وتقاطعت فيها المصالح الاقتصادية والعسكرية والأمنية، مما دفع مختلف الأطراف إلى إعادة تقييم أولوياتها وصياغة سياساتها الخارجية بما ينسجم مع المتغيرات الجديدة.

ومن أبرز الدوافع التي أسهمت في ظهور هذه الاتفاقيات رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في إعادة تشكيل منظومة التحالفات الإقليمية، بحيث تتحمل الدول الحليفة دوراً أكبر في حفظ الأمن والاستقرار، مع تقليل الانخراط العسكري الأمريكي المباشر في المنطقة. وقد تزامن ذلك مع انتقال الاهتمام الإستراتيجي الأمريكي تدريجياً نحو منطقة المحيطين الهندي والهادئ، في ظل تصاعد المنافسة مع الصين،

واستمرار التنافس مع روسيا في ملفات دولية متعددة.

أما بالنسبة لإسرائيل، فقد مثّلت هذه الاتفاقيات تطوراً مهماً في مسار علاقاتها الإقليمية، إذ أُنحت لها توسيع دائرة العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع عدد من الدول العربية، وفتحت مجالات جديدة للتعاون في قطاعات التكنولوجيا، والابتكار، والاستثمار، والسياحة، والطاقة، والنقل، والبحث العلمي.

ومن جهة أخرى، رأت بعض الدول العربية في هذه الاتفاقيات فرصة لتعزيز برامجها التنموية، وتنويع اقتصاداتها، والاستفادة من التطورات التكنولوجية العالمية، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتوسيع الشراكات الاقتصادية، خاصة في ظل التحولات الكبرى التي يشهدها الاقتصاد العالمي، والتوجه نحو اقتصاد المعرفة، والاقتصاد الرقمي، والطاقة المتجددة.

كما لعبت التطورات الإقليمية دوراً مهماً في إعادة ترتيب الأولويات السياسية والأمنية للدول، حيث أصبحت قضايا الأمن البحري، وحماية سلاسل الإمداد، وأمن الطاقة، والأمن السيبراني، ومكافحة الإرهاب، من الملفات التي دفعت كثيراً من الدول إلى البحث عن صيغ جديدة للتعاون والتنسيق.

ومن زاوية أخرى، يرى عدد من الباحثين أن هذه الاتفاقيات تعكس تحولاً في مفهوم التحالفات الدولية؛ إذ لم تعد التحالفات تقوم على الاعتبارات الأيديولوجية وحدها، بل أصبحت المصالح الاقتصادية، والقدرات التكنولوجية، والاستقرار الإقليمي، عوامل حاسمة في بناء العلاقات بين الدول.

ومع ذلك، فإن تقييم هذه الاتفاقيات يظل مرتبطاً بالزمن؛ إذ إن نجاح أي اتفاق دولي لا يُقاس بمجرد توقيعه، وإنما بقدرته على تحقيق أهدافه، واستمراره في مواجهة المتغيرات السياسية والاقتصادية، وقدرته على التكيف مع الأزمات الإقليمية والدولية.

ومن هنا، فإن اتفاقيات أبراهام تمثل نموذجاً واضحاً لكيفية تداخل السياسة بالاقتصاد، والأمن بالتكنولوجيا، والدبلوماسية بالمصالح الوطنية، في عالم أصبحت فيه العلاقات الدولية أكثر تعقيداً وتشابكاً من أي وقت مضى. ولذلك فإن فهم هذه الاتفاقيات يتطلب رؤية شاملة، تستوعب مختلف أبعادها التاريخية والسياسية والإستراتيجية، بعيداً عن التبسيط أو الأحكام المتسرفة.

تحتل المملكة العربية السعودية مكانة خاصة في معادلات الشرق الأوسط، ليس فقط لكونها من أكبر الاقتصادات العربية، وأحد أبرز منتجي الطاقة في العالم، وإنما أيضاً لما تتمتع به من مكانة دينية وسياسية تجعل قراراتها ذات تأثير يتجاوز حدودها الجغرافية. ولهذا السبب، ظل اسم المملكة حاضراً في معظم النقاشات المتعلقة باتفاقيات أبراهام، رغم أنها لم تنضم إليها حتى الآن.

وقد انطلقت معظم التحليلات الدولية من حقيقة مفادها أن أي تغيير في السياسة الخارجية السعودية ستكون له انعكاسات واسعة على التوازنات الإقليمية، وعلى طبيعة العلاقات بين دول المنطقة، نظراً إلى الثقل السياسي والاقتصادي الذي تتمتع به المملكة، وإلى دورها في

مجلة عربية

شهرية جامعة

تصدر عن مجلس العلماء

في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦م

المنظمات الإقليمية والدولية. وفي السنوات الأخيرة، شهدت المملكة تحولات اقتصادية وتنموية كبيرة في إطار رؤية السعودية ٢٠٣٠، التي تستهدف تنويع مصادر الدخل، وتقليل الاعتماد على النفط، وتطوير قطاعات الصناعة، والسياحة، والتقنية، والاستثمار، والطاقة المتجددة، والاقتصاد الرقمي. وقد انعكس ذلك على طبيعة السياسة الخارجية، التي أصبحت تولي اهتماماً متزايداً بالدبلوماسية الاقتصادية، وجذب الاستثمارات، وبناء الشراكات الإستراتيجية مع مختلف القوى الدولية. وفي الوقت نفسه، أكدت المملكة في تصريحاتها الرسمية في مناسبات متعددة أن أي خطوات تتعلق بالعلاقات مع إسرائيل ترتبط برؤيتها المعلنة تجاه عملية السلام، وبما تراه منسجماً مع مصالحها الوطنية ومواقفها المعلنة. ولذلك، فإن كثيراً من التحليلات التي تتناول مستقبل انضمام المملكة إلى اتفاقيات أبراهام تبقى في إطار التوقعات السياسية، ولا ينبغي التعامل معها بوصفها حقائق نهائية.

ومن منظور العلاقات الدولية، فإن الدول تبني قراراتها الإستراتيجية على مجموعة واسعة من الاعتبارات، تشمل الأمن القومي، والاستقرار الإقليمي، والمصالح الاقتصادية، والعلاقات مع القوى الكبرى، والمتغيرات الجيوسياسية، إضافة إلى الاعتبارات الداخلية والإقليمية. ولهذا فإن أي قرار سيادي تتخذه دولة بحجم المملكة العربية السعودية يخضع لحسابات دقيقة ومعقدة، ولا يمكن تفسيره بعامل واحد فقط.

وتؤكد التجارب التاريخية أن

السياسات الخارجية ليست جامدة، وإنما تتطور مع تطور البيئة الدولية، وتتكيف مع المتغيرات الاقتصادية والأمنية. ومن هنا، فإن قراءة الدور السعودي في المشهد الإقليمي تقتضي الابتعاد عن الأحكام القطعية، والاعتماد على التحليل الموضوعي المبني على الوقائع، مع التمييز بين المواقف الرسمية، والتقديرية الإعلامية، والتحليلات الأكاديمية.

وفي المحصلة، تظل المملكة العربية السعودية أحد أهم الفاعلين في الشرق الأوسط، وسيبقى أي تطور في سياستها الخارجية محل اهتمام الباحثين وصناع القرار، لما له من تأثير محتمل في مستقبل المنطقة، وفي مسار العلاقات الإقليمية والدولية خلال السنوات القادمة.

تُعدُّ اتفاقيات أبراهام من أبرز التحولات الدبلوماسية التي شهدتها الشرق الأوسط في العقود الأخيرة، غير أن الحكم النهائي على آثارها ونتائجها لا يزال سابقاً لأوانه؛ إذ إن التاريخ لا يقيس قيمة الاتفاقيات بلحظة توقيعها، وإنما بقدرتها على الاستمرار، والتكيف مع المتغيرات، وتحقيق الأهداف التي أُبرمت من أجلها.

ويبدو أن النظام الدولي يتجه نحو مرحلة جديدة تتسم بتعدد مراكز القوة، وتسارع التطور التكنولوجي، واشتداد المنافسة الاقتصادية، وتزايد أهمية أمن الطاقة، والأمن الغذائي، والأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي. وفي ظل هذه البيئة الدولية المتغيرة، ستظل منطقة الشرق الأوسط تحتل موقعاً محورياً في الحسابات الإستراتيجية للقوى الكبرى، نظراً لما تتمتع به من أهمية جغرافية واقتصادية وحضارية.

مجلة عربية
شهرية جامعة
تصدر عن مجلس العلماء
في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦م

المعاصر لا يرحم من يجهل قوانين السياسة الدولية، ولا يمنح مكانة مؤثرة إلا لمن يمتلك المعرفة، ويحسن قراءة الواقع، ويستشرف المستقبل.

ومن هنا، فإن مسؤولية الجامعات، ومراكز الدراسات، ووسائل الإعلام، والنخب الفكرية، لا تقتصر على نقل الأخبار أو متابعة الأحداث، بل تمتد إلى صناعة الوعي، وترسيخ ثقافة التحليل العلمي، وتقديم قراءات متوازنة تساعد المجتمعات على فهم التحولات الكبرى التي يشهدها العالم.

ويبقى التاريخ خير شاهد على أن الأمم التي امتلكت العلم، وأحسن إدارة مصالحها، واستوعبت حركة الزمن، كانت هي الأقدر على صناعة مستقبلها، أما الأمم التي اكتفت بردود الأفعال، أو تجاهلت سنن التاريخ، فقد وجدت نفسها في هامش الأحداث، تتلقى نتائج القرارات التي يصنعها غيرها.

ولذلك، فإن قراءة اتفاقيات أبراهام ينبغي أن تكون جزءاً من قراءة أشمل لمستقبل النظام الدولي، وللتحولات الجيوسياسية التي تعيد رسم خريطة العالم في القرن الحادي والعشرين، حتى يكون الفهم قائماً على المعرفة والتحليل، لا على الانطباعات الآنية أو المواقف العابرة.

□□□

ومن المرجح أن تشهد السنوات القادمة استمرار الجهود الرامية إلى توسيع مجالات التعاون الاقتصادي والتكنولوجي بين دول المنطقة، بالتوازي مع استمرار التحديات السياسية والأمنية التي تجعل مستقبل الشرق الأوسط مفتوحاً على سيناريوهات متعددة، تختلف باختلاف موازين القوى، والظروف الإقليمية، والتحولات الدولية. إن من أبرز الدروس التي تقدمها هذه الاتفاقيات أن العلاقات الدولية لم تعد تُبنى على الشعارات أو الاعتبارات التقليدية وحدها، وإنما أصبحت المصالح الوطنية، والتنمية الاقتصادية، والابتكار العلمي، والأمن الإستراتيجي، عناصر أساسية في رسم السياسات الخارجية للدول. وهذا لا يعني غياب المبادئ والقيم، وإنما يؤكد أن صانع القرار يسعى دائماً إلى الموازنة بين المبادئ والمصالح وفق ما تفرضه الظروف والمتغيرات.

كما تكشف هذه التحولات عن الحاجة الماسة إلى بناء مراكز بحثية متخصصة، وتعزيز الدراسات الإستراتيجية، وإعداد كوادر علمية قادرة على فهم تعقيدات النظام الدولي، وتحليل الأحداث بمنهجية علمية، بعيداً عن الانفعال أو التبسيط. فالعالم

مجلة عربية
شهرية جامعة
تصدر عن مجلس العلماء
في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦م

العلامة الشيخ أرشد القادري رحمه الله تعالى:

حياته وخدماته

ولقد قام فضيلته بخدماتٍ جليّةٍ، وله مآثرٌ علميّةٌ قيّمةٌ، وهي في مجالاتٍ شتّى.

اسمه و مولده

ارشد القادري ابن الشاه عبد اللطيف ابن الشيخ عظيم الله عليهم الرحمة

واشتهر بلقب قائد أهل السنة ورئيس القلم.

قد رأى الشيخ نور الوجود اليوم الخامس من شهر مارس عام ١٩٦٥ء في أسرةٍ علميّةٍ ودينيّةٍ عريقةٍ. بقرية سيد فوره بولاية بليا اتر براديش

تعليمه:

كانت مخايل النجابة تتراءى في جبينه منذ نعومة أظفاره، فأخذ الدروس الأولية في بيته ثم ما ارتوى غليله العلمي، لم يكن يجد في هذه المنطقة ما يبرد ظمأه العلمي، لذا قد طوى المسافات، وجاب النجود والوهاد، وأتى إلى رحاب كعبة العلم والمعرفة، إلى بحر طام في الحديث والفقه سيدنا أستاذ الأساتذة عبد العزيز المحدث المباركفوري، وكان ملقبًا بحافظ الملة والدين، وهو الذي وضع الأساس للجامعة الأشرفية رحمه الله عليه.

فحصل على درجة العالمية و الفضيحة من هناك، في عام ١٩٤٤م.

أساتذته: تلمذ العلامة على عدة من الشيوخ، واجتهد في طلب العلم عند العلماء والفضلاء، وفتح الله تعالى عليه بأنواع من العلوم وأصناف من الفنون.

إنّ العلماء جمال الأرض وزينتها، وهم كالنجوم في السماء، والعلماء هم سراج العباد، ومنازل البلاد، وقوام الأمة، وحصنها الحصين. ولذا قال بعض المشايخ عن العلماء: "هم في الأرض بمنزلة النجوم في السماء، بهم يهتدي الحيران في الظلماء."

وحاجة الناس إليهم أعظم من حاجتهم إلى الطعام والشراب، وطاعتهم أوجب عليهم من طاعة الأمهات والآباء بنص الكتاب.

قال الله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ (النساء: ٥٩).

وهم العلماء، وطمسوا ضلال الناس عن الطريق.

إنّ في تاريخ الإسلام رجالاً عظماء، لم تكن حياتهم حياةً عاديّةً، بل كانت مليئةً بالعلم والدعوة والعمل. علّموا الناس، ونشروا العلم، ودعوا إلى الإسلام، وأحبوا الإيمان في القلوب، وأقاموا مؤسساتٍ وتنظيماتٍ لخدمة الدّين. إنّ من أولئك العلماء العاملين، والفقهاء المخلصين، العالم التقيّ الجليل، والفقيه الزاهد النبيل، فضيلة العلامة الشيخ أرشد القادري عليه الرحمة والرضوان، الملقب بقائد أهل السنة ورئيس القلم.

كان عالماً كبيراً، وخطيباً مؤثّراً، وكاتباً معروفاً، وداعيةً إلى الله.

مجلة عربية

شهرية جامعة

تصدر عن مجلس العلماء

في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦م



بقلم: بدر عالم الفيضي النظامي

رئيس المدرسين والمفتي بدارين أكاديمي جمشيد فور ، دار الإفتاء شعبة إدارة الشرعية، جاركند، الهند

ومن الذين تلمذ الشيخ عليهم واستقى من عيونهم الثرة الصافية، ويلي بعض أسمائهم:

(١) جلالة العلم الشيخ حافظ الله العلامة عبد العزيز المحدث المرادآبادي رحمه الله والرضوان.

(٢) جامع المعقول والمنقول، الشيخ العلامة عبد الرؤوف بلياوي، نائب شيخ الحديث في الجامعة الأشرفية مباركفور.

(٣) بحر العلوم، الشيخ العلامة المفتي عبد المنان الأعظمي رحمه الله عليه.

(٤) العلامة الشيخ سليمان بها غل فوري

بيعته وإرادته: قد بايع العلامة بيعة الطريقة القادرية على يد الشيخ صدر الشريعة المفتي امجد على الاعظمي ببلدة "غوسي" رحمه الله عليه

خلافته: قد تلقى الإجازة والخلافة من العلماء والمشائخ، و يلي أسمائهم:

(١) خليفة الامام احمد رضا خان قطب المدينة المنورة الشيخ ضياء الدين المدني .

(٢) مفتي الأعظم العلامة مصطفى رضا خان عليه الرحمة.

(٣) الحاج الشيخ السيد الشاه فدا حسين عليه الرحمة، بتنه

تلامذته: عمر الشيخ رحمه الله تعالى وقتّه ومجالسه بالعلم والتدريس والإفادة والهداية، فقد علّم الحديث والفقه والتفسير وغير ذلك من العلوم، ففتح بابَه لعامة الطلاب والتلاميذ، فلا يرُدُّ الصغير ولا الكبير، ولا الغني ولا الفقير، ومن أشهر مَنْ ارتشَف من نعيمه الفياض، وارتوى من منهله العذب الزلال:

الشيخ المفتي جلال الدين الأمجد، أوجه كنح (أترابراديش)، الملقب بـ فقيه الملة.

الوظائف: أولًا: عُيِّنَ رئيسًا للمدرسين في مدرسة شمس العلوم بمدينة ناكفور من سنة ١٩٤٤م إلى ١٩٥٢م.

ثم ذهب إلى جمشيدفور بأمر حافظ الملة رحمه الله تعالى، ثم أسّس مدرسة فيض العلوم في جمشيدفور.

أخلاقه وصفاته:

لقد كان متسمًا بالأخلاق الفاضلة، والشمائل الجميلة، والصفات العالية النبيلة، حتى ضرب به المثل في حسن الخلق، والتواضع، والنزاهة، والصيانة، والاستقامة في الإيمان، والتصلب في الدين. وكان كثير الحياء، عظيم الوفاء، محبًا للمساكين والفقراء، قوي الإرادة، ماضي العزيمة، صادق القول، وفيا بالعهد، محافظًا على الوعد، لا تعرف همته الكسل ولا الملل.

وهو من أجَلِّ علماء الهند في عصره وأصلحهم، وقد امتاز بينهم بالسمت والوقار، وحسن المعاشرة، والأخلاق السنية، حسن المناظرة،

قوة الخطابة، الزهد، الصبر،

حب العلماء والآداب الجمة التي يلتزم بها. وكان يأمر بالمعروف، وينهى عن المنكر، ويتوكل في جميع الأمور على الله تعالى، ويساعد المحتاجين والفقراء، ويعبد الله، ويخالط الناس، ويدعوهم إلى مجلسه، ويعود المرضى.

ومن رآه فكأنما رأى بعض أسلافنا الصالحين، وكان النور يخرج من وجهه، وله مكانة مرموقة ومنزلة سامية بين الخواص والعوام لعفته وتقواه، وإذا زاره

مجلة عربية

شهرية جامعة

تصدر عن مجلس العلماء

في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦م

أحد أكرمه غاية الإكرام، وأجلسه في مكان بارز، وتحدث معه بما يناسب ذوقه ونفسيته، مع مراعاة أحكام الشريعة الغراء.

وكان يلبس ثوبًا متوسطًا نظيفًا مع قلنسوة في عامة الأحوال، وفي الأحوال الخاصة يعتّم بعمامة يلفها على رأسه موافقةً للسنة، وتقع ذؤابتها على ظهره بين كتفيه، وكان سراوله وإزاره دائمًا فوق الكعبين على وفق السنة.

مؤلفاته

ومن مؤلفاته ما يلي:

- ١- زلزلہ.
- ٢- زیر و زبر.
- ٣- تبلیغی جماعت.
- ٤- جماعت اسلامی.
- ٥- لالہ زار.
- ٦- رسالت محمدی کا عقلی ثبوت.
- ٧- انوار احمدی.
- ٨- سرکار کا جسم بے سایہ.
- ٩- محمد رسول اللہ ﷺ قرآن میں.
- ١٠- زلف و زنجیر کی کہانیاں.
- ١١- تعزیراتِ قلم.
- ١٢- دورِ حاضر کے منکرینِ رسالت.
- ١٣- دل کی مراد.
- ١٤- جلوہ حق.
- ١٥- شریعت.
- ١٦- لسان الفردوس.
- ١٧- نقلش کربلا.
- ١٨- مصباح القرآن.
- ١٩- فنِ تفسیر میں امام احمد رضا کا

مجلة عربية

شهرية جامعة

تصدر عن مجلس العلماء

في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦م

مقام.

٢٠- امام احمد رضا کی مکتوب نگاری.

٢١- ایک سفر دہلی سے سہارنپور.

٢٢- دعوتِ انصاف.

٢٣- تاریخ فقہ حنفی.

٢٤- تاریخ فنِ حدیث.

٢٥- عقیدہ علمِ غیب پر قرآنی دلائل.

٢٦- تفسیر ام القرآن.

٢٧- عشق و عرفان کی کہانیاں.

٢٨- مطالعہ دیوبندی.

٢٩- عقیدہ توحید پر عقلی دلائل.

٣٠- نقشِ خاتم.

٣١- محفلِ حرم.

٣٢- علمائے دیوبند اور مسئلہ ختم نبوت.

٣٣- آئیے حج کریں.

٣٤- سوانحِ غوث و خواجہ.

٣٥- حیاتِ خواجہ قطب الدین بختیار

کاکا.

٣٦- مناظرہ جھریا.

٣٧- ایک ولولہ انگیز تقریر.

٣٨- حدیث، فقہ اور اجتہاد کی شرعی

حیثیت.

٣٩- عینی مشاہدات.

٤٠- اظہارِ عقیدت.

٤١- خطباتِ استقبالیہ.

٤٢- صدائے قلم.

٤٣- شخصیات.

٤٤- تجلیاتِ رضا.

٤٥- فغانِ درویش.

٤٦- سيرِ گلستان.

٤٧- افکار و نظریات.

٤٨- علم و آگهی.

٤٩- سحر البیان.

وانتفع بها العلماء وطلبة العلم في الهند وخارجها.

مناظره:

كان الشيخُ من كبار المناظرين، وقد ناظر علماء الديوبندية في أماكن كثيرة، ودافع عن عقيدة أهل السنة والجماعة بالحجج والبراهين. ومن أشهر مناظراته ما كان في كُتْ اوديش، چهپره بهار، امراوتی بولاية مهاراشترا، ومندسور بولاية راجستان، وجامع مسجد جهریا بولاية جاركند. وكانت موضوعات هذه المناظرات حفظَ الإيمان، والتبليغ، والقيام والسلام، وغيرها من المسائل العقدية. وقد أثبت الشيخُ الحق، وأفحم خصومَه في جميع هذه المناظرات. وكانت مناظراته دليلاً على سعة علمه، وقوة حجته، وثباته في الدفاع عن عقيدة أهل السنة، ولذلك كان أولَ من يختاره أهل السنة للمناظرة عند الحاجة إليها.

تأسيس المدارس والمنظمات:

ولم تقتصر خدماتُ الشيخِ رحمه الله على التعليم والتأليف، بل أسَّس كثيراً من المدارس والمساجد والمنظمات

الدينية. ومن أشهر المدارس:

(١) إدارة الشريعة، بَنَتْهُ (الهند).

(٢) جامعة حضرت نظام الدين أولياء، دلهي.

(٣) مدرسة فيض العلوم، جمشيدفور، جهاركند.

(٤) دار العلوم العلمية، سورينام.

(٥) جامعة مدينة الإسلام، هولندا.

وبغیرها من المدارس التي انتفع بها طلاب العلم. كما أسَّس عدداً من المنظمات الدينية، منها: (١) دعوة إسلامي (باكستان). (٢) ورلد إسلامك مشن (لندن).

وقد قامت هذه المنظمات بخدمة الإسلام وأهل السنة، ونشر الدعوة في أنحاء العالم.

وفاته:

انتقل الشيخُ إلى رحمة الله تعالى يومَ الخامس عشر من شهر صفر سنة ١٤٢٣هـ، الموافق التاسع والعشرين من شهر أبريل سنة ٢٠٠٢م، فانطفاً بذلك سراجٌ من سُرُج العلم والهداية، وخسرت الأمة الإسلامية علماً من أعلام العلم والحكمة، ورائداً من رَواد الدعوة والإرشاد، وكانت وفاته مصاباً جلاً وخطباً عظيماً على أهل العلم ومحبيه، ولكن لا نقولُ إلا ما يُرضي ربَّنَا: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾.



مجلة عربية

شهرية جامعة

تصدر عن مجلس العلماء

في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦م

الاتصال الرقمي وإعادة تشكيل العالم

أصبحت فيه البيانات والمعلومات المورد الأكثر تأثيرًا في التنمية وصناعة القرار.

ولم تقتصر آثار الاتصال الرقمي على المجال الاتصالي، بل امتدت إلى مختلف القطاعات، فأحدثت تحولات عميقة في الاقتصاد من خلال التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، وفي التعليم عبر التعلم الإلكتروني والمنصات التعليمية، وفي الإدارة الحكومية من خلال الخدمات الرقمية، وفي الإعلام الذي انتقل من النشر الأحادي إلى التفاعل المباشر مع الجمهور. كما وفرت البيئة الرقمية فرصًا واسعة للابتكار والإبداع وريادة الأعمال، وأسهمت في رفع كفاءة المؤسسات وتحسين الإنتاجية وتسريع عمليات تبادل المعرفة.

وفي المقابل، أفرز هذا التحول تحديات معقدة تجاوزت الجوانب التقنية لتشمل أبعادًا اجتماعية وثقافية وسياسية وأمنية. فقد برزت قضايا حماية البيانات الشخصية، والأمن السيبراني، والخصوصية، وانتشار المعلومات المضللة، والهيمنة التي تمارسها المنصات الرقمية الكبرى على تدفقات المعلومات والبيانات. وأصبح امتلاك البيانات والبنية الرقمية عنصرًا أساسيًا من عناصر القوة والنفوذ، الأمر الذي جعل الفضاء الرقمي مجالًا للتنافس الجيوسياسي بين الدول.

ومن هنا برزت أهمية مفاهيم الحوكمة الرقمية والسيادة الرقمية، باعتبارهما إطارين يسعيان إلى تحقيق التوازن بين الانفتاح الرقمي وحماية المصالح الوطنية، وضمان الاستخدام

يشهد العالم المعاصر تحولًا غير مسبوق بفعل الثورة الرقمية، التي لم تعد تقتصر على تطوير وسائل الاتصال، بل أصبحت قوة محركة لإعادة تشكيل الإنسان والمجتمع والدولة والعلاقات الدولية. فقد أدى الانتقال من الاتصال التقليدي إلى الاتصال الرقمي إلى إحداث تغيرات جوهرية في أنماط إنتاج المعرفة، وتداول المعلومات، وبناء العلاقات الاجتماعية، حتى غدا الاتصال الرقمي أحد أهم مرتكزات الحياة المعاصرة، وأحد أبرز مظاهر التحول نحو المجتمع الشبكي.

ويشير الاتصال الرقمي إلى كل عملية اتصالية تعتمد على الوسائط الإلكترونية والتقنيات الرقمية في إنتاج المعلومات ومعالجتها وتخزينها ونقلها واستقبالها. ويقوم هذا النمط من الاتصال على التكامل بين البنية التقنية المتمثلة في الحواسيب والهواتف الذكية وشبكات الإنترنت والمنصات الرقمية، وبين المحتوى الرقمي الذي يُنتج ويُتداول عبر هذه الوسائط، بما يتيح تدفقًا سريعًا للمعلومات وتفاعلًا لحظيًا بين الأفراد والمؤسسات على اختلاف مواقعهم الجغرافية.

وقد أسهم الاتصال الرقمي في تجاوز الحدود التقليدية للزمان والمكان، فبات العالم أكثر ترابطًا من أي وقت مضى، وأصبح الوصول إلى المعرفة والخدمات والفرص متاحًا بضغط زر. كما أفرز فضاءات جديدة للتواصل الإنساني، وأوجد أنماطًا حديثة من العلاقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وأسهم في بروز المجتمع الرقمي الذي

مجلة عربية

شهرية جامعة

تصدر عن مجلس العلماء

في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦م



أ.د. هاني جرجس عياد

أستاذ علم الاجتماع – الجامعة الإسلامية بمنيسوتا الولايات المتحدة الأمريكية

نحو بناء نظام رقمي أكثر عدالة وتوازنًا، يحترم التنوع الثقافي واللغوي، ويكفل إتاحة المعرفة بوصفها موردًا إنسانيًا مشتركًا.

إن الاتصال الرقمي لم يعد مجرد وسيلة لنقل المعلومات، بل أصبح إطارًا جديدًا لإعادة تنظيم الحياة الإنسانية وصياغة العلاقات بين الأفراد والمؤسسات والدول. ومن ثم، فإن مستقبل المجتمعات سيظل مرتبطًا بقدرتها على توظيف التحول الرقمي بصورة رشيدة، تحقق التوازن بين الابتكار والمسؤولية، وبين الانفتاح والسيادة، وبين التطور التقني والقيم الإنسانية، بما يضمن بناء مجتمع رقمي أكثر عدالة واستدامة وشمولًا.



المسؤول للتكنولوجيا. كما تزايدت الدعوات الدولية إلى تعزيز التعاون الرقمي، وبناء فضاء إلكتروني عالمي يقوم على احترام حقوق الإنسان، وتحقيق الأمن السيبراني، ودعم التنمية المستدامة، وتقليص الفجوة الرقمية بين الدول.

وفي ظل هذه المتغيرات، بدأت العديد من دول الجنوب في تبني مبادرات تهدف إلى تعزيز استقلالها الرقمي، من خلال تطوير بنى تحتية رقمية وطنية، وإطلاق منصات معرفية مفتوحة، وتشجيع الابتكار المحلي، بما يساهم في تحقيق قدر أكبر من التعددية الرقمية والحد من الاحتكار التكنولوجي. وتعكس هذه المبادرات توجهًا عالميًا

مجلة عربية

شهرية جامعة

تصدر عن مجلس العلماء

في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦م

فِقْهُ الْفَتَوَى فِي الْعَصْرِ الْحَاضِرِ (ضَوَابِطُهُ، وَتَحَدِّثَاتُهُ، وَمَسْئُولِيَّةُ الْمُفْتِي)

الرجوع إلى أهل العلم عند الجهل، فقال سبحانه:

﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾

فدلت الآية الكريمة على أنَّ معرفة الأحكام الشرعية ليست باباً مفتوحاً لكلِّ أحد، بل هي اختصاص علمي يحتاج إلى أهلية راسخة، تجمع بين العلم والتقوى، وبين الفقه في النصوص والوعي بالواقع.

وقد كانت مدرسة الفتوى عند الصحابة والتابعين مدرسة ورع وخشية قبل أن تكون مدرسة بحث واستنباط؛ فكانوا يترددون في الجواب، ويقدمون قول "لا أعلم" على الجراحة بغير علم. قال عبد الرحمن بن أبي ليلى رحمه الله:

"أدركت مائة وعشرين من أصحاب رسول الله ﷺ، ما منهم أحد يُسأل عن مسألة إلا ودَّ أنَّ أخاه كفاه إياها."

وهذا الموقف ليس دليل ضعف في العلم، بل هو قمة النضج العلمي؛ لأنَّ العالم الحقيقي يعرف حدود معرفته، ويعلم أنَّ الصمت عند عدم العلم عبادة، وأنَّ التوقُّف عند الشبهة سلامة. وقد أصبحت كلمة "لا أدري" في تراث العلماء عنواناً للتواضع العلمي، وبرهاناً على صدق الأمانة، لا علامة على القصور والنقص. ولقد ظلت الفتوى عبر مسيرة التاريخ الإسلامي منارة مضيئة تهدي السالكين، وسفينة تحفظ للأمة توازنها بين أصالة الوحي ومتطلبات الحياة، فهي ليست مجرد نقل للأحكام، بل هي

الحمد لله رب العالمين، والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، أمَّا بعد!

فإنَّ الفتوى من أجلِّ شعائر الإسلام، وأعظم وظائف العلماء، وأدقِّ المناصب الشرعية؛ إذ هي الجسر الممتد بين نور الوحي وواقع الحياة، والميزان الذي يربط حركة الإنسان بأحكام الرحمن.

فالمفتي لا يقدم للناس رأياً شخصياً، ولا يعبر عن ذوق خاص أو انطباع عابر، وإنما يقوم بمهمة عظيمة تتمثل في بيان حكم الله تعالى في أفعال المكلفين.

ولهذا قال العلماء :

"المفتي موقع عن ربِّ العالمين."

وهذه العبارة البليغة تختصر عظم مقام الإفتاء؛ فإنَّ الموقع عن ملك من الملوك يتحرَّر من الخطأ في توقيعه، فكيف بمن يوقع عن ربِّ السماوات والأرض؟!

إنَّ الفتوى أمانة ثقيلة، لا يحملها إلا من جمع بين رسوخ العلم ونقاء القلب، وبين دقة الفهم وخشية الله تعالى.

ولذلك كان العلماء الربانيون عبر التاريخ يهابون الفتوى هيبة عظيمة، ويعدونها من أخطر المسؤوليات؛ لأنَّ كلمة المفتي قد تغيِّر مسار حياة إنسان، أو تُصلح أسرة، أو تحفظ مجتمعا، كما قد يترتب على الخطأ فيها آثار بعيدة المدى.

وقد أرشد الله تعالى عباده إلى

مجلة عربية
شهرية جامعة
تصدر عن مجلس العلماء
في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦م



فضيلة الشيخ المفتي افتخار أحمد العليمي

الأستاذ السابق بدار العلوم أهل السنة "تدريس الإسلام" بسديلة، سنت كبير نغر، ولاية أتر براديش، الهند.

مجلة عربية
شهرية جامعة
تصدر عن مجلس العلماء
في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦م

فقه عميقٌ لمراد الشارع، وإدراكٌ حكيمٌ لواقع الناس، وتنزيلٌ دقيقٌ للنصوص على الوقائع. لقد ترك علماء الأمة عبر القرون تراثاً فقهياً زاخراً، جمع بين دقة الاستنباط وعمق النظر، وبين المحافظة على ثوابت الشريعة ومراعاة أحوال البشر. فكانت الفتوى جسراً يصل حاضر الأمة بأماضيها، ويربط حركة المجتمع بأصول الدين، ويحفظ للناس هويتهم الإيمانية في خضم المتغيرات والتحولات. غير أن العصر الحاضر يختلف عن العصور السابقة اختلافاً كبيراً؛ فقد تسارعت حركة التغيير، وتشابكت مجالات الحياة، وتداخلت العلوم والمعارف بصورة لم تكن معروفة من قبل. فقد ظهرت قضايا جديدة في ميادين متعددة، كالمعاملات المالية الحديثة، والطب المتطور، والتقنيات الرقمية، والذكاء الاصطناعي، والهندسة الوراثية، والإعلام الجديد، والعلاقات الاجتماعية المعاصرة.

وهذه النوازل لم تعد تُعالج بمجرد حفظ الأحكام السابقة، بل تحتاج إلى عقلٍ فقهياً واسع، يجمع بين فقه النصوص وفقه الواقع. فالمفتي في هذا العصر ليس كمن يحمل مفتاحاً لباب واحد، وإنما هو كمن يحمل مصباحاً في طريق متشعب، يحتاج أن يعرف معالم الطريق، ويدرك مواضع الخطر، حتى يصل بالناس إلى بر الأمان. ومن هنا أصبحت مسؤولية المفتي أعظم من ذي قبل؛ فلم يعد يكفي أن يكون حافظاً لمسائل الفقه ومتون الكتب، بل لا بد أن يكون صاحب بصيرة نافذة، وفهم عميق لمقاصد الشريعة، وإدراك واعٍ لتغيرات الزمان والمكان.

فالفتوى الرشيدة هي التي تجمع

بين:

أصالة الدليل،

وفهم الواقع،

ومراعاة المقاصد،

والنظر في المآلات.

حتى تكون رحمةً للناس، وتحقيقاً لمصالحهم، ودفعاً للمفاسد عنهم. كما أن الثورة الرقمية أحدثت تحولاً كبيراً في مجال الإفتاء؛ فقد أصبحت الفتوى تنتقل في لحظاتٍ إلى ملايين الناس، وأصبح المجال مفتوحاً لمن يتصدّر للكلام في الدين دون تأهيل كافٍ. فكما أن المجتمع لا يقبل أن يتولى علاج المرضى من لم يدرس الطب، ولا أن يبني الجسور من لم يتعلم الهندسة، فكذلك لا ينبغي أن يتصدّر لبيان أحكام الشريعة من لم يبلغ مرتبة العلم والتخصص.

إن خطورة الفتوى العشوائية أنها لا تقتصر على خطأ فردي، بل قد تؤدي إلى اضطراب المفاهيم، وتشويه صورة الدين، وإثارة الخلافات بين الناس. ولهذا أصبحت الحاجة ماسة إلى ترسيخ منهج الإفتاء المنضبط، وإحياء دور العلماء المؤهلين، وتقوية المؤسسات العلمية والمجامع الفقهية التي تقوم على البحث الجماعي والتخصص الدقيق. فالاجتهاد في القضايا المعاصرة يشبه عمل فريق من البنّائين؛ فلا يستطيع شخص واحد أن يبني صرحاً عظيماً بكل تفاصيله، وإنما يحتاج إلى اجتماع الخبرات وتكامل الجهود. وكذلك الفتوى المعاصرة تحتاج إلى اجتماع الفقيه والطبيب والاقتصادي والخبير التقني، حتى يكون الحكم مبنياً على تصور صحيح للواقع.

إنَّ الفتوى في حقيقتها ليست تكراراً لعبارة الكتب، ولا جمعاً للأقوال المجردة، بل هي صناعة علمية دقيقة، تبدأ بفهم النص، وتنتهي بحسن تنزيله على حياة الناس.

ولهذا قال العلماء: "الحُكْم على الشيء فرغ عن تصوُّره".

فلا يمكن إصدار حكم صحيح على أمر مجهول الحقيقة، لأنَّ البناء الصحيح لا يقوم على أرض غير ثابتة.

لقد ارتبطت الفتوى منذ فجر الإسلام بمهمة البيان والإرشاد؛ فقد كان رسول الله ﷺ هو المبلِّغ عن ربه، والمبيِّن لأحكام شريعته، والهادي للناس إلى ما فيه صلاح دينهم ودنياهم.

فكان الصحابة رضي الله عنهم يسألونه عن النوازل والمسائل التي تعرض لهم، فيجيبهم بما علمه الله تعالى، ويوجههم إلى الطريق الذي يحقق لهم الخير في العاجل والآجل. وكان القرآن الكريم ينزل أحياناً جواباً عن أسئلة الناس واستفتاءاتهم، مما يدلُّ على أنَّ أصل الفتوى ومنبعها الأول هو الوحي الإلهي.

قال الله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [النساء: ١٧٦] وقال سبحانه: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ﴾ [النساء: ١٢٧] فكانت الفتوى في عهد النبوة امتداداً لنور الوحي، وكان رسول الله ﷺ لا يجيب عن سؤالٍ إلا بما يحقق الحكمة والمصلحة، ويراعي اختلاف أحوال الناس وقدراتهم. ومن هنا يتضح أنَّ وظيفة المفتي ليست إنشاء أحكام من عند نفسه، ولا إطلاق آراء شخصية، وإنما هي الكشف عن حكم الله تعالى من خلال الأدلة الشرعية

والقواعد العلمية المعتمدة. وبعد انتقال النبي ﷺ إلى الرفيق الأعلى، انتقلت مسؤوليَّة البيان إلى الصحابة الكرام رضي الله عنهم، فكانوا خير من حمل هذه الأمانة؛ جمعوا بين غزارة العلم وصدق التقوى، وبين قوة الفهم وشدة الخشية. ولم يكونوا يتسرَّعون في إصدار الأحكام، بل كانوا يتثبتون في السؤال، ويتحرَّون الدليل، ويستشيرون أهل العلم، ويقفون عند حدود ما يعلمون. فكان خوفهم من الخطأ في الفتوى أعظم من رغبتهم في الظهور والبيان؛ لأنهم كانوا يدركون أنَّ الكلمة التي تخرج من فم العالم قد تصبح منهجاً يسيِّر عليه الناس. وكان أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه من أبرز النماذج في هذا الباب؛ فقد كان إذا نزلت بالمسلمين نازلةً جمع كبار الصحابة، واستشار أهل الرأي والعلم، ولم ينفرد بالحكم في القضايا الكبرى مع قدرته ومكانته. وهذا المنهج العمري يكشف عن أصل عظيم من أصول الاجتهاد، وهو أنَّ القضايا الكبرى تحتاج إلى نظر جماعي وتبادل للخبرات. فالعقل الواحد قد يرى جانباً من الحقيقة، أما اجتماع العقول المؤهلة فيكشف جوانب متعددة منها؛ كما أنَّ قطرة الماء لا تصنع نهراً، ولكن اجتماع القطرات يصنع بحراً واسعاً. ثم جاء عصر التابعين، فالتسعت رقعة الدولة الإسلامية، ودخلت أمم وشعوب مختلفة في الإسلام، وتنوعت البيئات والأعراف والعادات، فظهرت مسائل جديدة احتاجت إلى اجتهاد فقهي عميق.

فبرز العلماء في الأمصار المختلفة، ونشأت المدارس الفقهية التي جمعت بين حفظ النصوص وفهم المقاصد، وبين الرواية والدراسة. فكانت المدينة المنورة

مجلة عربية

شهرية جامعة

تصدر عن مجلس العلماء

في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦م

مجلة عربية

شهرية جامعة

تصدر عن مجلس العلماء

في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦م

مدرسة الحديث والأثر، وبرز في العراق فقه النظر والاجتهاد، ثم تبلورت المذاهب الفقهية الكبرى التي حفظت للأمة ثروتها العلمية عبر القرون. وفي عصر الأئمة المجتهدين بلغ الفقه الإسلامي مرحلة عظيمة من النضج العلمي؛ فوضعوا قواعد الاستنباط، وضبطوا مناهج الاجتهاد، وربطوا الفروع بالأصول، فكان عملهم أساساً لبناء صرح فقهيٍّ شامخٍ ما زالت الأمة تستضيء بأنواره. لقد كان أئمة الإسلام المجتهدون مثلاً فريداً في التواضع العلمي، والورع في الفتوى، فلم تكن مكانتهم العلمية الرفيعة سبباً للجرأة على القول، بل كانت سبباً لمزيد من الخوف والمسؤولية. فالعالم الرباني كلما ازداد علمه ازداد شعوره بعظمة الأمانة التي يحملها، كما أن صاحب البصر القوي يرى دقائق الأشياء التي لا يراها غيره، فكذاك العالم الحقيقي يرى خطورة الكلمة التي تصدر عنه، فيتأني ويتثبت. وكان الإمام مالك رحمه الله من أعظم الأمثلة في هذا الباب؛ فقد كان إمام دار الهجرة، ومرجع الناس في العلم والحديث والفقه، ومع ذلك كان يتوقف في كثير من المسائل إذا لم يظهر له فيها وجه الحق.

وكان يقول: "لا أدري". تلك الكلمة التي قد يظنُّها بعض الناس علامة نقص، كانت عند العلماء عنوان كمال ونضج؛ لأنَّ العالم الصادق لا يخجل من الاعتراف بحدود علمه، وإنما يخجل من أن يقول على الله بغير علم.

وقد روي عن الإمام مالك رحمه الله أنه قال: "ما أفتيْتُ حتى شهد لي سبعون من أهل العلم أنني أهلٌ لذلك". وهذا يدلُّ على أنَّ مقام الإفتاء

ليس طريقاً للشهرة، ولا باباً لمن أراد الظهور، بل هو مقام يحتاج إلى تأهيل طويل، وشهادة أهل الاختصاص، ونضج في الفهم والاستنباط. وكان الإمام الشافعي رحمه الله مثلاً آخر في طلب الحق وتجرّد النفس من الهوى؛ فلم يكن يرى المناظرة ساحة للانتصار للنفس، وإنما كان يراها طريقاً للوصول إلى الحقيقة.

وقال رحمه الله: "ما ناظرتُ أحداً إلا تمنيتُ أن يجري الله الحق على لسانه". فالعلماء الربانيون لم يجعلوا العلم وسيلة لتعظيم الذات، وإنما جعلوه طريقاً لعبادة الله وخدمة خلقه.

ثم تطورت وسائل الإفتاء مع تطور الحياة الإسلامية؛ فبعد أن كانت الفتوى تعتمد على اللقاء المباشر والسؤال الشفهي، انتقلت إلى مرحلة التدوين والتصنيف، فظهرت كتب الفتاوى التي حفظت أجوبة العلماء واجتهاداتهم.

ثم نشأت المؤسسات العلمية ودور الإفتاء والمجامع الفقهية التي أصبحت تقوم بدور مهم في دراسة القضايا المستجدة، ومعالجة النوازل بأسلوب جماعيٍّ يقوم على البحث والتحقيق. إنَّ الفتوى في العصر الحديث أصبحت تواجه واقعاً أكثر تعقيداً؛ لأنَّ القضايا التي تُعرض على العلماء لم تعد محصورة في أبواب العبادات والمعاملات التقليدية، بل امتدت إلى ميادين دقيقة ومتنوعة.

فمنها:

قضايا الطب الحديث وزراعة الأعضاء.

المعاملات المالية المعاصرة والأنظمة الاقتصادية العالمية.

العملات الرقمية والتقنيات المالية

الجديدة.

الذكاء الاصطناعي والتطور التقني.
الهندسة الوراثية والقضايا البيئية.
العلاقات الدولية والقضايا الإنسانية
المعاصرة.

وهذه المسائل لا يمكن الوصول
فيها إلى الحكم الصحيح إلا بعد معرفة
حقيقتها معرفة دقيقة، لأنَّ الفقيه لا
يستطيع أن يحكم على شيء لم
يتصوره.

ولهذا قرر العلماء القاعدة الأصولية
المشهورة:

"الحكم على الشيء فرعٌ عن تصوُّره."

فكما أنَّ القاضي لا يستطيع أن
يحكم في قضية مجهولة التفاصيل،
والطبيب لا يستطيع وصف العلاج قبل
معرفة المرض، كذلك المفتي لا يستطيع
إصدار الحكم الشرعي قبل إدراك حقيقة
النازلة وأبعادها. ومن هنا كانت الحاجة
ماسة إلى التعاون بين الفقهاء وأهل
الاختصاص، لأنَّ الفتوى المعاصرة
الناجحة تشبه بناء صرح عظيم؛ يحتاج إلى
مهندس يضع الأساس، وعامل ينفذ
البناء، وخبير يراجع التفاصيل. وكذلك
تحتاج الفتوى إلى فقيه راسخ، وخبير
متخصص، وباحث مدقق، حتى يخرج
الحكم الشرعي في صورة متوازنة تحقق
مقاصد الشريعة.

إنَّ الشريعة الإسلامية تمتاز
بخصيصة عظيمة تجمع بين الثبات
والمرونة؛ فهي ثابتة في أصولها
الكبرى، راسخة في عقائدها وقيمها
ومبادئها، لكنها في فروعها
وتطبيقاتها تملك من السعة والمرونة
ما يجعلها قادرة على مواكبة تطورات

الحياة واستيعاب مستجدات العصور.

فالشريعة كالشجرة المباركة؛
جذورها ثابتة في أعماق الأرض،
وأغصانها تمتد في آفاق الحياة، تعطي
ثمارها في كلِّ زمان ومكان. قال الله
تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً
طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَضْلَاهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا
فِي السَّمَاءِ﴾

[إبراهيم: ٢٤] فالأصول الشرعية ثابتة لا
تتغير، أما الوسائل والجزئيات التي لم يرد
فيها نص قطعي فتتغير بحسب الزمان
والمكان والأحوال، ما دامت في دائرة
الضوابط الشرعية. ومن هنا فإنَّ الفتوى
الرشيدة في العصر الحاضر ليست فتوى
جامدة منفصلة عن واقع الناس، ولا
فتوى متساهلة تتبع الأهواء والرغبات،
وإنما هي فتوى تقوم على العلم
والبصيرة، وأصالة النص وحكمة
التطبيق.

فالمفتي الناجح هو الذي يستطيع
أن يجمع بين نور النص وحركة الواقع؛ فلا
يضيّع ثوابت الدين بحجة التجديد، ولا
يغلق أبواب الاجتهاد بحجة المحافظة.

إنَّ مقام الإفتاء لما كان بياناً لحكم
الله تعالى، فلا بد أن يقوم على أصول
دقيقة وضوابط محكمة تحفظه من
الخطأ والانحراف. فالمفتي ليس ناقلاً
للمعلومات فحسب، بل هو صاحب رسالة
ومسؤولية، يحمل أمانة البيان الشرعي،
ويقف بين يدي الله تعالى مسؤولاً عن
كل كلمة يصدرها.

ومن أعظم هذه الضوابط:

أولاً: الاعتماد على الكتاب والسنة:

فهما المصدران الأساسيان للأحكام،
ومنهما يستمد المفتي نور الهداية
ومنهج الحكم. قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ

مجلة عربية

شهرية جامعة

تصدر عن مجلس العلماء

في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦ م

تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ
وَالرَّسُولِ﴿

[النساء: ٥٩]

وقال سبحانه:﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ
شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾

[الشورى: ١٠]

فلا يجوز للمفتي أن يجعل الهوى
مصدرًا للحكم، ولا أن يجعل العادات
المخالفة للشرع ميزانًا للفتوى، ولا أن
يخضع لضغوط المجتمع أو المصالح
الشخصية. بل يجب أن تكون اجتهاداته
منضبطة بقواعد الشريعة ومقاصدها.

ثانيًا: الفهم العميق للنصوص
الشرعية:

فالعلم الحقيقي ليس بكثرة
المحفوظات فقط، وإنما بقدرة العالم
على فهم النصوص ومعرفة دلالاتها
ومواقع تنزيلها.

فقد يحفظ الإنسان نصوصًا كثيرة،
لكنه لا يحسن الجمع بينها، ولا يعرف
متى يعمل بهذا النص ومتى يخصص أو
يقيد.

ولهذا يحتاج المفتي إلى معرفة:

- العام والخاص،
- المطلق والمقيد،
- الناسخ والمنسوخ،
- أسباب النزول،
- أقوال العلماء،
- وقواعد الترجيح.

لأن الفقه ليس مجرد حفظ الأحكام،
بل هو القدرة على إدراك مراد الشارع
وتنزيل الحكم في موضعه المناسب.

ثالثًا: معرفة الواقع وتصوّر النازلة:

فلا يمكن للمفتي أن يحكم على

مسألة لا يعرف حقيقةها.

فالطبيب لا يصف الدواء قبل
تشخيص المرض، والمهندس لا يضع
التصميم قبل دراسة الأرض، وكذلك
المفتي لا يصدر الحكم قبل فهم
الواقع. ولهذا قال الفقهاء: "الحكم على
الشيء فرع عن تصوّره". وهذه القاعدة
تزداد أهمية في عصرنا؛ لأن كثيرًا من
النازلات الحديثة تحتاج إلى فهم دقيق
لتفاصيلها العلمية والفنية.

رابعًا: مراعاة مقاصد الشريعة
الإسلامية :

إن من أعظم ما يحتاج إليه المفتي
الراسخ أن يكون واعيًا بمقاصد الشريعة
وأسرارها؛ فإن الأحكام الشرعية لم تُشرع
عبثًا، ولم تُنزل لمجرد صور وأشكال خالية
من المعاني، بل جاءت لتحقيق مصالح
العباد، وإقامة العدل، ونشر الرحمة،
ودفع الضرر والفساد. فالشريعة ليست
مجموعة أحكام متفرقة بلا رابط، وإنما
هي بناء متكامل تتألف أجزاؤه، ويشهد
بعضه لبعض، ويهدف كل حكم فيها
إلى تحقيق الخير للإنسان في دينه
ودنياه. ولهذا كان المفتي البصير لا
ينظر إلى ظاهر المسألة فقط، بل ينظر
إلى روح الحكم ونتائجه وآثاره. فقد
يكون الحكم صحيحًا من حيث الدليل، لكن
تنزيله في غير موضعه، أو دون مراعاة
الظروف المحيطة به، قد يؤدي إلى نتائج
لا تحقق مقصود الشريعة.

ولهذا قرر الإمام الشاطبي رحمه
الله قاعدة عظيمة فقال:

"النظر في مآلات الأفعال معتبر
مقصود شرعًا."

أي أن النظر إلى عواقب الأفعال
ونواتج الأحكام أمر معتبر في ميزان

مجلة عربية

شهرية جامعة

تصدر عن مجلس العلماء

في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦ م

الشرع. فالمفتي الحكيم يشبه الطبيب الماهر؛ فإنَّ الطبيب لا ينظرُ إلى العرض وحده، بل ينظرُ إلى حالة المريض وعمره وقوة جسده، ثم يختارُ العلاج المناسب.

وكذلك المفتي لا ينظرُ إلى النص مجردًا عن الواقع، بل ينظرُ إلى الإنسان والزمان والمكان والظروف المحيطة بالمسألة.

خامسًا: التمييز بين الثوابت والمتغيرات:

ومن دقة الفقه وحسن النظر أن يعرف المفتي الفرق بين ما هو ثابت لا يتغير، وما هو متغير يتبدل بتغير الأحوال.

ففي الشريعة ثوابت لا تقبل التبدل ولا التغيير؛ لأنها قائمة على نصوص قطعية وأصول راسخة.

كما أنَّ فيها مسائل اجتهادية تتسَّع فيها دائرة النظر بحسب اختلاف البيئات والأعراف والمصالح، ما دامت منضبطة بأصول الشريعة.

فالشريعة ليست كالقالب الجامد الذي لا يقبل الحركة، وليست كالماء الذي يتغير بلا ضابط، وإنما هي كالنهر الجاري؛ منبعه ثابت ومساره واضح، لكنه يجري في أراضٍ مختلفة وينفُج أقوامًا متنوعين.

ومن هنا فإنَّ التجديد في الفتوى لا يعني تغيير الدين أو تبديل أحكامه، وإنما يعني حسن تنزيل الأحكام الثابتة على الوقائع الجديدة، وفق منهج علمي معتبر.

سادسًا: الورع والخشية من الله تعالى:

إنَّ العلم وحده لا يكفي لحمل أمانة

الفتوى، بل لا بدَّ أن يصاحبه تقوى وورع وخوف من الله تعالى.

فقد يكون الإنسان واسع المعرفة، لكنه إذا فقد خشية الله جرَّاه علمه على القول بغير حق.

ولهذا كان العلماء الأوائل يرون أنَّ التوقُّف في الفتوى عند عدم وضوح الحكم علامة كمال لا علامة نقص.

فالعالم الصادق لا يخشى أن يقول: "لا أعلم." لأنه يعلم أنَّ الخطأ في نسبة حكم إلى الله تعالى أمر عظيم. وقد قال الله سبحانه:

﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]

فالمفتي مسؤول عن كلماته، وكلُّ فتوى يكتبها أو ينطق بها هي أمانة سيُسأل عنها بين يدي الله تعالى.

سابعًا: استقلال المفتي وتجرده للحق:

ومن صفات المفتي الراشد أن يكون مستقلًّا الفكر، ثابت المبدأ، لا يخضع لضغط الشهرة، ولا لتأثير الإعلام، ولا لرغبات الناس. فليس المفتي موظفًا عند أهواء الجماهير، ولا تابعًا لاتجاهات العصر، وإنما هو عبد لله تعالى، وظيفته أن يبيِّن الحق بالحكمة والعدل. قال الله تعالى: ﴿فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِي﴾ [المائدة: ٤٤] فالعالم الرباني يجعل رضا الله فوق كل اعتبار، ويعلم أنَّ أعظم ما يطلبه ليس كثرة المتابعين، وإنما صدق الموقف أمام ربِّ العالمين.

إنَّ مسؤولية المفتي في العصر الحاضر لم تعد مقصورة على بيان الحكم الشرعي في مسألة معينة، بل تجاوزت ذلك إلى بناء الوعي الديني، وتصحيح

مجلة عربية
شهرية جامعة
تصدر عن مجلس العلماء
في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦م

المفاهيم، وحماية المجتمع من الانحرافات الفكرية، وترشييد السلوك العام.

فالمفتي اليوم لا يتعامل مع فرد يسأل عن حكم خاص فحسب، بل يتعامل مع مجتمع تتأثر أفكاره ومواقفه بما يسمع ويقرأ من الفتاوى. ولهذا فإن الكلمة الصادرة عن المفتي قد تكون كالبذرة التي تلقى في الأرض؛ فإن كانت صالحة نبتت منها أشجار الخير والإصلاح، وإن كانت غير منضبطة قد تُنتج اضطراباً وفوضى. ومن هنا كان لزاماً على المفتي أن يدرك طبيعة المرحلة التي يعيشها، وأن يوازن بين المحافظة على ثوابت الشريعة وبين فهم المتغيرات الجديدة التي تفرضها الحياة المعاصرة. فالتجديد في الفتوى ليس تغييراً لأحكام الدين، وليس خروجاً عن أصول الشريعة، وإنما هو حسن تنزيل الأحكام الشرعية الثابتة على الوقائع المتجددة، وفق قواعد الاجتهاد المعبر.

فكما أن الطبيب الماهر يستخدم الدواء نفسه بطريقة مختلفة بحسب اختلاف المرضى، فإن الفقيه الراشد ينزل الحكم الشرعي على الواقع بما يحقق مقصود الشريعة.

إن المفتي الناجح هو الذي يجمع بين فقه النص وفقه الواقع. فمن اقتصر على النصوص دون فهم الواقع قد يضع الحكم في غير موضعه، ومن غرق في الواقع وأهمل النصوص فقد ميزان الهداية.

والحكمة كل الحكمة في الجمع بين الأمرين:

الثبات على أصول الشريعة، والانفتاح الواعي على مستجدات الحياة.

فالثبات بلا فهم للواقع قد يؤدي إلى الجمود، والانفتاح بلا ضوابط قد يؤدي إلى التفريط.

ولهذا قال العلماء:

"من فقه الشريعة معرفة الثوابت والمتغيرات."

ومن أعظم ما يحتاج إليه المفتي في هذا العصر إعداد علمي متكامل؛ فلا يكفي أن يكون حافظاً لمسائل الفقه فقط، بل لا بد أن يكون متمكناً من:

- أصول الفقه،
- مقاصد الشريعة،
- قواعد الترجيح،
- علوم القرآن والحديث،
- فقه النوازل،

ومعرفة أحوال الناس والعلوم الحديثة.

فالمفتي في زماننا يشبه الربان الذي يقود سفينة في بحر متلاطم الأمواج؛ فلا يكفي أن يعرف اتجاه القبله، بل يحتاج إلى معرفة الرياح والتيارات ومخاطر الطريق.

لقد أصبح الإفتاء الجماعي من أهم ضرورات العصر؛ لأن كثيراً من القضايا الجديدة تتداخل فيها تخصصات متعددة.

فالمسألة الطبية لا يستغني الفقيه فيها عن رأي الطبيب، والقضية الاقتصادية لا تفهم إلا بمعرفة الأنظمة المالية، والمسائل التقنية تحتاج إلى خبرة المختصين.

ولهذا أصبحت المجامع الفقهية والهيئات العلمية من أهم المؤسسات التي تخدم الفقه المعاصر؛ لأنها تجمع بين:

أصالة الفقه الإسلامي،

مجلة عربية

شهرية جامعة

تصدر عن مجلس العلماء

في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦م

وخبرة المتخصصين،

وروح الاجتهاد الجماعي.

فالحقيقة الكاملة قد لا تظهر لعقل واحد، لكنها تزداد وضوحًا عندما تتلاقى العقول المؤهلة وتتعاون الخبرات.

كما أنّ العلم شرط في المفتي، فإنّ الرحمة والحكمة وحسن الخلق من أعظم صفاته.

فالعلم إذا تجرد من الرحمة قد يتحول إلى قسوة، والكلمة إذا خلت من الحكمة قد تصبح سببًا للنفور.

وقد وصف الله تعالى نبيه ﷺ بقوله:

﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾

فكان رسول الله ﷺ أعظم الناس رحمةً، وأحسنهم تعليمًا، يراعي أحوال الناس، ويخاطب كل إنسان بما يناسب حاله.

وهكذا ينبغي أن يكون المفتي؛ يجمع بين قوة الدليل ولطف الأسلوب، وبين وضوح الحكم وحسن البيان.

ومن أعظم ما ينبغي أن يتحلّى به المفتي في هذا العصر أن يبتعد عن حبّ الظهور وطلب الشهرة، وألا يجعل الفتوى وسيلة لجذب الأنظار أو زيادة المتابعين.

فإنّ الفتوى ليست ميدانًا للمنافسة الإعلامية، ولا بابًا لإثبات الذات، وإنما هي أمانة بين يدي الله تعالى، ومسؤولية عظيمة يُسأل عنها صاحبها يوم القيامة.

وقد كان السلف الصالح يخافون من الفتوى أكثر مما يفرحون بها؛ لأنهم كانوا يدركون أنّ العالم حين يجيب عن

سؤال شرعيّ إنما يتكلّم في أمر يتصلّ بحكم الله تعالى.

وكانوا يرون أنّ كثرة الكلام ليست دليل العلم، وأنّ كثرة الظهور ليست علامة الرسوخ، بل إنّ العالم الراسخ هو الذي يزن كلماته، ويعلم متى يتكلّم ومتى يسكت.

فالعطر الحقيقي لا يحتاج إلى إعلان عن وجوده، بل تنتشر رائحته من غير ضجيج، وكذلك العلم النافع يفرض نفسه بالصدق والإخلاص، لا بكثرة الظهور.

وفي عصر انتشار المعلومات وسرعة تداولها، أصبحت الحاجة ماسّة إلى نشر ثقافة احترام التخصص.

فكما أنّ الناس لا يرجعون في علاج أمراضهم إلى غير الأطباء، ولا يطلبون بناء منشآتهم من غير المهندسين، كذلك لا ينبغي أن يأخذوا أحكام دينهم إلا من العلماء المؤهلين.

فلكلّ علم أهله، ولكلّ مجال أصحابه، ومن الخطأ أن يتصدّر الإنسان لما لا يحسنه.

وقد قال الله تعالى:

﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الدِّخْرِ إِنِ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾

فكما أنّ سلامة الأجساد تحتاج إلى طبيب متخصص، فإنّ سلامة الأديان والأفكار تحتاج إلى عالم مؤهل بصير.

إنّ الفتوى الناجحة في زماننا هي التي تقوم على مجموعة من الأسس المتينة، ومن أهمّها:

العلم الراسخ بأحكام الشريعة.

الإخلاص والتجرد لله تعالى.

الورع والخوف من القول على الله

مجلة عربية

شهرية جامعة

تصدر عن مجلس العلماء

في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦م

بغير علم.

الفهم الدقيق للواقع ومستجداته.
مراعاة مقاصد الشريعة ومآلات
الأحكام.

التعاون مع أهل الاختصاص.
الحكمة في البيان وحسن مخاطبة
الناس.

فإذا اجتمعت هذه الصفات أصبحت
الفتوى نوراً يهدي الناس، وميزاناً يحقق
العدل، وطريقاً يوصل إلى مقاصد
الإسلام العظيمة. إنَّ الفتوى ستظلُّ من
أعظم وظائف الأمة الإسلامية؛ لأنها
الحلقة التي تصل بين الوحي والواقع،
وبين النص والحياة. وقد أثبت التاريخ أنَّ
الشريعة الإسلامية قادرة على التعامل
مع كلِّ عصرٍ ومستجداته، متى وُجد

العلماء الذين يحملونها بعلم وبصيرة،
ويجمعون بين عمق التراث وفقه الحاضر.
فالتحديات التي تواجه الفتوى اليوم
ليست دليلاً على ضعف الشريعة، وإنما
هي دعوة إلى مزيد من التأهيل
العلمي، وتطوير مؤسسات الإفتاء،
وتعزيز الاجتهاد الجماعي، حتى تبقى
الفتوى وسيلة للإصلاح، ومظهراً من
مظاهر رحمة الإسلام وعالميته.

نسأل الله تعالى أن يحفظ مقام
الفتوى، وأن يرزق الأمة علماء ربانيين
يجمعون بين العلم النافع والعمل
الصالح، وبين الحكمة في البيان
والإخلاص في الأداء.

وأن يجعل فتاواهم سبباً لهداية
الناس، ووحدة الصف، ونشر الخير،
وتحقيق العدل والرحمة في العالمين .

□□□

مجلة عربية

شهرية جامعة

تصدر عن مجلس العلماء

في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦م

لماذا لم تتغيّر أوضاع المسلمين في الهند خلال سبعة عقود؟

عبيد الله خان أعظمي

والعلماء، وإنما تكمن المشكلة في غياب ثقافة إدارة الاختلاف. فإذا اقترن الاختلاف بالأخلاق، والتسامح، والعمل المشترك، أصبح مصدرًا للإثراء والتجديد، أما إذا ارتبط بالتعصب والكراهية وإقصاء الآخر، تحول إلى سبب للضعف والتفكك.

ومن المؤسف أن جزءًا من الطاقات الفكرية والدعوية يُستهلك في الصراعات الداخلية، حيث ينشغل فريق بتبديع غيره وتضليله، بينما يكتفي فريق آخر بالمظاهر والعادات دون مراجعة حقيقية للذات. وبين هذين الاتجاهين تضع مصالح الأمة وتترجع أولوياتها.

وهنا يبرز سؤال أكثر أهمية: من الذي يصنع التغيير؟

إن الخطب الحماسية، ولا وسائل التواصل الاجتماعي، ولا المؤتمرات، ولا الشعارات العاطفية، قادرة وحدها على صناعة نهضة حضارية. فالتاريخ يثبت أن التحولات الكبرى لم تصنعها الجماهير ابتداءً، وإنما قادتها نخبة تمتلك الرؤية، والإرادة، والموارد، ثم تبعتها المجتمعات بعد ذلك.

ولهذا فإن المسلمين اليوم لا يحتاجون إلى المثقف المنظّر فحسب، بل إلى المثقف الفاعل الذي يجمع بين الفكر والقدرة الاقتصادية، وبين التخطيط والتنفيذ. والمقصود بذلك رجال الفكر الذين يمتلكون أيضًا قوة اقتصادية تمكنهم من تحويل الأفكار إلى مؤسسات ومشروعات مستدامة.

منذ استقلال الهند قبل ما يقارب ثمانية عقود، شهد المجتمع المسلم عشرات المؤتمرات والندوات، ومئات المبادرات والقرارات، وآلاف الخطب والمقالات والكتب التي دعت إلى نهضة الأمة، وإصلاح أوضاعها، وصناعة مستقبل أكثر إشراقًا لأبنائها. ومع ذلك، يفرض الواقع سؤالاً جوهرياً لا يمكن تجاوزه: هل تغيّر المسلمون فعلاً؟

إن الإجابة الموضوعية الصادقة تقود إلى حقيقة مؤلمة مفادها أن المسلمين - على المستوى الجماعي - لم يحققوا التحول الحضاري المنشود. فقد تبدّلت الوجوه، وتغيّرت أسماء المؤسسات، وتنوّعت الشعارات، غير أن الواقع العام ظل في جوهرة على حاله، بل ازدادت بعض مظاهر الأزمة تعقيداً.

ويرجع ذلك إلى أننا لا نعالج جذور المشكلة، بل نكتفي بمعالجة أعراضها. فنحن ننشغل بالقضايا اليومية والجزئية، بينما نهمل الأسئلة الاستراتيجية المتعلقة بأسباب التراجع الحضاري وآليات النهوض الحقيقي. إن كثرة النقاش حول المشكلات لا تعني الاقتراب من الحل ما لم يُكشف عن أسبابها العميقة.

ولا شك أن المجتمع المسلم يعاني من انقسامات مذهبية وفكرية وسياسية واجتماعية متعددة، غير أن المشكلة ليست في وجود الاختلاف نفسه؛ فالاختلاف سنة بشرية لم يخل منها عصر الصحابة ولا عصور الأئمة

مجلة عربية

شهرية جامعة

تصدر عن مجلس العلماء

في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦م



وتضم الهند اليوم عددًا كبيرًا من رجال الأعمال المسلمين الذين يملكون ثروات ضخمة وخبرات واسعة. ولو اجتمع مائة رجل فقط ممن يمتلكون تأثيرًا اقتصاديًا حقيقيًا، وتجاوزوا الخلافات الشخصية والمصالح الضيقة، ووضعوا خطة استراتيجية مشتركة تمتد خمسة وعشرين عامًا، ثم استثمروا جزءًا محدودًا من ثرواتهم في تنفيذها، لأمكن إحداث تحول جذري في واقع المسلمين.

ولو وُجِّه هذا الاستثمار إلى التعليم، والبحث العلمي، والتكنولوجيا، والإعلام، وبناء القيادات، والمنح الدراسية، ومراكز التفكير، وريادة الأعمال، والدعم القانوني، وتحقيق الاكتفاء الاقتصادي، لتغيّر مستقبل الأجيال القادمة بصورة جذرية.

إن الأمم لا تُبنى بالإحسان المؤقت، وإنما تُبنى بالاستثمار الواعي القائم على الإيثار والتضحية والرؤية البعيدة. فالتاريخ يشهد بأن وراء كل أمة متقدمة رجالاً آمنوا بمستقبل شعوبهم، فاستثمروا أموالهم، وأوقاتهم، وخبراتهم في بناء المؤسسات، لا في تشييد المباني فحسب؛ وصنعوا الأنظمة قبل الأشخاص، والاستراتيجيات قبل الشعارات.

أما نحن فما زلنا نُكثر من بناء المباني، بينما حاجتنا الحقيقية هي إلى بناء المؤسسات. وننفق الأموال على الفعاليات والخطب، بينما الأولى أن نستثمرها في البحث العلمي، وإنتاج المعرفة، وصناعة الكفاءات. كما أننا نعيش في دائرة ردود الأفعال، في حين أن النهضة لا تقوم إلا على التخطيط طويل المدى.

وعلى الرغم من كثرة المشكلات، فإن معظمها يرجع في جوهره إلى عاملين أساسيين: التعليم، والقوة

الاقتصادية. فالأمة التي تمتلك العلم تستطيع أن تُخرج قياداتها، وتبني اقتصادها، وتؤسس إعلامها، وتحمي حقوقها، وترسم مستقبلها بنفسها. أما الأمة التي تفتقر إلى العلم ورأس المال معًا، فإنها تبقى أسيرة لقرارات الآخرين.

وتقدم السيرة النبوية نموذجًا حضاريًا متكاملًا يجمع بين التنمية الاقتصادية وبناء الإنسان. فقد أسس رسول الله ﷺ سوقًا مستقلة في المدينة تقوم على المنافسة العادلة، وتحارب الاحتكار والغش، وقال: «من احتكر فهو خاطئ» (رواه مسلم). كما أرسى نظام الزكاة والصدقات وبيت المال لضمان عدالة توزيع الثروة، امتثالاً لقوله تعالى: «كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ وَنُكْمٌ» [الحشر: ٧].

وفي ميدان التعليم، جعل النبي ﷺ من تعليم أبناء المسلمين فداءً لأسرى بدر المتعلمين، مع أن هؤلاء الأسرى كانوا من غير المسلمين، وهو ما يدل على أن الإسلام قدّم العلم النافع على المكاسب المادية، وأجاز الاستفادة من الخبرات الإنسانية أينما وجدت إذا كانت تحقق مصلحة الأمة.

وهذا المنهج النبوي ينبغي أن يكون مصدر إلهام لرجال الأعمال والمؤسسات الإسلامية اليوم، بحيث تتحول أموال الأعمال الخيرية والوقف إلى استثمارات استراتيجية في التعليم العصري، والعلوم، والبحث، والتكنولوجيا، وتأهيل الكفاءات، مع الاستفادة من الخبرات العالمية حيثما اقتضت الحاجة.

وخلاصة القول أن النموذج النبوي يقدم رؤية متكاملة تقوم على الجمع بين الإيمان، والعلم، والاقتصاد،

مجلة عربية
شهرية جامعة
تصدر عن مجلس العلماء
في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦م

أن ننتقل من ثقافة الخطابة إلى ثقافة التخطيط، ومن منطق الانفعال إلى منطق المؤسسة، ومن العمل الموسمي إلى الرؤية الممتدة لعقود.

وإلا فإن الأجيال القادمة ستظل تردد السؤال نفسه: لماذا تحدث أسلافنا كثيرًا عن التغيير، بينما لم يتغير الواقع؟

والأخلاق، وبناء الإنسان. ومن ثم فإن أي مشروع حقيقي لنهضة المسلمين لا بد أن يقوم على التخطيط طويل الأمد، والاستثمار في الإنسان، وبناء المؤسسات، لا على ردود الأفعال أو الشعارات المؤقتة.

فإذا أردنا تغيير الواقع حقًا، فعلينا



مجلة عربية

شهرية جامعة

تصدر عن مجلس العلماء

في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦م

هل تُمحق جامعة محمد علي جوهر من الوجود؟

أولاً:

تمهيد وسياق القضية

هل سنُسوّى جامعة محمد علي جوهر في رامبور بالأرض؟ وهل ينبغي، من وجهة نظر السلطات، أن تُمحق الجامعة بالفعل؟ وهل صدر الحكم الحقيقي على مستقبلها بسبب الانتخابات المقررة في العام المقبل، أم لأن ولاية أتر برديش لم يعد فيها مبنى واحد مخالف للقانون سوى مباني هذه الجامعة التي ينبغي هدمها خلال خمسة عشر يومًا؟

منذ انتشار الأنباء التي تفيد بأن ٣٨ مبنى من أصل ٤٠ مبنى داخل الجامعة أنشئت من دون الحصول على الموافقات المطلوبة، برز سؤال جوهرى: ماذا سيبقى من الجامعة بعد تنفيذ القرار؟

وإذا كان المطلوب هدم ٣٨ مبنى، أفلا يكون من الأسهل هدم المبنيين المتبقين أيضًا، حتى يُمحق وجود الجامعة نهائيًا؟

تستخدم التقارير الرسمية والإعلامية عبارة «٣٨ مبنى» بصورة مجردة، وكأن الحديث يدور عن مستودعات مهجورة، أو قاعات مناسبات، أو مرافق عامة بسيطة يمكن إزالتها من دون أن يتأثر بها أحد. غير أن هذه المباني ليست مجرد كتل إسمنتية، بل هي كليات ومختبرات ومكتبات وقاعات دراسية ومساحات طلابية ومؤسسات تعليمية يرتبط بها مستقبل آلاف الطلبة.

إن الاكتفاء بعبارة «٣٨ مبنى» يؤدي وظيفة نفسية وإعلامية واضحة: تجريد القضية من بعدها الإنساني، ومنع

الجمهور من تكوين صلة وجدانية بالمكان، حتى تمر عملية هدم جامعة كاملة كما لو كانت إجراءً إداريًا عاديًا.

فعندما نرى كل منشأة باسمها ووظيفتها وحجمها، لا يعود من الممكن اختزالها في رقم جامد.

ثانيًا: جامعة جوهر بين الإشعار الإداري وخطر الإزالة الكاملة

مكتبة ممتاز المركزية

تُعد مكتبة ممتاز المركزية واحدة من المنشآت المشمولة بقرار الهدم. وعندما نتعامل معها باسمها وهويتها، لا يمكن اعتبارها مجرد مبنى واحد من أصل ٣٨ مبنى.

تضم المكتبة نحو أربعة آلاف كتاب، وتتيح للطلبة والباحثين الوصول إلى قرابة ١٢ ألف مجلة ودورية إلكترونية، كما تشتري الجامعة سنويًا ما بين خمسة آلاف وستة آلاف كتاب جديد.

وقد استلهم تصميم المكتبة، وفق الرواية المتداولة، من مبنيين بارزين في العاصمة الأمريكية واشنطن: البيت الأبيض ومبنى الكونغرس الأمريكي. وحاول مؤسس الجامعة، السياسي أعظم خان، أن يجمع في تصميم المكتبة ملامح معمارية مستوحاة من هذين الصرحين.

بصرف النظر عن الموقف السياسي من أعظم خان، فإن إنشاء مكتبة بهذا الحجم في رامبور يعكس رغبة واضحة في بناء مؤسسة معرفية ذات حضور معماري ورمزي. ومن اللافت أن رجلًا يواجه أكثر من ثمانين قضية قضائية كان يحمل هذا

مجلة عربية

شهرية جامعة

تصدر عن مجلس العلماء

في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦م



إعداد وإشراف: محمد نور الدين الأزهرى

القدر من الشغف بإنشاء مكتبة تشبه في طموحها المعماري منشآت عالمية شهيرة.

قاعة الجامعة الكبرى

ومن بين المباني المهددة بالهدم أيضًا قاعة المحاضرات والفعاليات الكبرى في جامعة جوهري، التي تتسع لنحو ٥٠٠ طالب.

ويبدو تصميم القاعة مستوحى من معبد البارثينون في اليونان، الذي شُيّد في أثينا نحو عام ٤٣٠ قبل الميلاد، وارتبط بالإلهة أثينا، التي كانت تُعد في الثقافة اليونانية القديمة رمزًا للحكمة والعقل والحرب.

وهنا يبرز سؤال رمزي: لماذا استوحى قائد مسلم تصميم مبنى جامعي من معبد يرتبط بالتراث اليوناني القديم؟

ربما يكمن الجواب في أن المؤسسات العلمية لا تُبنى داخل حدود الهوية الضيقة، وإنما تستفيد من التراث الإنساني والمعماري العالمي. فالمعرفة والحكمة والجمال المعماري ليست ملكًا لحضارة واحدة.

لقد ظل البارثينون قائمًا طوال نحو ألفين وخمسمائة عام، بينما يواجه مبنى استُلهم منه في رامبور، ولم يمض على إنشائه سوى نحو اثني عشر عامًا، خطر الهدم.

ولو أُرسل بعض المسؤولين الهنود اليوم إلى اليونان بالعقلية الإدارية ذاتها، فربما استطاعوا العثور على مخالفة أو قاعدة تنظيمية لهدم كل أثر تاريخي هناك. وقد يشعر بعض الناس بالفخر بهذا «التطبيق الصارم للقانون»، من دون أن يدركوا ما تم محوه.

هكذا تُفرغ المعلومات من المشاعر، ويُمحى الارتباط الإنساني بالمكان. وتُستخدم عبارة «٣٨ مبنى» حتى يتخيل المواطن أن المسألة تتعلق بمخازن أو منشآت عديمة القيمة، وأن الحكومة لا تفعل سوى تصحيح مخالفة فنية.

لكن التجربة الهندية تكشف أن القوانين واللوائح لا تُستخرج دائمًا بالصرامة نفسها ضد جميع المنشآت. ففي أحيان كثيرة، تُكتشف قواعد جديدة عندما يصبح مبنى أو مؤسسة أو شخص هدفًا لخصومة سياسية. وقد تُهدم مبانٍ حتى بعد استيفائها بعض الإجراءات، إذا توفرت الإرادة السياسية لمعاقبة أصحابها.

كلية الطب والتصميم المعماري

شُيّد مبنى كلية الطب داخل الجامعة بتصميم مستوحى من مبني «نورث بلوك» و«ساوث بلوك» في نيودلهي، وهما من أبرز المباني الحكومية في العاصمة الهندية.

ويكشف ذلك عن رؤية أرادت أن تجعل العمارة جزءًا من التجربة التعليمية، وأن تمنح الجامعة هوية بصرية وحضارية، لا أن تكون مجرد صفوف دراسية متجاورة.

قد يكون من المشروع سياسيًا منافسة أعظم خان، وانتقاد تجربته، ومحاسبته على أي مخالفة يثبتها القضاء. غير أن السؤال الأخلاقي يظل قائمًا: هل يجوز أن تتحول المنافسة السياسية إلى كراهية تدفع نحو إزالة مؤسسات أنشئت بهذا القدر من الخيال والطموح والارتباط بالتعليم؟

ماذا تضم المباني الثمانية والثلاثون؟

عندما تُذكر المباني بأسمائها، يتغير

مجلة عربية

شهرية جامعة

تصدر عن مجلس العلماء

في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦ م

فهم القضية بالكامل. فمن بين المنشآت المهتمة:

- مبنى كلية الهندسة والتكنولوجيا.
- كلية مولايام سينغ ياداف للعلوم الإنسانية.
- متحف أعظم خان والمعرض الفني.
- معهد الأم تيريزا للعلوم الطبية المساعدة.
- كلية السيد أحمد خان للعلوم.
- أقسام الاقتصاد المنزلي.
- كلية التربية.
- كلية العلوم الزراعية.
- كلية الصيدلة.
- كلية التجارة.
- كلية الإدارة.
- أقسام الإعلام والاتصال الجماهيري.
- مساكن الطلبة.
- مساكن الطالبات.
- المرافق والأندية المخصصة لأعضاء هيئة التدريس والموظفين.

هذه ليست قائمة بحدود وأسقف، بل قائمة بتخصصات علمية ومسارات مهنية وأحلام طلابية. وعندما تتحرك الجرافات باسم تنفيذ اللوائح، فإنها لن تزيل مباني متهالكة فحسب، وإنما ستزيل المختبر الذي يدرس فيه طالب الهندسة، والقاعة التي يتلقى فيها طالب الصيدلة محاضراته، والمكتبة التي يعتمد عليها الباحث، والسكن الذي تعيش فيه الطالبة القادمة من منطقة بعيدة.

ثالثاً: الآثار التعليمية والاجتماعية والإنسانية

يدرس في جامعة جوهر نحو ثلاثة آلاف طالب، ويعمل فيها أكثر من تسعين أستاذاً وعضو هيئة تدريس. فماذا سيكون الأثر النفسي والعلمي على هؤلاء عندما يشاهدون مباني جامعتهم

تُهدم أمام أعينهم؟

إن العلاقة بين الطالب وجامعته لا تقوم على المناهج والامتحانات وحدها. فالطالب يرتبط بقاعة دراسته، ومكتبته، ومختبره، وأساتذته، وزملائه، والممرات التي عاش فيها سنوات تكوينه.

لكل إنسان ارتباط وجداني بالمدرسة أو الكلية التي تخرج فيها. وكثيرون يعودون بعد سنوات إلى جامعاتهم لأن تلك الأماكن أصبحت جزءاً من ذاكرتهم وهويتهم. ولهذا لا يمكن التعامل مع هدم مؤسسة تعليمية كما يُعامل مع إزالة بناء تجاري.

دعوة إلى زيارة الجامعة

وجه مسؤولو الجامعة والعاملون فيها دعوات إلى المسؤولين والجمهور لزيارة الحرم الجامعي قبل إصدار حكم نهائي عليه، مؤكدين أن من يريد تكوين رأي منصف ينبغي أن يرى الجامعة بنفسه.

وجاء في مضمون هذه الدعوة:

تعالوا إلى الجامعة، واصطحبوا أبناءكم، وشاهدوا كلية الهندسة، وقارنوا مستوياتها بالمؤسسات الهندسية الكبرى. شاهدوا المختبرات الحديثة التي قد لا تتوفر نظيراتها في جامعات قريبة. تفقدوا مساكن الطلبة، والخدمات المقدمة فيها، ومستوى الطعام، وتذوقوه بأنفسكم، ثم احكموا.

هذا الصرح ملك للمجتمع كله، وليس ملكاً لفرد واحد. فإذا لم يدافع المجتمع عنه ويحافظ عليه، فلن تستطيع الحجارة والجدران والأساسات الدفاع عن نفسها.

كما تدعو الجامعة الزائرين إلى مشاهدة البيئة العامة للحرم: الهواء، والمساحات الخضراء، والهدوء، وجمال المباني،

مجلة عربية

شهرية جامعة

تصدر عن مجلس العلماء

في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦م

الحكومة مدركة لهذا الاحتمال، ولذلك قررت توفير الإرشاد النفسي والأكاديمي.

لكن هل يمكن اعتبار الإرشاد تعويضاً عن تدمير المؤسسة نفسها؟

إنها صورة ساخرة لرحمة إدارية تقول للطالب: سنهدم المكان الذي تدرس فيه، ثم نساعدك على تجاوز الحزن الناتج عن هدمه.

بل ربما ينبغي التفكير في تقديم جلسات إرشاد للموظفين الذين سيشاركون في الهدم؛ لأنهم بدورهم درسوا يوماً في مدارس وكليات، وقد يستحضرون ذكرياتهم وهم يهدمون مكاناً تعليمياً يرتبط به آلاف الطلاب.

من هم طلاب الجامعة؟

تقع الجامعة في رامبور، ومن المرجح أن نسبة كبيرة من طلبتها تنتمي إلى عائلات مسلمة وهندوسية فقيرة أو متوسطة الدخل، قادمة من مناطق ومدن صغيرة.

كما أن رسوم الجامعة، بحسب ما ورد، منخفضة جداً مقارنة بجامعات أخرى. ولهذا فإن الضرر لا يقع على أبناء النخب القادرة على الانتقال بسهولة إلى جامعات خاصة مرتفعة التكلفة، وإنما على طلاب قد تكون جامعة جواهر فرصتهم الواقعية الوحيدة للحصول على تعليم جامعي مناسب.

هل ستعرض وسائل الإعلام قصص هؤلاء الطلبة؟ هل ستشرح أوضاع أسرهم ومستوياتهم الاقتصادية؟ هل ستمنحهم فرصة للتعبير عن خوفهم من ضياع مستقبلهم؟

المشكلة الأخطر من عملية الهدم

وجهود الأساتذة، وسلوك الطلبة وطريقة دراستهم وإقامتهم، ونوعية التربية والانضباط داخل الجامعة.

وتؤكد الجامعة أن خريجها لا يتجولون بلا عمل. فعلى الرغم من أنها لم تكن تعد الطلبة بضمان التوظيف، فإن من خريجها قضاة، وموظفين في منظمة أبحاث الفضاء الهندية «إيسرو»، وموظفين يشغلون مناصب مثل السكرتير المشترك في المجالس التشريعية، فضلاً عن خريجين يعملون في وظائف جيدة خارج الهند.

وبحسب الرواية التي تقدمها الجامعة، فإن العثور على خريج عاطل أمر نادر، إلا إذا كان الشخص نفسه لا يرغب في الالتحاق بوظيفة.

«رحمة» الإدارة وبرامج الإرشاد النفسي أعلنت إدارة المنطقة أنها أبدت اهتماماً بمصير الطلبة، وأنها ستوفر لهم جلسات إرشاد وتوجيه حتى لا تتعطل دراستهم بعد هدم المباني التي تضم فصولهم وكلياتهم.

ووفق التعليمات الصادرة عن مسؤول المنطقة، سيقوم مسؤول التعليم العالي الإقليمي ومفتش المدارس في المنطقة مخيمات استشارية داخل حرم الجامعة، لتوجيه الطلبة ومساعدتهم.

وهنا تظهر مفارقة قاسية: تُهدم المباني التي يتلقى فيها الطلاب تعليمهم، ثم تُقدم لهم جلسات إرشاد حتى يتعاملوا نفسياً وأكاديمياً مع نتائج الهدم.

قد يشعر الطالب بالصدمة عندما يشاهد قاعته الدراسية أو مختبره أو كليته ينهار أمامه، وقد يقلق على مستقبله. وتبدو

مجلة عربية

شهرية جامعة

تصدر عن مجلس العلماء

في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦م

نفسها هي طريقة صياغة الخبر إعلاميًا. فعندما يقال إن الإدارة ستنفذ «إزالة ٣٨ مبنى»، يتحول التعليم إلى رقم، وتُخدّر حساسية المجتمع، ويصبح الوعي العام عاجزًا عن رؤية ما يجري.

رابعًا: الموقف القانوني والحجج الحكومية والردود المقابلة

صرح أجاي كومار دوفيدي، نائب رئيس هيئة تنمية رامبور والمسؤول الإداري للمنطقة، بأن الجامعة أنشأت ٣٨ مبنى بصورة غير قانونية، من دون أن تعتمد مخططاتها من مجلس المنطقة «زيلا بانشايات».

أما إدارة الجامعة، فدفعت بأن غالبية هذه المباني أنشئت قبل وجود هيئة تنمية رامبور بسنوات، وبالتالي لا يجوز تطبيق إجراءات الهيئة الجديدة بأثر رجعي على منشآت سابقة لتأسيسها.

وتقر الإدارة بأن هيئة تنمية رامبور لم تبدأ عملها إلا في سبتمبر/أيلول ٢٠٢٤، لكنها تقول إن صلاحيات مجلس المنطقة نُقلت إليها عند تأسيسها.

وتستند الإدارة إلى أن الجامعة سبق أن حصلت على موافقة مجلس المنطقة على مخططي مبنيين، وهو ما يعني، وفق وجهة نظرها، أن مسؤولي الجامعة كانوا على علم بوجوب اعتماد المخططات، ومع ذلك لم يحصلوا على الاعتمادات الخاصة بالمباني الثمانية والثلاثين الأخرى.

وقد أمهلت الجامعة خمسة عشر يومًا لهدم هذه المنشآت بنفسها. وإذا لم تنفذ القرار خلال المهلة، فستتولى الإدارة عملية الهدم، ثم تُلزم الجامعة بسداد تكاليفها.

لماذا الهدم بدلًا من التسوية أو الاستفادة العامة؟

طرح عدد من المتابعين سؤالًا عمليًا: إذا كانت الأموال قد أنفقت بالفعل، وأصبحت المباني قائمة وتضم مختبرات وقاعات ومكتبات، فلماذا لا تتولى الحكومة السيطرة عليها واستخدامها لمصلحة الجمهور بدلًا من هدمها؟

يمكن للدولة، في حال ثبوت المخالفات، أن تفرض غرامات، أو تطلب تعديلات إنشائية، أو تنقل ملكية بعض المنشآت، أو تديرها باعتبارها مرافق عامة، أو تضع نظامًا لتسوية أوضاعها.

لكن الانتقال مباشرة إلى الهدم يجعل البعض يعتقد أن مصير الجامعة حُسم مسبقًا، وأن المطلوب ليس فقط تصحيح وضع عمراني، بل محو أثر سياسي وتعليمي كامل.

لو استُخرجت اللوائح من أرشيفاتها وطُبقت بالصرامة نفسها على جميع الجامعات والمؤسسات، الخاصة منها والحكومية، فربما اضطرت عشرات الجامعات في أنحاء الهند إلى الاختفاء خلال خمسة عشر يومًا.

المشكلة، إذن، ليست في وجود القانون، بل في مدى المساواة في تطبيقه، وفي السؤال عما إذا كانت القواعد تُستخدم أداة تنظيمية أم وسيلة لمعاقبة الخصوم.

الطريق الداخلي للجامعة

لم تقتصر الإجراءات على المباني. فقد أعلنت دائرة الأشغال العامة أن طريقًا بطول نحو ٣,٥ كيلومترات داخل جامعة محمد علي جوهر أصبح طريقًا عامًا، وتولت عمليًا إدارته.

مجلة عربية

شهرية جامعة

تصدر عن مجلس العلماء

في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦م

وتقول الدائرة إن أموالاً حكومية استُخدمت في إنشاء الطريق، ولذلك وُضعت لوحة عند بوابة الجامعة تعلن أنه «طريق عام».

ويُنظر إلى هذه الخطوة على أنها جزء من سلسلة إجراءات تُضعف سيطرة الجامعة على حرمها ومرافقها تدريجيًا.

وضع مؤسسة الأقلية والتحقيقات المستمرة

استغرقت الجامعة نحو ست سنوات للحصول على صفة «مؤسسة أقلية»، وحصلت عليها منذ عام ٢٠١٣.

لكنها خلال السنوات الخمس الأخيرة ظلت محاطة بالتحقيقات والإجراءات القانونية والإدارية المتعددة. ومن الصعب جمع جميع الأخبار والدعاوى المتعلقة بها في تقرير واحد لكثرتها وتداخلها.

وقد يصل الباحث إلى نهاية عمله في جمع الوثائق، ليكتشف أن الجامعة نفسها اختفت قبل اكتمال البحث، وعندها يصبح السؤال: ما فائدة البحث في مؤسسة لم يعد لها أثر مادي؟

خامسًا: أعظم خان والسياق السياسي الأوسع

لا يمكن فهم قضية جامعة جوهر بمعزل عن الصراع السياسي المتعلق بأعظم خان.

تشير تقارير إعلامية إلى أن عدد القضايا المسجلة ضده تجاوز ثمانين قضية، بينما تذكر بعض المصادر أرقامًا تصل إلى تسعين أو مئة قضية. ويقال إن نحو ثلاثين قضية منها ترتبط بجامعة جوهر.

ومن المفارقات الرقمية أن أكثر من ثلاثين وزيرًا من حكومة مولايام سينغ

ياداف حضروا افتتاح الجامعة، ثم أصبح عدد القضايا المتعلقة بها قريبًا من عدد الوزراء الذين حضروا افتتاحها، كما أصبح عدد المباني المهددة بالهدم قريبًا من الرقم نفسه.

لقد تحولت الجامعة من مشروع احتفت به حكومة كاملة إلى مؤسسة يتهدهدها الاختفاء.

ردود سياسية على منصات التواصل

أدرجت في المادة الأصلية ردود ومواقف صدرت عن سياسيين وشخصيات عامة على منصة «إكس»، تويتر سابقًا، من دون قراءتها تفصيلًا.

لكن من المؤسف أن يواجه بلد مثل الهند احتمال هدم جامعة كاملة، بينما تقتصر بعض ردود الفعل على منشورات مقتضبة في وسائل التواصل، أو عبارات إدانة عامة مرتبطة بقضايا أخرى.

حدث بهذا الحجم يتطلب تحقيقات ميدانية، زيارات، ونقاشًا برلمانيًا وقانونيًا واجتماعيًا، لا مجرد تغريدة عابرة.

مقابلة أعظم خان مع كاibil سيبال

للمحامي البارز في المحكمة العليا كاibil سيبال قناة على يوتيوب باسم «دل سي وڌ كاibil»، وقد أجرى من خلالها مقابلة مع أعظم خان حول جامعة جوهر.

كان أعظم خان وقت إجراء المقابلة خارج السجن بكفالة، بينما عاد لاحقًا إلى السجن.

سأل كاibil سيبال أعظم خان عما إذا كانت سلسلة القضايا المرفوعة ضده قد بدأت بعد عام ٢٠١٧، عقب تغير الحكومة في ولاية أتر برديش. وأجاب أعظم خان بالإيجاب.

وتناولت المقابلة قضية ادعاء الاستيلاء

مجلة عربية
شهرية جامعة
تصدر عن مجلس العلماء
في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦م

على أراضٍ تعود إلى مزارعين من أجل الجامعة. ووفق الحوار، كانت المساحة محل النزاع أقل من بيغا واحدة تقريبًا، وظهر ٢٧ مدعيًا ينتمون إلى أسرة واحدة.

قال أعظم خان إنه استدعاهم وطلب منهم تسلم أراضيهم إذا كانت لهم أرض داخل المنطقة، فأجابوا بأنهم لا يعرفون موضعها. وقال إنه هو أيضًا لم يكن يعرف الأرض المقصودة، وإن موظفًا في دائرة الإيرادات هو الذي سجل البلاغ.

وأشار إلى أن النزاع، الذي يبدو ذا طبيعة مدنية، أُضيفت إليه مواد جنائية. ثم أشار ساخراً إلى أن اتهامات أخرى، مثل سرقة الدجاج، جاءت في مراحل لاحقة.

ووفق روايته، عرض على المطالبين دفع قيمة الأرض بالسعر الذي يريدونه، حتى يتخلص من النزاع، لكنهم لم يقبلوا المال، بسبب خشيتهم من إجراءات قد تتخذها الإدارة ضدهم.

وأوضح أن البلاغ الأول سجله موظف الإيرادات، ثم استدعي كل مزارع لاحقاً لتسجيل بلاغ منفصل.

تأخر البلاغات ثلاثة عشر عامًا

بحسب ما ورد في المقابلة، يعود أصل النزاع إلى عام ٢٠٠٦، بينما سُجلت البلاغات في عام ٢٠١٩، أي بعد نحو ثلاثة عشر عامًا.

وقد أثار كاibil سيبال مسألة التأخير، موضّحاً أن القاعدة المعتادة هي أن من يتعرض للظلم أو الاستيلاء على أرضه يقدم شكوى في وقت قريب من وقوع الحادث، لا بعد ثلاثة عشر عامًا.

وسُجل البلاغ الأول في ١٣ يوليو/تموز ٢٠١٩ في الساعة ٤:٥٦، ثم بلاغ آخر في اليوم نفسه نحو الساعة ٥:٤٧. وسُجل

بلاغ آخر في ١٤ يوليو نحو الساعة ١٠:٢١، ثم بلاغ في ١٥ يوليو نحو الساعة ١١:١٤. وفي ١٦ يوليو سُجلت مجموعة من البلاغات في فترات متقاربة جدًّا، في نحو الساعة ١٠:٢٢، ثم ١٠:٣٤، ثم ١٠:٤٠، و١٠:٤٦، و١٠:٤٤، ثم ١١:٠٢، و١١:١١، و١١:١٨.

والسؤال الذي طُرح في المقابلة هو: هل من الممكن عملياً أن يتذكر جميع هؤلاء المزارعين، بعد ثلاثة عشر عامًا، وفي الوقت نفسه تقريباً، أنهم بحاجة إلى تسجيل بلاغات منفصلة، بحيث تُكتب عدة بلاغات خلال دقائق متتالية في المكان ذاته؟

يرى منتقدو الإجراءات أن هذا التسلسل الزمني يعزز الشك في أن العملية لم تكن عفوية، وإنما نُظمت إدارياً وسياسياً.

ولا يعني هذا بالضرورة أن كل ادعاءات الجامعة صحيحة أو أن كل القضايا باطلة، فالفصل النهائي من اختصاص القضاء. لكن من المشروع تحليل التوقيت، وتشابه البلاغات، وطريقة إدخال المواد الجنائية في نزاعات توصف بأنها مدنية.

وبإمكان الجمهور الرجوع إلى المقابلة الكاملة على قناة كاibil سيبال لفهم رواية أعظم خان مباشرة.

سادساً: المقارنة الدولية ودور الإعلام ومستقبل التعليم

من غزة إلى رامبور: استهداف المؤسسات التعليمية

عندما بدأت إسرائيل قصف الجامعات والمدارس في غزة، أثار تدمير المؤسسات التعليمية احتجاجاً عالمياً واسعاً.

وظهر مصطلح جديد هو Scholasticide، ويمكن ترجمته إلى «الإبادة التعليمية»

مجلة عربية

شهرية جامعة

تصدر عن مجلس العلماء

في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦م

أو «إبادة المؤسسات التعليمية»، وقد صيغ على غرار كلمة «Genocide»، أي الإبادة الجماعية.

وتناولت جامعات ومراكز بحثية، من بينها جامعة شيكاغو وجامعة كامبريدج، هذا المفهوم بالدراسة والتحليل.

وبحسب الأرقام الواردة في المادة الأصلية، تعرض أكثر من ٩٧ في المئة من مباني المدارس في غزة للتدمير أو الضرر.

كما أشار تقرير دولي عن تدمير الجامعات والكليات والمدارس، ارتبطت رئاسته بالقاضي إس. موراليدار، إلى أن الهجمات المنهجية على المؤسسات التعليمية قد تُعد جريمة ضد الإنسانية؛ لأنها لا تدمر الأبنية وحدها، بل تنتزع مستقبل المجتمع والأجيال القادمة.

حتى في الحروب، يُعد استهداف المستشفيات والمدارس والجامعات من أشد الأفعال خطورة، لأنه يخالف المبادئ الإنسانية التي يفترض أن تحد من آثار النزاعات المسلحة.

ولا تعني المقارنة بين غزة ورامبور مساواة القصف العسكري بإجراء إداري أو قضائي، فالسياقان مختلفان بوضوح. لكن المقارنة تطرح سؤالاً أخلاقياً مشتركاً: ماذا يعني تدمير مؤسسة تعليمية لمستقبل مجتمع كامل؟

في غزة، تُدقّر المدارس بالقنابل. وفي رامبور، قد تُزال مباني الجامعة بالجرافات وباسم المخططات والتراخيص. تختلف الوسائل والسياقات، لكن الطالب الذي يفقد جامعته يخسر جزءاً من مستقبله في الحالتين.

الإعلام واختزال الجامعة في رقم

من غير المعروف كيف ستغطي وسائل

الإعلام الموالية للحكومة هذه القضية، أو كيف تغطيها بالفعل.

هل ستذهب إلى رامبور؟ هل ستلتقي الطلبة الهندوس والمسلمين؟ هل ستعرض ظروف عائلاتهم؟ هل ستسأل عن انخفاض الرسوم الدراسية؟ هل ستشرح ماذا يوجد داخل كل مبنى؟

أم ستكتفي بعبارات: «الإدارة تأمر بهدم ٣٨ منشأة غير قانونية»؟

إن استخدام الكلمات ليس أمراً بريئاً. فعندما يُقال «٣٨ مبنى»، يبدو الأمر تقنياً. أما عندما يقال: مكتبة، ومختبرات، وكلية طب، وكلية هندسة، وكلية صيدلة، ومساكن طالبات، وقاعة تتسع لخمسمائة طالب، فإن الضمير العام يبدأ في رؤية الصورة الحقيقية.

تكمن خطورة التغطية الإعلامية المختزلة في أنها لا تهدم الجدران، وإنما تهدم حساسية الجمهور وقدرته على التعاطف والتفكير.

هل حُسم مصير الجامعة سياسياً؟

يرى المنتقدون أن مصير جامعة جوهر قد حُسم قبل انتهاء النقاش القانوني، وإلا لما جرى استخراج اللوائح بهذه الصرامة والسرعة.

فإذا كان الهدف الحقيقي هو تنظيم البناء، توجد حلول كثيرة قبل الإزالة الكاملة. أما الإصرار على الهدم خلال خمسة عشر يوماً، مع تهديد الجامعة بتحمل نفقات الجرافات، فيوحي بأن القضية تجاوزت المخالفة الفنية إلى تصفية مشروع ارتبط باسم خصم سياسي.

لهذا لا ينبغي قراءة رد الجامعة أو قرار الإدارة وحدهما. بل يجب النظر إلى المرحلة التي وصل إليها الصراع

إنها سخيرة مؤلمة: بدلاً من بناء الجامعات، يمكن الاكتفاء بتوزيع حقائب السفر.

الخاتمة

قد تُسوَّى جامعة محمد علي جوهر بالأرض، وقد تختفي مكتبتها ومختبراتها وكلياتها وقاعاتها ومساكنها. لكن القضية لا تنتهي عند حدود الجامعة أو شخصية أعظم خان.

السؤال الأكبر هو: ما الذي يحدث للتعليم في الهند؟

حتى الجامعات التي لم تُتهم مبانيتها بمخالفة القوانين، ولا تواجه قراراً مباشراً بالهدم، تتعرض أحياناً لنوع آخر من التدمير: ضعف التمويل، وتراجع البحث العلمي، وغياب الحرية الأكاديمية، والتدخل السياسي، وتدهور البنية التحتية، وهجرة الطلبة والأساتذة.

قد تنجو جدران بعض الجامعات من الجرافات، لكن روحها الأكاديمية تُهدم يومًا بعد يوم.

يجب أن تُطبّق القوانين، لكن بصورة متساوية وشفافة، وبما يحقق المصلحة العامة. ويجب محاسبة كل من ارتكب مخالفة، لكن من دون تحويل آلاف الطلبة إلى ضحايا لصراع سياسي.

آخر التطورات:

منحت محكمة مفوض إقليم مراد آباد أمرًا بوقف مؤقت لتنفيذ قرار هدم ثمانية وثلاثين مبنى من مباني جامعة محمد علي جوهر، وبذلك توقفت إجراءات الهدم إلى حين الفصل في القضية وإصدار الحكم النهائي.

السياسي حول أعظم خان.

قد يكون الرجل مسؤولاً عن أخطاء أو مخالفات ينبغي التحقيق فيها. لكن محاسبة السياسي يجب ألا تتحول إلى معاقبة ثلاثة آلاف طالب وتسعين أستاذًا ومئات الموظفين، ولا إلى إزالة مؤسسة تعليمية كاملة من الخريطة.

شباب الهند وحقيبة السفر

تحمل القضية دلالة أوسع على واقع التعليم والشباب في الهند.

يبدو أن قدر الطالب الهندي أصبح مرتبطًا بحقيبة السفر. ففي اليوم الذي يحمل فيه الكتاب، يكون عليه أن يحمل الحقيبة أيضًا: من القرية إلى المدينة، ومن المدينة إلى العاصمة، ومن العاصمة الولاية إلى ولاية أخرى، ثم من الهند إلى دولة أجنبية.

وكان شباب الهند لم يعودوا بحاجة إلى مدارس وجامعات داخل بلدهم، بل إلى حقائب كبيرة تناسب معايير الرحلات الدولية.

منذ عام ٢٠١٤، غادر مئات الآلاف من الطلبة الهنود للدراسة في الخارج. وقد يكون ذلك جيدًا من زاوية اكتساب الخبرات، لكنه يكشف أيضًا عجز النظام المحلي عن توفير عدد كافٍ من المؤسسات والفرص التي يثق بها الشباب.

وربما لو قدمت الحكومة أو أحزاب المعارضة حقائب سفر هدية لهؤلاء الطلبة، لوضع الشباب صور السياسيين الذين قدموها لهم داخل مساكن الجامعات الأجنبية، وحملوا الحقائب باعتزاز وهم يتنقلون خارج بلادهم.

مجلة عربية

شهرية جامعة

تصدر عن مجلس العلماء

في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦م

التحولات الصامتة في الهوية الإسلامية

قراءة نقدية في مظاهر نزع الطابع الإسلامي في بعض المجتمعات العربية والإسلامية

مراقب أول

مقدمة

تعرضت المجتمعات العربية والإسلامية، خلال القرون الثلاثة الأخيرة، لضغوط استعمارية وثقافية وسياسية واسعة النطاق. ولم تقتصر آثار الاستعمار على السيطرة العسكرية أو الاقتصادية، بل امتدت إلى اللغة والتعليم والقوانين والعمارة واللباس وأنماط التفكير ومفهوم الإنسان عن ذاته وتاريخه.

ومع انتهاء الاحتلال العسكري المباشر في عدد من البلدان الإسلامية، لم تنته بالضرورة صور الهيمنة الثقافية. فقد ظهرت أشكال جديدة من التأثير تستند إلى الاقتصاد والإعلام والتعليم والتكنولوجيا ومراكز صناعة القرار والمؤسسات الدولية وشبكات المصالح العابرة للحدود.

وفي هذا السياق، يطرح بعض المفكرين والباحثين مفهوم «نزع الطابع الإسلامي» أو «نزع الأسلمة» لوصف مجموعة من السياسات والتحولات التي يرون أنها تؤدي، بصورة تدريجية، إلى إضعاف حضور الإسلام في المجال العام، أو فصل المجتمعات المسلمة عن ذاكرتها الدينية والحضارية.

غير أن تناول هذا الموضوع يقتضي قدراً كبيراً من الاتزان؛ لأن كل تغيير اجتماعي أو معماري لا يمكن اعتباره

ملخص

تتناول هذه الدراسة التحولات الثقافية والاجتماعية والعمرائية التي تشهدها بعض البلدان العربية والإسلامية، وما قد يترتب عليها من آثار في الهوية الدينية والذاكرة الحضارية للمجتمعات المسلمة. وتركز بصورة خاصة على التغييرات المتعلقة بالأذان، والعمارة المسجدية، والمناهج التعليمية، والخطاب الديني، وأنماط الترفيه، وسياسات التعددية الثقافية، والتحولات الديموغرافية والاقتصادية.

ولا تسعى هذه المقالة إلى إصدار أحكام سياسية مباشرة، بقدر ما تحاول إثارة نقاش علمي حول حدود التحديث، والفارق بين الانفتاح الثقافي المشروع وبين تفكيك الخصوصية الحضارية للمجتمعات. كما تؤكد ضرورة التمييز بين الوقائع الموثقة، والتقارير المتداولة، والانطباعات الشخصية، وعدم بناء الأحكام العامة على أخبار لم تخضع للتحقق العلمي المستقل.

الكلمات المفتاحية: الهوية الإسلامية، نزع الأسلمة، العمارة المسجدية، الأذان، المناهج التعليمية، التعددية الثقافية، الاستعمار الثقافي، العولمة، الحضارة الإسلامية.

مجلة عربية

شهرية جامعة

تصدر عن مجلس العلماء

في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦م



بقلم: ناظم الدين الفاروقي

الوضوء. وازداد القلق حين تداولت وسائل الإعلام أخباراً عن إجراءات مشابهة في بعض البلدان العربية والإسلامية.

ولا ينبغي أن يتحول هذا النقاش إلى رفض مطلق لأي تنظيم، كما لا يجوز أن تُتخذ الإجراءات التنظيمية ذريعة لإضعاف الشعائر الدينية أو إخراجها من المجال العام. والمطلوب هو إيجاد توازن عادل بين حق المجتمع في الهدوء، وحق المسلمين في ممارسة شعائرهم بصورة ظاهرة ومحترمة.

ثانياً: المساجد بوصفها ذاكرة عمرانية وحضارية

من الناحية الفقهية، لا تتوقف صحة المسجد على شكل هندسي محدد، ولا يشترط أن تكون للمسجد قبة أو مئذنة أو زخارف خاصة. فكل مكان خُصص للصلاة، وأقيمت فيه الجماعة وفق الأحكام الشرعية، يمكن أن يؤدي وظيفة المسجد.

إلا أن هذا الحكم الفقهي لا يلغي القيمة التاريخية والحضارية للعمارة المسجدية. فقد تطورت المساجد عبر القرون، وأصبحت المآذن والقباب والمحاريب والمنابر والأقواس والزخارف والخطوط العربية جزءاً من الذاكرة البصرية للعالم الإسلامي.

لقد أنتج المسلمون، منذ العصور الأولى، مدارس معمارية متعددة في دمشق والقاهرة وبغداد وقرطبة وإسطنبول وسمرقند ودلهي وفاس ومراكش وغيرها. وأصبحت المساجد الكبرى علامات دالة على هوية المدن، كما أسهمت مآذنها وقبابها في تشكيل الأفق العمراني أو ما يُعرف

بالضرورة استهدافاً للإسلام. كما أن التحديث، وتطوير المدن، وتنظيم الأصوات، وتعديل المناهج، والانفتاح على الثقافات الأخرى، قد تكون لها دوافع إدارية أو تعليمية أو اقتصادية مشروعة. لذلك يجب تحليل كل حالة في ضوء سياقها، ووثائقها، وآثارها الفعلية، لا في ضوء الانطباعات وحدها. أولاً: الأذان بين الشعيرة الدينية والتنظيم المدني

يمثل الأذان إحدى أبرز الشعائر الظاهرة في المجتمعات الإسلامية. فهو ليس مجرد إعلان عن دخول وقت الصلاة، بل هو كذلك جزء من الذاكرة السمعية للمدينة الإسلامية، وعنصر من عناصر حضور الدين في الحياة اليومية.

وقد شهدت دول ومناطق متعددة نقاشات حول استخدام مكبرات الصوت في المساجد، ومستويات الصوت، وعدد المساجد التي يُسمح لها ببث الأذان في الأحياء المتقاربة. وفي بعض الحالات فُرضت قيود بدعوى منع الإزعاج أو تنظيم الضوضاء أو مراعاة المستشفيات والمدارس والمناطق السكنية.

وقد أثارت هذه الإجراءات تساؤلات مشروعة لدى قطاعات من المسلمين، ولا سيما عندما جرى تطبيقها بطريقة بدت انتقائية، أو عندما شعر السكان بأن أصواتاً تجارية وترفيهية مرتفعة تُقبل في المجال العام، بينما تُفرض قيود صارمة على الأذان.

وفي الهند، على سبيل المثال، أثارت القيود التي فُرضت في بعض الولايات على استخدام مكبرات الصوت في المساجد نقاشاً واسعاً حول الحريات الدينية والمساواة في تطبيق قوانين

مجلة عربية

شهرية جامعة

تصدر عن مجلس العلماء

في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦م

حديثاً بالخط السماوي للمدينة.

ومن أبرز الأمثلة التاريخية الجامع الأموي في دمشق، الذي أُقيم في موضع ديني قديم، ثم أصبح واحداً من أعظم آثار العمارة الإسلامية في العصر الأموي. وقد جُمعت في بنائه عناصر فنية متعددة، وأضيفت إليه المآذن والمحراب والمنبر والزخارف التي عبّرت عن هوية الدولة والمجتمع الجديدين.

أما آيا صوفيا في إسطنبول، فقد حُولت إلى مسجد بعد فتح القسطنطينية، مع المحافظة على أجزاء كبيرة من بنيتها المعمارية، ثم أضيفت إليها المآذن والعناصر المرتبطة بوظيفتها المسجدية. ويكشف هذا المثال عن قدرة الحضارة الإسلامية على استيعاب الموروث المعماري السابق وإعادة توظيفه ضمن سياق ديني وثقافي جديد.

وعليه، فإن إزالة القباب أو المآذن من المساجد القديمة لا يمكن النظر إليها باعتبارها مسألة هندسية محضة. فهذه العناصر، وإن لم تكن شرطاً فقهياً لصحة المسجد، تمثل جزءاً من التراث العمراني وذاكرة المجتمع. وإذا اقتضت اعتبارات السلامة أو التخطيط الحضري إزالة بعضها، فينبغي أن يكون ذلك بناءً على دراسات موثقة ومشاورات مجتمعية، لا بقرارات مبهمّة أو مفاجئة. ثالثاً: بين تطوير المساجد ومحو الرموز التاريخية

تتداول بعض الأوساط تقارير عن إزالة قباب ومآذن وزخارف وخطوط قرآنية من عدد من المساجد في بعض البلدان الخليجية. كما يقال إن تصاميم المساجد الجديدة تتجه أحياناً نحو أنماط

معمارية وظيفية مجردة، تكاد تخلو من العناصر المعروفة في الفن الإسلامي.

لا يمكن إصدار حكم عام على هذه التحولات من دون الاطلاع على القرارات الرسمية، وأسبابها الفنية، ومواقف السكان، والوثائق المعمارية. فقد تكون بعض الإزالات ناتجة عن تصدعات إنشائية أو خطط توسعة أو رغبة في توحيد التصاميم أو تقليل تكاليف الصيانة.

لكن القلق يصبح مفهوماً عندما تتحول العملية إلى سياسة شاملة تستهدف السمات التاريخية للمساجد، أو عندما تُزال الزخارف والآيات والخطوط العربية من دون مبررات واضحة، أو عندما يجري استبدال مصطلح «المسجد» بمصطلحات عامة مثل «قاعة الصلاة» بصورة توحي بفصل المكان عن دلالاته الدينية والتاريخية.

فاللغة ليست محايدة دائماً. وتغيير الأسماء قد يؤدي مع مرور الوقت إلى تغيير المفاهيم. والمسجد في الحضارة الإسلامية لم يكن قاعة للصلاة فحسب، بل كان مركزاً للتعليم والإفتاء والتكافل والحوار والتوجيه الاجتماعي.

رابعاً: التعليم وإعادة تشكيل الوعي الديني

يعد التعليم من أهم الوسائل التي تتشكل من خلالها هوية الأجيال. ولذلك كانت المناهج التعليمية دائماً مجالاً للتنافس بين الرؤى الدينية والقومية والليبرالية والعلمانية.

وقد شهدت بعض البلدان العربية والإسلامية، خلال العقود الأخيرة، إعادة تنظيم للمواد الدينية، ودمجاً لبعض المقررات، واختصاراً لموضوعات السيرة النبوية والتاريخ الإسلامي والفقه

مجلة عربية

شهرية جامعة

تصدر عن مجلس العلماء

في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦م

والتفسير. وفي الوقت نفسه توسعت
مناهج الموسيقى والفنون والرياضة
والمهارات الحياتية والثقافة العالمية.

لا يجوز اعتبار إدخال الفنون أو
الرياضة أو المهارات الحديثة عملاً معادياً
للدين في ذاته. فالإسلام لا يعارض
المعرفة النافعة، كما أن المجتمعات
تحتاج إلى تعليم متوازن يطور العقل
والجسد والذوق والقدرة على الإبداع.

لكن الإشكال يظهر عندما يتم
التوسع في هذه المواد على حساب
المعرفة الأساسية بالدين واللغة
والتاريخ، أو حين تُقدّم الأديان والعقائد
بطريقة تؤدي إلى محو الفوارق
الجوهرية بينها، بدلاً من تعليم الاحترام
المتبادل مع الحفاظ على وضوح الانتماء.

وتشير بعض الملاحظات إلى أن
مقررات السيرة النبوية اختُصرت في
بعض البيئات التعليمية، وأن موضوعات
مهمة من التاريخ الإسلامي أُزيلت أو
عولجت بصورة سطحية. كما يلاحظ توسع
الخطاب المتعلق بـ«وحدة الأديان» أو
«التساوي المطلق بين العقائد»، وهو
خطاب يختلف عن مبدأ التعايش والعدل
واحترام حرية الاعتقاد.

فالتعايش لا يتطلب من المسلم أن
يتخلى عن اعتقاده بصفة دينه، كما لا
يتطلب من أتباع الديانات الأخرى التخلي
عن عقائدهم. وإنما يقوم التعايش على
احترام الإنسان وحقوقه، ومنع الإكراه
والاعتداء، والتعاون في المصالح
المشتركة.

خامساً: التعددية الثقافية وحدودها

تبنى كثير من الدول المعاصرة
مفهوم التعددية الثقافية، خصوصاً في
المجتمعات التي تضم أعداداً كبيرة من

المقيمين والعمال من جنسيات وأديان
مختلفة. ويظهر ذلك في السماح
بالاحتفالات الدينية والثقافية، وتوفير
دور العبادة، واحترام العادات المتنوعة.

ولا شك أن حماية حقوق غير
المسلمين في البلدان الإسلامية من
مبادئ العدل، وأن ضمان أمنهم
وحرياتهم المشروعة لا يتعارض مع
الإسلام. كما أن حسن التعامل مع
المقيمين والزوار يعكس القيم الأخلاقية
للحضارة الإسلامية.

غير أن بعض المنتقدين يرون أن
التعددية الثقافية تتحول أحياناً من
احترام التنوع إلى فرض ممارسات ورموز
ثقافية على جميع المؤسسات
والموظفين والطلاب، بما في ذلك
إلزامهم بالمشاركة في احتفالات دينية
لا يؤمنون بها.

وقد وردت تقارير عن تشجيع بعض
المؤسسات على إقامة مظاهر مرتبطة
بعيد الميلاد أو ديوالي أو غيرها من
المناسبات. كما شوهدت هذه المظاهر
في فنادق وأسواق ومراكز تجارية قريبة
من مناطق ذات رمزية إسلامية كبيرة.

ولا تكمن المشكلة في وجود
مظاهر ثقافية لأتباع الديانات المختلفة،
بل في مدى إلزام الآخرين بها، وفي
التوازن بين احترام الوافدين والحفاظ
على الهوية العامة للمجتمع. فالتعددية
الناجحة لا تقوم على إلغاء ثقافة
الأغلبية، وإنما على تمكين الجميع من
ممارسة ثقافتهم من دون إكراه أو
استعلاء أو تهميش.

سادساً: التحولات الاجتماعية وأنماط
الحياة الجديدة

أدت العولمة الرقمية، والهجرة

مجلة عربية

شهرية جامعة

تصدر عن مجلس العلماء

في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦ م

الواسعة، والمنصات الإعلامية، والاقتصاد الاستهلاكي، إلى تحولات عميقة في المجتمعات العربية. وأصبح الشباب أكثر اتصالاً بالثقافات العالمية، كما تغيرت أنماط اللباس والترفيه والعلاقات الاجتماعية والاستهلاك.

وتشير تقارير اجتماعية إلى انتشار بعض السلوكيات بين صغار السن، ومنها استخدام السجائر الإلكترونية، والإفراط في متابعة المحتوى الترفيهي، وضعف الرقابة الأسرية، والاعتماد الكبير على العاملين في المنازل في تربية الأطفال.

كما أصبحت الموسيقى والرقص واليوغا والفنون الأدائية جزءاً من برامج عدد متزايد من المدارس والمراكز الاجتماعية. ولا يمكن التعامل مع جميع هذه الأنشطة بحكم واحد؛ إذ تختلف طبيعتها ومضامينها وآثارها. لكن من الضروري أن تخضع للضوابط العمرية والتربوية والأخلاقية، وأن تراعي قيم المجتمع وخصائصه.

إن أخطر ما قد يصيب المجتمع ليس مجرد دخول نشاط ثقافي جديد، وإنما فقدان القدرة على النقد والاختيار. فالمجتمع الحي يستطيع أن يستفيد من تجارب الآخرين، وأن يرفض ما يتعارض مع قيمه، وأن يطور نموذجاً حضارياً خاصاً به. أما المجتمع الذي يستهلك كل ما يُنتج خارجياً بلا مراجعة، فإنه يتحول تدريجياً إلى تابع ثقافي.

سابعاً: المؤسسات الدينية وإشكالية الفتوى الرسمية

من الظواهر الجديرة بالدراسة اعتماد بعض الحكومات على المؤسسات الدينية الرسمية لإضفاء الشرعية على قرارات اجتماعية أو ثقافية أو سياسية.

وقد يؤدي هذا الوضع إلى تراجع استقلالية الفتوى، وتحول بعض العلماء إلى مبررين للسياسات العامة بدلاً من قيامهم بدورهم العلمي والنقدي.

ولا يعني ذلك أن كل فتوى رسمية غير معتبرة، ولا أن العلماء العاملين في المؤسسات الحكومية يفتقرون إلى النزاهة. لكن العلاقة بين السلطة والمعرفة الدينية تحتاج إلى ضوابط تضمن استقلال الرأي العلمي وعدم توظيف النصوص الشرعية لخدمة مصالح مؤقتة.

وقد ظهرت في عدد من القضايا إجابات فقهية تركز على الجواز النظري، من دون مراعاة الأبعاد الحضارية والاجتماعية. فمثلاً، قد يقال إن القبة أو المئذنة ليست شرطاً في المسجد، وهو حكم فقهي صحيح من حيث الأصل، لكن استخدامه لتبرير إزالة تراث معماري عمره قرون يتجاهل البعد التاريخي والثقافي.

وبالمثل، قد يقال إن دخول غير المسلمين إلى بعض مناطق المدينة المنورة لم يكن ممنوعاً تاريخياً، لكن المسألة لا تتعلق بالحلال والحرام المجريين فقط، بل كذلك بإدارة المكان المقدس، واحترام مشاعر الزائرين، وحماية خصوصيته الروحية.

إن الفقه الحضاري لا يقتصر على بيان الحد الأدنى من الجواز والمنع، بل ينظر في المقاصد والمآلات والرموز والذاكرة العامة وآثار القرارات في هوية المجتمع.

ثامناً: الجامعات والخطاب الديني الجديد

تواجه الجامعات الإسلامية والعربية تحديات كبيرة في كيفية تدريس الأديان

مجلة عربية

شهرية جامعة

تصدر عن مجلس العلماء

في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦م

والتاريخ والفكر الحديث. وقد ظهرت اتجاهات تعليمية تدعو إلى عدم تقديم الإسلام بوصفه الدين الحق بصورة حصرية، والتركيز بدلاً من ذلك على المساواة بين الأديان والمذاهب.

ومن الضروري التمييز بين المساواة في الحقوق الإنسانية والمدنية وبين التسوية العقدية بين الأديان. فالأولى مبدأ ضروري في الدولة العادلة، أما الثانية فهي قضية دينية وفلسفية لا يجوز فرضها إدارياً على الطلاب أو الأساتذة.

كما يلاحظ في بعض البيئات تراجع الأنشطة الدعوية والإصلاحية وحلقات القرآن واللقاءات الدينية، إما بسبب القيود التنظيمية أو بسبب الخشية من توظيف التجمعات الدينية سياسياً.

ومن حق الحكومات أن تمنع التحريض والعنف واستغلال الدين لأغراض غير مشروعة، لكن التوسع في المنع قد يؤدي إلى تجفيف المجال الديني كله، وإضعاف المؤسسات المعتدلة، وترك الشباب فريسة للمحتوى المتطرف أو السطحي عبر الإنترنت.

تاسعاً: الاتفاقات السياسية وآثارها الثقافية

أدت اتفاقات التطبيع التي عُرفت باسم الاتفاقات الإبراهيمية إلى تحولات ملحوظة في العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين إسرائيل وعدد من الدول العربية. وقد رافق هذه الاتفاقات خطاب جديد حول «القيم الإبراهيمية المشتركة» والتعاون بين أتباع الديانات.

ومن حيث المبدأ، لا مانع من الحوار بين الأديان أو التعاون في القضايا

الإنسانية. لكن التخوف ينشأ عندما يُستخدم الحوار الديني لتغطية ممارسات سياسية أو عسكرية، أو لفرض قراءة جديدة للتاريخ والحقوق، أو لتحويل الصراع المتعلق بالأرض والاحتلال والعدالة إلى مجرد خلاف ديني يمكن تجاوزه عبر احتفالات رمزية.

كما أثار إنشاء مجمعات للعبادة تضم مسجداً وكنيسة وكنيساً نقاشاً واسعاً. فهناك من يراها تعبيراً عن التسامح، بينما يرى آخرون أنها تسهم في الترويج لفكرة «الدين الإبراهيمي الجديد» الذي يذيب الخصوصيات العقدية.

والتحليل المتوازن يقتضي الفصل بين احترام أتباع الأديان، وهو واجب أخلاقي وقانوني، وبين إعادة تشكيل العقائد أو دمجها في منظومة دينية مصطنعة.

عاشراً: فلسطين والضمير العربي
ظل التعاطف مع القضية الفلسطينية عنصراً مركزياً في الوعي العربي والإسلامي لعقود طويلة. وقد أدى تغير المواقف الرسمية في بعض البلدان إلى اتساع الفجوة بين السياسات الحكومية والمشاعر الشعبية.

وتداولت وسائل الإعلام تقارير عن اتخاذ إجراءات ضد ناشطين أو جمعيات أو شخصيات أبدت تضامنها مع الفلسطينيين. كما أثّرت قضايا مرتبطة بسحب الجنسيات أو تقييد العمل الخيري أو الحد من التظاهرات والفعاليات العامة.

ولا يجوز اعتماد هذه الأخبار من دون وثائق رسمية ومصادر مستقلة، خصوصاً عندما تتضمن أرقاماً كبيرة أو اتهامات خطيرة. لكن وجود مثل هذه التقارير يدل

مجلة عربية

شهرية جامعة

تصدر عن مجلس العلماء

في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦م

مجلة عربية

شهرية جامعة

تصدر عن مجلس العلماء

في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦م

على حاجة حقيقية إلى مزيد من الشفافية، وإلى ضمان ألا تتحول مكافحة التطرف إلى وسيلة لمنع التعبير السلمي أو العمل الإنساني المشروع.

حادي عشر: الملكية الأجنبية والتحويلات الديموغرافية

تتبنى عدة دول عربية سياسات اقتصادية تهدف إلى جذب المستثمرين ومنح إقامات طويلة الأمد أو ما يُعرف بالإقامة الذهبية. وقد أسهمت هذه السياسات في تنشيط قطاعات العقارات والسياحة والخدمات.

لكن الاستثمار الأجنبي الواسع في الأراضي والعقارات يثير كذلك أسئلة استراتيجية تتعلق بالسيادة، وتوازن السكان، وارتفاع الأسعار، وقدرة المواطنين على امتلاك السكن، ومدى تحول المقيمين على المدى البعيد إلى قوة اقتصادية وسياسية مؤثرة.

ويستشهد بعض الكتاب بالتجربة الفلسطينية في النصف الأول من القرن العشرين، حين أدت عمليات شراء الأراضي والهجرة المنظمة إلى تغييرات سكانية وسياسية عميقة. ومع أن السياقات القانونية والتاريخية مختلفة، فإن المقارنة تنبه إلى أهمية وجود تشريعات صارمة تمنع الاحتكار، وتحمي الأراضي ذات الأهمية الاستراتيجية، وتحافظ على حقوق السكان الأصليين.

ولا ينبغي أن يتحول هذا النقاش إلى كراهية ضد جنسية أو ديانة بعينها؛ فالمشكلة ليست في هوية المستثمر الفردية، بل في حجم الملكية، وشفافية الأموال، وتوزيع الثروة، وآثار السياسات العقارية في مستقبل الدولة والمجتمع.

ثاني عشر: الجذور الاستعمارية

لتفكيك الهوية

شهدت البلدان الإسلامية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين سياسات استعمارية استهدفت اللغة والتعليم والمؤسسات الدينية. ففي شمال أفريقيا، على سبيل المثال، عملت فرنسا وإيطاليا وغيرهما على توسيع حضور اللغات الأوروبية وتقليل دور العربية في الإدارة والتعليم.

كما أُغلقت مدارس ومعاهد دينية، وأُعيدت صياغة الأنظمة القانونية، ونشطت الإرساليات التبشيرية، وجرى تقديم الثقافة الأوروبية بوصفها النموذج الوحيد للتقدم.

ورغم استقلال هذه البلدان سياسياً، بقيت آثار الاستعمار واضحة في الإدارة والجيش والاقتصاد والتعليم والإعلام. واستمرت النخب الحاكمة في كثير من الأحيان في استخدام لغة المستعمر ومفاهيمه ونظمه، كما بقيت الدول مرتبطة بمراكز القوة القديمة اقتصادياً وأمنياً.

وفي بلدان المغرب العربي، لا يزال النقاش قائماً حول موقع اللغة الفرنسية، وحدود الفرنكوفونية، والعلاقة بين الانفتاح على العالم والحفاظ على اللغة العربية والهوية الإسلامية والأمازيغية المحلية.

إن التخلص من الاستعمار لا يكتمل بخروج الجنود، بل يتطلب بناء معرفة مستقلة، واقتصاد وطني، ومؤسسات تعليمية تستمد رؤيتها من تاريخ المجتمع وحاجاته، من دون انغلاق عن العالم أو ذوبان فيه.

ثالث عشر: الهند وهدم المساجد

تشهد الهند، خلال السنوات الأخيرة، نقاشاً متصاعداً حول هدم مساجد ومدارس ومقابر وممتلكات تعود إلى مسلمين، ولا سيما في الولايات التي تحكمها أحزاب قومية هندوسية.

وتبرر السلطات بعض عمليات الهدم بمخالفات البناء أو التعدي على الأراضي العامة، بينما يرى منتقدون أن القوانين تُطبق بصورة انتقائية، وأن ما يُعرف بـ«سياسة الجرافات» أصبح وسيلة للعقاب الجماعي وإرهاب الأقليات.

وأمام هذه التطورات، يلاحظ كثير من المسلمين ضعف المواقف الصادرة عن الحكومات العربية والإسلامية والمنظمات الدولية. وقد أثار ذلك شعوراً بالإحباط، خصوصاً حين تنشغل بعض المؤسسات الرسمية بخطاب التعددية والحوار، من دون إبداء الموقف ذاته تجاه الانتهاكات التي تمس حياة المسلمين ومؤسساتهم الدينية.

ويُنتظر من المؤسسات الإسلامية العالمية أن تدافع عن الحقوق الدينية والإنسانية بأسلوب قانوني ودبلوماسي، بعيداً عن التحريض أو التوتر الطائفي. كما ينبغي أن تشمل جهودها حماية جميع الأقليات المظلومة، لا المسلمين وحدهم، حتى يكون خطابها منسجماً مع مبادئ العدل التي يدعو إليها الإسلام.

رابع عشر: من المسجد إلى «قاعة الصلاة»

من أخطر التحولات الرمزية المحتملة استبدال مفهوم المسجد بمفهوم وظيفي محايد مثل «قاعة الصلاة». فقاعة الصلاة قد تكون مساحة داخل مطار أو مركز تجاري أو مؤسسة، أما

المسجد فهو مؤسسة ذات هوية وحرمة وتاريخ ووظائف اجتماعية وتعليمية.

ولا إشكال في إنشاء قاعات للصلاة في الأماكن العامة، بل هو أمر محمود. لكن الإشكال يكمن في أن تحل هذه القاعات محل المساجد، أو أن يُستخدم المصطلح لتقليل الاعتراف القانوني والاجتماعي بالمؤسسة المسجدية.

إن المحافظة على لفظ المسجد ليست قضية لغوية شكلية، بل هي محافظة على مفهوم تاريخي متكامل. ولذلك ينبغي أن تتعامل التشريعات العمرانية مع المساجد بوصفها مؤسسات دينية وثقافية، لا مجرد مرافق خدمية.

خامس عشر: العمل الخيري والدعوي بين التنظيم والتجريم

تعرضت الجمعيات الخيرية والدعوية في عدد من البلدان الإسلامية لقيود واسعة، خصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ وما أعقبها من تشريعات دولية لمكافحة تمويل الإرهاب.

ولا شك في ضرورة مراقبة الأموال، ومنع تمويل العنف، وضمان الشفافية والمحاسبة. غير أن الخلط بين العمل الخيري المشروع والنشاط المتطرف أدى في بعض الحالات إلى إغلاق مؤسسات نافعة، وسجن شخصيات اجتماعية، وتعطيل مشاريع تعليمية وصحية وإغاثية.

كما أدى تقييد الدعوة والإصلاح والتعليم الديني إلى فراغ اجتماعي كبير. وعندما تُضعف المؤسسات المحلية المعتدلة، لا يختفي الدين، بل قد ينتقل إلى فضاءات إلكترونية غير منضبطة، أو

مجلة عربية

شهرية جامعة

تصدر عن مجلس العلماء

في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦م

يقع الشباب تحت تأثير خطابات أكثر تشدداً.

لذلك ينبغي أن تقوم السياسات على التنظيم والشفافية، لا على التجريم الشامل. ويجب أن تتوافر آليات قضائية مستقلة للطعن في القرارات، وحماية سمعة الأفراد والمؤسسات من الاتهامات غير المثبتة.

سادس عشر: هل نحن أمام «إبادة ثقافية صامتة»؟

يستخدم بعض الباحثين تعبير «الإبادة الصامتة غير الدموية للثقافة والحضارة الإسلامية» لوصف عمليات التغيير المتراكمة التي لا تستهدف الأفراد جسدياً، لكنها تؤدي إلى تفكيك اللغة والذاكرة والرموز والقيم والمؤسسات.

ويحمل هذا التعبير شحنة قوية، ولذلك يجب استعماله بحذر. فمصطلح الإبادة له دلالات قانونية وتاريخية محددة، وقد يكون من الأنسب في الدراسات الأكاديمية استخدام عبارات مثل:

- التفكيك الثقافي المنظم.
- محو الذاكرة الحضارية.
- التهميش المؤسسي للدين.
- نزع الطابع الإسلامي عن المجال العام.

إعادة هندسة الهوية الاجتماعية.

ومع ذلك، فإن جوهر القلق يستحق الدراسة. فإذا اجتمعت إزالة الرموز، وتغيير المناهج، وتقيد المؤسسات، وإضعاف اللغة، وتشجيع الاستهلاك غير المنضبط، واحتقار التراث، فقد يكون المجتمع أمام تحول حضاري عميق يتجاوز

مجرد الإصلاح الإداري.

سابع عشر: مسؤولية المثقفين والعلماء

تقع على المثقفين والعلماء مسؤولية مزدوجة. فمن جهة، ينبغي لهم الدفاع عن هوية مجتمعاتهم وتراثها ومؤسساتها. ومن جهة أخرى، يجب ألا ينساقوا وراء الأخبار غير الموثقة أو الخطابات التي تبني العداء على أساس الدين أو العرق أو الجنسية.

- ويقتضي المنهج العلمي ما يأتي:
- توثيق القرارات والسياسات من مصادرها الأصلية.
- التمييز بين الحالات الفردية والسياسات العامة.
- تجنب تعميم أخطاء حكومة أو جماعة على شعب كامل.
- دراسة الأسباب الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب الأسباب السياسية.
- استخدام لغة نقدية مسؤولة لا تحرض على الكراهية.
- تقديم بدائل عملية، لا الاكتفاء بوصف الخطر.
- حماية حقوق غير المسلمين بالتوازي مع حماية الهوية الإسلامية.
- تجديد المؤسسات الدينية والتعليمية من الداخل، ومعالجة أوجه القصور فيها.

إن الدفاع عن الهوية لا يعني رفض العالم، كما أن الانفتاح لا يعني التخلي عن الذات. والحضارات القوية هي التي تتفاعل مع غيرها من موقع الوعي والثقة، لا من موقع الخوف أو التبعية.

مجلة عربية
شهرية جامعة
تصدر عن مجلس العلماء
في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦م

أن حماية الهوية لا تتحقق بالعمارة وحدها، بل بتعليم جيد، وأسرة واعية، ومؤسسات مستقلة، وإعلام مسؤول، واقتصاد عادل، وعلماء يمتلكون شجاعة الكلمة وأمانة المعرفة.

ويظل السؤال المركزي مطروحاً:

هل ما يجري في بعض المجتمعات الإسلامية مجرد تحديث طبيعي تفرضه تحولات العصر، أم أنه يمثل إعادة هندسة تدريجية للهوية تهدف إلى إبعاد الإسلام عن المجال العام؟

الإجابة لا ينبغي أن تُبنى على الظنون، بل على البحث والتوثيق والمقارنة والتحليل. غير أن الصمت الكامل عن هذه التحولات ليس حلاً، كما أن المبالغة فيها لا تخدم الحقيقة. وبين الإنكار والتهويل توجد مساحة واسعة للوعي المسؤول، والنقد العلمي، والإصلاح المتزن.

□□□

إن العالم العربي والإسلامي يمر بمرحلة شديدة التعقيد، تتداخل فيها العولمة بالتحديث، والسياسة بالاقتصاد، والدين بالإعلام، والهجرة بالتغير الديموغرافي، والتعددية الثقافية بإعادة تعريف الهوية.

ولا يمكن مواجهة هذه التحولات بالشعارات أو الاتهامات العامة. كما لا يجوز إنكارها أو التعامل معها باستخفاف. المطلوب هو مشروع حضاري متكامل يجمع بين الأصالة والمعاصرة، ويحافظ على الإسلام بوصفه مرجعية روحية وأخلاقية وثقافية، من دون أن يحول الدين إلى أداة للصراع أو الإقصاء. إن المآذن والقباب والخطوط القرآنية والمناهج الدينية ليست وحدها جوهر الإسلام، لكنها أجزاء من ذاكرة حضارية ينبغي احترامها وصيانتها. كما

مجلة عربية

شهرية جامعة

تصدر عن مجلس العلماء

في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦م

أصول الكتابة والخطابة وآدابهما

بقلم: نجلُ أستاذ العلماء، فضيلة السيد محمدٍ أشرف المارهروي (عليكره).

وقد حدّثتني إحدى المريدات الكبيرات لسماحة مفتي الهند الأكبر رحمه الله بمدينة عليكره، فقالت: إنها تضطر في كثيرٍ من الأحيان إلى الرجوع إلى كتب ومجلات غيرنا لتحصيل المعرفة الدينية؛ لأن كثيراً من منشوراتنا يغلب عليها كثرة الألفاظ وقلّة الفوائد، كما يغلب عليها الأسلوبُ الخشن غيرُ الجذاب. وكان أبنائُها - وهم من أصحاب الشهادات العليا والمناصب الرفيعة - حاضرين، فطلبوا مني أن أرشدهم إلى كتبٍ ومجلاتٍ نافعة تناسب مستوى والدتهم العلمي والثقافي. فذكرتُ لهم بعض الأسماء، ثم سكّتُ؛ لأنني - بعد سؤال عددٍ من أهل العلم - لم أستطع أن أحدد لها ما يكفي من المؤلفات الحديثة التي تجمع بين متانة العلم وجودة الأسلوب. وهذه الظاهرة تدعو إلى القلق.

ومن هنا تبرز الحاجة إلى أن تجعل معاهدنا ومدارسنا التدريب على الكتابة العربية السلسلة، والأسلوب الرشيق، والعبارة المحكمة، مادةً أساسيةً في برامجها التعليمية. كما أن كثيراً من خريجي المؤسسات العلمية قد انقطعوا عن ممارسة الكتابة إلا من رحم الله، بل إن تطور وسائل الاتصال عطلّ عادة الكتابة بالقلم. ومن هنا فإن المواظبة على كتابة أربع أو خمس صفحات يومياً تعد تدريباً ضرورياً لكل متعلم، سواء أكان طالباً أم خريجاً، شاباً أم شيخاً.

ولا سبيل إلى حسن الكتابة إلا بحسن القراءة. وللأسف فإن كثيراً منا قد

أفدّم على كتابة هذه السطور في موضوعٍ بالغ الدقة والحساسية، مع إدراكي لما قد يترتب عليه من تبعات. غير أنني أود أن أوضح منذ البداية أن المخاطب بهذه الكلمات ليسوا علماءنا الأجلّاء وأكابرنا الكرام، فهؤلاء تُكُنُّ لهم كلّ التقدير والإجلال، ونشهد لهم بسنواتٍ طويلةٍ من البذل والعطاء في خدمة الدين، ونسأل الله تعالى أن يجزيهم خير الجزاء. وإنما ألتمس منهم الدعاء، والتشجيع، والتوجيه، وحسن الإرشاد.

إنّ الدعوة إلى الدين تقوم على ثلاثة أركانٍ أساسية: الخطابة، والكتابة، والعمل. وقد سار السلف الصالح على هذه المناهج، ففتح الله بهم القلوب، وأحيا بهم الأرواح. فقد اشتهر الصوفية بحسن خطابهم ولين كلامهم، واشتهر العلماء بجزالة أقلامهم وسلاسة مؤلفاتهم، واشتهر الأولياء الصالحون بحسن أعمالهم وسموّ أخلاقهم. ومن ثم فإن الدعوة ينبغي أن تكون في صورة جميلة جذابة، حتى تستميل القلوب إلى الحق، وتحبب الناس في الدين.

وليس الأسلوبُ المناظريُّ وحده صالحاً لكل مجلسٍ أو مقام، كما أن استعمال الألفاظ الجافة والخشنة في الكتابة، وإن كان قد يبعث الرضا في نفس الكاتب، فإنه قد يترك آثاراً نفسية سلبية في نفس القارئ، وهو أمرٌ يحتاج إلى دراسةٍ وتأمل.

مجلة عربية

شهرية جامعة

تصدر عن مجلس العلماء

في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦م



نقله إلى العربية: فضيلة الأستاذ محمد عباس المصباحي الأزهري.

مساعد رئيس تحرير مجلة الفجر

زهد في المطالعة، مع أن القرن الحادي والعشرين يشهد توسعاً هائلاً في ميادين المعرفة؛ من الأدب، والعلوم، والاقتصاد، وعلم النفس، والفلك، وعلوم الحيوان والنبات، والفلسفة الحديثة، والطب، والسياسة، وغيرها من العلوم.

وقد أصدرت المؤسسة الوطنية للبحوث والتدريب التربوي (NCERT)، والمجلس الوطني لتنمية اللغة الأردية في الهند، بعد جهودٍ علميةٍ كبيرة وإنفاقٍ واسع، عشرات الكتب القيّمة التي توسع المدارك، وتفتح آفاق الفكر، وتعزّف الإنسان بجوانب كثيرة من الحياة المعاصرة. وليس من الصواب أن نهمل هذه الكتب بحجة أنها من علوم الدنيا؛ فإن خصوم الإسلام قد استخدموا هذه العلوم نفسها في إثارة الشبهات والطعن في الدين، وأقلّ ما ينبغي لنا أن نقرأها لنعرف وسائلهم وأساليبهم، فنكون أقدر على الرد عليهم بالحجة والبرهان.

ولهذا ينبغي أن تمتاز كتاباتنا بالإخلاص، والصدق، وسعة الاطلاع، والانفتاح الفكري، وتنوع المعلومات، حتى يجد القارئ فيها المتعة والفائدة معاً، ويقبل عليها برغبةٍ وشوق.

وإنّ الكتب التي تصدرها هذه المؤسسات الحكومية قد أنفق عليها من أموال دافعي الضرائب، ونحن جزء من هذا المجتمع، ومن فإن لنا حقّ الإفادة منها كما لغيرنا. ومن المحاسن أن معظم هذه الكتب المهمة قد تُرجم إلى اللغة الأردية بلغةٍ سهلةٍ وأسلوبٍ واضح.

ولا أدعي بحال أن هذه المؤلفات تُغني عن علوم الشريعة أو تقوم مقامها؛ فتعليم الدين له مؤسساته

الراسخة، ومدارسه العريقة، وعلماءه الأفاضل الذين حفظ الله بهم الدين. وإنما المقصود أن هذه العلوم والمعارف الحديثة تكون عوناً على تبليغ الإسلام، وتساهم في عرض حقائقه بلغة العصر وأسلوبه.

ولا يكفي في نجاح الكاتب أن تكون لغته سهلةً وأسلوبه جميلاً، بل لا بد أيضاً من حسن اختيار الموضوعات. فعلى الكاتب أن ينتقي القضايا التي يحتاجها الناس، ثم يطالع ما كُتب فيها، ويجمع مادتها، ويرتب أفكارها، ويضع خطة واضحة قبل الشروع في التأليف.

أما تناول الموضوعات المستهلكة التي كُتب فيها كثيراً فلا ينبغي الإقدام عليه إلا بعد طول نظر. فمثلاً: إن إعادة المقارنة بين ترجمة الإمام أحمد رضا خان البريلوي رحمه الله للقرآن الكريم وبين سائر الترجمات، مع مجرد جمع الأقوال السابقة، لم يعد عملاً ذا جدوى كبيرة، لاسيما بعد صدور الكتاب القيم الذي ألفه حضرة محبوب علي خان قدس سره، حيث جمع فيه المادة العلمية المتعلقة بهذا الموضوع جمعاً حسناً.

والأولى اليوم أن يتجه الباحثون إلى لونٍ جديد من البحث، وذلك باستقراء أقوال الصحابة الكرام والسلف الصالح فيما يوافق اختيارات الإمام أحمد رضا في تفسير الآيات القرآنية، ثم ترتيب هذه المادة في كتابٍ مستقل يبرز أن كثيراً من معاني الترجمة مستند إلى فهم السلف، وأنها ليست اجتهداً منفرداً، بل لها جذورٌ أصيلة في التراث الإسلامي. ولو استغرق إعداد مثل هذا العمل خمس سنوات كاملة، لكان أجدى وأنفع وأبقى أثراً.

مجلة عربية

شهرية جامعة

تصدر عن مجلس العلماء

في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦م

لقد استقلت بعد انهيار الاتحاد السوفييتي دولٌ واسعة المساحة يغلب على سكانها الإسلام، ومنها بخارى، موطن الإمام البخاري رحمه الله، وفي تلك البلاد مراقذُ مئاتٍ من أولياء الله الصالحين. ومع ذلك، فإن جهودنا في ميدان الدعوة المكتوبة إلى شعوب تلك البلاد ما تزال محدودة، بينما تبادر إليها الفرق الأخرى بنشاطٍ ملحوظ.

ومن الممكن تعلم لغات تلك الشعوب خلال عام تقريباً؛ إذ إن كثيراً منها متأثرٌ بالفارسية، وحتى لو لم يكن الأمر كذلك فإن الإنسان المتعلم يستطيع اكتساب لغةٍ أجنبيةٍ بالقدر الذي يعينه على التواصل خلال مدةٍ معقولة.

ولهذا ينبغي أن يُعنى العلماء والدعاة بتعلم تلك اللغات، ثم إعداد الكتب والرسائل والكتيبات التعريفية بالإسلام، بعد دراسة تاريخ تلك الأمم، وجغرافيتها، وثقافتها، وأوضاعها السياسية والاقتصادية، وطبيعتها النفسية والاجتماعية، حتى تكون الدعوة منطلقاً من فهمٍ صحيحٍ للواقع.

إن ملايين المسلمين الذين حُرِّموا من التعرف الصحيح إلى الإسلام طوال عقودٍ طويلةٍ يستحقون أن نبذل في سبيلهم جهداً علمياً ودعواً منظماً، ولو تحقق ذلك لاتسعت دائرة الخير، وعادت تلك الشعوب إلى التواصل مع تراثها الإسلامي.

ومن هنا فإن المسؤولية تقع على عاتق جامعاتنا الإسلامية ومعاهدنا الكبرى؛ لتوجيه خريجها الأكفاء إلى هذا الميدان، وتقديم الدعم العلمي والمادي لهم، فإن الأمر جدير بالعناية العاجلة، وأي تأخير قد يؤدي إلى ضياع

فرصٍ ثمينة لا تعوض.

ولا يقلُّ الإخراج الفنيُّ للكتاب أهميةً عن مضمونه؛ فالكتابُ الجيد ينبغي أن يمتاز بحسن التنسيق، وجودة الطباعة، وإتقان التجليد، وجمال الإخراج. غير أن هذه المزايا وحدها لا تكفي؛ إذ قد تبقى الكتب حبيسة الرفوف، لا ينتفع بها أحد، فتكون نصيباً للحشرات أكثر من القراء.

ولهذا لا بد من وضع خطةٍ محكمةٍ لتوزيع الكتب ونشرها، وأن يحتفظ المؤلف بقوائم المؤسسات والمكتبات التي تقتني الكتب، وأن تُصاحب عملية النشر حملةٌ إعلاميةٌ مناسبة تُعرِّف بالكتاب وتبرز قيمته العلمية.

ومن الوسائل النافعة في ذلك أن يُطلب من أحد العلماء المعروفين كتابةً تقريراً أو مراجعةً علميةً للكتاب، ثم تُرسل نسخة الكتاب مع هذا التقرير إلى المجلات والدوريات العلمية؛ فإن ذلك أدعى إلى سرعة التعريف به ونشر خبره. كما يحسن بالمؤلف أن يتواصل مع المدارس والمعاهد والمكتبات برسائل شخصية يعرِّفهم فيها بكتابه ومحتواه، فإن هذه الوسائل تُسهم في انتشار الكتاب إذا كان نافعاً، وأسلوبه رصيناً، وإخراجه حسناً.

وكثيرٌ من الخطباء يسيرون في خطبهم على نسقٍ واحد، حتى تكاد الألفاظ، والآيات، والأحاديث، والقصص، والأمثال تتكرر في كل مناسبة. ولو استمع إليهم رجلٌ مثقف في عدة مجالس، لظن أن موضوعات الإسلام محدودة، مع أن الحقيقة على خلاف ذلك تماماً.

فالقرآن الكريم قد اشتمل على

مجلة عربية

شهرية جامعة

تصدر عن مجلس العلماء

في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦م

مجلة عربية

شهرية جامعة

تصدر عن مجلس العلماء

في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦م

أصول الهداية، وأشار إلى شؤون الحياة كلها، كما جاءت السنة النبوية المطهرة مبينةً لأمر الدين والدنيا جميعاً، وإنما النقص في كثرة المطالعة، وعمق البحث، وسعة التفكير.

إننا بحاجة إلى خطباء لا يكتفون بإثارة الحماسة المؤقتة، بل يوقظون القلوب، ويصنعون الوعي، ويغيرون النفوس. فالخطابة الحقّة تقود الناس إلى الإصلاح، وتبني الشخصية، وتصنع القيادة.

ولكي يبلغ الخطيب هذه المنزلة، فلا بد أن يتحلى بعددٍ من الصفات، من أهمها:

أن يكون صاحب استقامةٍ وحسن سيرة، قدوةً فيما يدعو إليه.

أن يفهم موضوعه فهماً دقيقاً، ويستطيع شرحه بعبارة واضحة.

أن يمتلك قوةً البيان، وهي ثمرة كثرة المطالعة، وحسن التأمل، ودوام التفكير.

أن تكون ألفاظه مهذبةً بعيدةً عن الابتذال وسوقية التعبير.

أن يراعي مستوى المستمعين العلمي والثقافي، فيخاطب كل قوم بما يناسبهم.

أن يتجنب الإطالة التي تُورث الملل.

أن يُنوّع موضوعاته حتى يبقى السامعون متشوقين إلى حديثه.

أن يضمّن خطابه شيئاً من اللطافة والطرافة المباحة؛ فإن النفوس تميل إليها.

أن يجعل في كلامه نصيباً من الموعظة والاعتبار؛ لأن ذلك يزكي

النفوس ويرقق القلوب.

أن يخاطب الناس بثقةٍ وطمأنينة، دون ترددٍ أو هيبةٍ مذمومة.

أن يكون صوته وقوراً واضحاً، بعيداً عن التكلف.

أن يتسم أسلوبه بالسكينة والاتزان.

ألا يُكثر من تحريك أعضائه وإشاراته بما يشغل السامعين عن مضمون كلامه.

وأن يكون في حديثه سموً بلا كبر، وصدقٌ بلا مبالغة، ووقارٌ بلا خشونة، واستحضارٌ للعلم دون استعراضٍ أو تفاخر.

وهذه الصفات ليست حصراً لجميع آداب الخطابة، وإنما هي إشارات عامة دُوّنت على سبيل التذكير، ينتفع بها من أراد تحسين أدائه، والارتقاء برسالته الدعوية.

وأدعو إخواني الخطباء إلى أن يخصّصوا في كل محاضرةٍ أو خطبةٍ جزءاً للإصلاح العملي، فيذكّروا الناس بما يحتاجون إليه في حياتهم الدينية والاجتماعية، ومن ذلك:

الحثُّ على أداء الفرائض والمحافظة على الصلوات، وصيام رمضان، وأداء الزكاة والحج لمن استطاع إليه سبيلاً، والدعوة إلى طلب العلم الشرعي والعلوم النافعة، والعناية بنشر المعرفة، ومساعدة الفقراء والمساكين، وكفالة الأرامل والأيتام، والإسهام في توفير فرص العمل للمحتاجين، والتحلي بالصدق والأمانة، وتطهير القلوب والأبدان، ورعاية حقوق الجيران، والإحسان إلى الناس جميعاً، والوفاء بالعهود، وبرُّ الوالدين وصلّة الأرحام، والقيام بحقوق الزوجة والأولاد، والالتزام بآداب الإسلام

في الحياة كلها.

كما ينبغي أن يحذّروا الناس من الأخلاق الذميمة، كالكبر، والنميمة، والكذب، وإيذاء الآخرين، واحتقار الناس، والطمع، والفحش في القول، والانشغال باللهو المحرم، والحسد الذي يحرق الحسنة، والحق وسائر أمراض القلوب.

فإذا جمع الخطيب في هذه الموضوعات ما تيسر من الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية الصحيحة، والآثار الموثوقة، والحكم البليغة، وبعض الشواهد الشعرية المناسبة، ثم عرضها بأسلوب حسن، كان أبلغ أثراً، وأعظم نفعاً، وأقرب إلى قبول الناس.

إنَّ الأخلاق والعمل الصالح متلازمان؛ فحسن الخلق يدعو إلى صالح العمل، وصالح العمل يربِّح مكارم الأخلاق. ولذلك فإن الداعية، بل وكل مسلم، أحوج ما يكون إلى أن يكون قدوةً فيما يقول، فلا يدعو إلى أمرٍ وهو أول المفرطين فيه، ولا ينهى عن منكرٍ ثم يأتيه.

فكيف يُرجى أن يستجيب الناس لمن يدعوهم إلى المحافظة على الصلاة، وهو نفسه يضجّعها أو يتهاون بها؟! نعم، قد تعرض للإنسان أعذارٌ شرعية، والشريعة الغراء قد راعت أحوال المكلفين، وأثبتت الرخص عند وجود الأعذار، ولكن الأصل أن يكون الداعية أول العاملين بما يدعو إليه.

وما لم تتحقق في دعوتنا هذه الأركان الثلاثة: القول الحسن، والكتابة الرصينة، والعمل الصالح، فلن نؤدي رسالة الدعوة على وجهها الأكمل.

ولو اتخذ الإنسان الدعوة مهنةً يتكسب منها، فإن ذلك لا يعفيه من تطوير أدواته، وصقل معارفه، وتجديد

أساليبه، كما هو شأن كل صاحب مهنة ناجح؛ فإن النجاح لا يتحقق إلا بإتقان الوسائل وإحكام الأداء.

وعندما يرى الناس الصدق في الأقوال، والإخلاص في الأعمال، والجمال في الأسلوب، تنجذب قلوبهم إلى الحق، ويقبلون على الدين عن قناعةٍ ومحبة، أما إذا خلت الدعوة من هذه الصفات، فقد تنال إعجاب الموافقين، ولكنها تعجز عن التأثير في غيرهم.

ولهذا فإن الحاجة اليوم أشدّ من أي وقتٍ مضى إلى أن نقدم الإسلام في صورةٍ مشرقة، تجمع بين الحكمة، والرفق، وجمال العرض، حتى ينجذب إليها المخالف قبل الموافق، والبعيد قبل القريب.

وهذه المبادئ التي ذكرتها ليست من بنات أفكارٍ، وإنما هي مستفادةٌ من هدي القرآن الكريم، الذي أمر بالدعوة على أساس الحكمة، واللين، وحسن الموعظة، فقال سبحانه:

«ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ
وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ»
(سورة النحل: ١٢٥)

وبذلك تتحقق رسالة الدعوة، ويُؤدَّى حق البلاغ، ويكون الداعية ممن جمع بين العلم، والحكمة، والإخلاص، وحسن البيان، وصالح العمل، فيكون أثره أبقي، ونفعه أعظم، وأجره عند الله أوفر، والله وليُّ التوفيق.

المصدر:

مجلة كنز الإيمان، نيودلهي، العدد الصادر في يونيو/حزيران سنة ٢٠٠١م، ص: ٣٥-٣٨.

□□□

مجلة عربية

شهرية جامعة

تصدر عن مجلس العلماء

في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦م

الديمقراطية، والشباب، والمقاومة السياسية المتحوّلة

الثقة ظهرت بوادر الاحتجاج والاعتراض والمطالبة بالإصلاح.

وتُعَدُّ جمهورية الهند أكبر ديمقراطية في العالم من حيث عدد السكان، وقد اختارت منذ استقلالها نظاماً برلمانياً يقوم على التعددية السياسية، وسيادة الدستور، واستقلال القضاء، وضمان الحقوق الأساسية للمواطنين. وينص الدستور الهندي على حرية التعبير، وحرية الاجتماع السلمي، وحرية تكوين الجمعيات، وهي حقوق تُشكّل الإطار القانوني الذي يسمح للمواطنين بالمشاركة في الحياة العامة، وإبداء آرائهم، والمطالبة بالإصلاحات بوسائل سلمية.

ولذلك لم تكن الاحتجاجات الشعبية في الهند ظاهرةً طارئة، بل هي جزء من تاريخها السياسي الحديث. فمن حركة الاستقلال بقيادة المهاتما غاندي، إلى الحركات الطلابية، والعمالية، والزراعية، واحتجاجات المرأة، ظلّ الشارع الهندي فضاءً للتعبير عن الرأي، ومنبراً للمطالبة بالإصلاح، وأداةً لممارسة الرقابة الشعبية على مؤسسات الدولة.

غير أن المشهد الاحتجاجي في القرن الحادي والعشرين شهد تحولاً نوعياً بفعل الثورة الرقمية. فلم تعد وسائل الإعلام التقليدية وحدها قادرة على صناعة الرأي العام، بل أصبح الهاتف المحمول ومنصات التواصل الاجتماعي أدوات فاعلة في تشكيل الوعي الجماهيري، حتى غدت صورة واحدة، أو مقطع قصير، أو وسم إلكتروني

ليست الديمقراطية مجرد آلية لتداول السلطة، أو نظامٍ إجرائياً لتنظيم الانتخابات، وإنما هي منظومةٌ حضارية متكاملة، تقوم على سيادة القانون، وصيانة كرامة الإنسان، واحترام الحريات العامة، وترسيخ مبدأ المساءلة والشفافية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وإشراك المواطنين في صناعة القرار. فالدولة التي تُبنى على هذه المبادئ تُؤسّس علاقةً متوازنةً بين الحاكم والمحكوم، قوامها المسؤولية المشتركة، والثقة المتبادلة، والالتزام بأحكام الدستور، لا علاقةً الغالب بالمغلوب، ولا السيد بالتابع.

ولقد أثبتت التجارب الإنسانية أن الديمقراطية لا تُقاس بكثرة المؤسسات الدستورية فحسب، بل بمدى قدرة تلك المؤسسات على حماية الحقوق، وصيانة الحريات، وتحقيق العدالة، والاستجابة لتطلعات المواطنين. ولهذا كانت المعارضة البناءة، والنقد المسؤول، والاحتجاج السلمي، من أبرز مظاهر المجتمعات الديمقراطية الحية، لأنها تمثل صمام الأمان الذي يحول دون تغول السلطة، ويضمن استمرار الرقابة الشعبية على الأداء الحكومي.

وقديماً قال الفيلسوف اليوناني أرسطو: «إن الدولة لا تقوم بالقوة وحدها، وإنما تقوم بالعدالة». وهذه الحكمة ما زالت صالحة في عصرنا؛ إذ إن العدالة هي الأساس الذي تبنى عليه الثقة بين الشعوب وحكوماتها، فإذا ضعفت العدالة اهتزت الثقة، وإذا اهتزت

مجلة عربية
شهرية جامعة
تصدر عن مجلس العلماء
في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦م



بقلم: فضيلة الشيخ المفتي محمد عباس الأزهرى المصباحي

مساعد رئيس تحرير مجلة الفجر

(هاشتاغ)، قادراً على استقطاب ملايين المتابعين خلال ساعات معدودة.

وفي هذا السياق برز جيلٌ جديدٌ من الشباب، لا يكتفي بالمشاركة في الانتخابات، وإنما يسعى إلى التأثير في السياسات العامة، ومراقبة الأداء الحكومي، والمطالبة بالشفافية، والدفاع عن تكافؤ الفرص، ولا سيما في مجالات التعليم والتوظيف. ومن هنا أصبح الشباب في العصر الرقمي فاعلاً سياسياً مؤثراً، لا مجرد متلقٍ للقرارات الرسمية.

ومن أبرز القضايا التي أثارت اهتمام الرأي العام في الآونة الأخيرة الجدل الذي رافق الامتحان الوطني الموحد للقبول في كليات الطب، وما أثير حوله من اتهامات تتعلق بالتسريبات والاختلالات الإدارية. ومهما اختلفت المواقف السياسية تجاه هذه القضية، فإنها أعادت إلى الواجهة سؤالاً جوهرياً يتعلق بثقة الشباب في المؤسسات التعليمية، وعدالة المنافسة، وشفافية الامتحانات الوطنية، لأن مستقبل ملايين الطلاب يرتبط ارتباطاً مباشراً بنزاهة هذه المنظومة.

وفي خضم هذه الأجواء ظهرت على منصات التواصل الاجتماعي حركة احتجاجية ساخرة عُرفت باسم «حزب الشعب الصرصار»، وهي تسميةٌ أثارت اهتمام وسائل الإعلام والباحثين في العلوم السياسية، لما حملته من دلالات رمزية غير مألوفة في الخطاب السياسي الهندي المعاصر. وقد جاءت هذه الحركة في سياق جدلٍ واسع أعقب تداول تفسيرٍ لتصريح نُسب إلى رئيس المحكمة العليا، فاعتبر عدداً من الشباب أن الوصف يحمل انتقاصاً من كرامتهم، فتحول

المصطلح نفسه إلى شعارٍ احتجاجي، في صورةٍ تعكس قدرة الخطاب الرقمي على إعادة إنتاج الرموز وتحويلها إلى أدواتٍ للمقاومة السياسية.

ولم يكن الهدف الأول لهذه الحركة خوض الانتخابات أو تأسيس حزبٍ سياسي بالمعنى التقليدي، وإنما التعبير عن حالة الإحباط التي يعيشها عدداً من الشباب بسبب البطالة، وتأخر التوظيف، والجدل الدائر حول نزاهة بعض الامتحانات العامة، والمطالبة بإصلاحاتٍ مؤسسيةٍ تعزز الشفافية وتكافؤ الفرص. ومن أبرز مطالبها: إصلاح منظومة الامتحانات الوطنية، وتشديد العقوبات على شبكات تسريب الأسئلة، وضمان العدالة في التوظيف، وتعزيز مبدأ المساءلة، وترسيخ الحوكمة الرشيدة في المؤسسات العامة.

وهكذا تكشف هذه الظواهر أن الاحتجاج في العصر الرقمي لم يعد يقتصر على المسيرات والاعتصامات، بل أصبح يعتمد كذلك على الرموز الساخرة، والصور، والمحتوى الرقمي، وهو ما يفرض على الباحثين إعادة قراءة مفهوم «المقاومة السياسية» في ضوء التحولات التكنولوجية والاجتماعية التي يشهدها العالم المعاصر.

ولا يمكن فهم هذه التحولات بمعزلٍ عن التطور الكبير الذي شهدته وسائل الاتصال الحديثة. فقد كانت الحركات الاحتجاجية في العقود الماضية تعتمد على الاجتماعات الجماهيرية، والمنشورات الورقية، والصحف، والإذاعات، ثم التلفاز، حتى تصل رسالتها إلى الرأي العام. أما اليوم فقد أصبحت شبكات التواصل الاجتماعي بمنزلة "الساحة العامة" الجديدة، التي تُصاغ

مجلة عربية

شهرية جامعة

تصدر عن مجلس العلماء

في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦م

فيها الأفكار، وتُبنى فيها الاتجاهات، وتتشكل من خلالها مواقف الجماهير. ولم يعد الشباب ينتظرون المنابر التقليدية لإيصال أصواتهم، بل صاروا يصنعون منصاتهم بأنفسهم، ويوجهون رسائلهم مباشرةً إلى المجتمع وصناع القرار.

ومن هنا برز ما يسميه علماء السياسة والإعلام بـ «الديمقراطية الرقمية»، وهي مرحلة أصبح فيها المواطن شريكاً في صناعة الرأي العام عبر الوسائط الرقمية، لا مجرد متلقي للأخبار. وهذه الديمقراطية الرقمية تحمل وجهاً إيجابياً يتمثل في سرعة تداول المعلومات، وتعزيز المشاركة المجتمعية، وكشف أوجه القصور والفساد، كما تحمل في الوقت نفسه وجهاً آخر يتمثل في انتشار الأخبار غير الموثقة، والإشاعات، والمعلومات المضللة، وهو ما يفرض على المتلقي أن يتحرى الدقة، ويتثبت من المصادر، وألا يجعل العاطفة بدلاً عن الحقيقة.

وقد أدرك علماء الاجتماع السياسي أن الاحتجاجات الحديثة لم تعد مجرد ردود أفعال آنية، وإنما أصبحت تعكس تحولات عميقة في وعي الشباب، وفي تصورهم لمفهوم الدولة، والعدالة، والمواطنة، والمشاركة السياسية. فالشباب المعاصر أكثر اتصالاً بالعالم، وأكثر اطلاعاً على التجارب الدولية، وأكثر قدرةً على المقارنة بين السياسات العامة في مختلف الدول، ولذلك ترتفع توقعاته تجاه مؤسسات بلاده، ويزداد حرصه على الشفافية، وتكافؤ الفرص، وسرعة الإنجاز.

ولعل أبرز ما أظهرته الاحتجاجات الأخيرة أن قضية التعليم لم تعد شأنًا

أكاديمياً فحسب، بل أصبحت قضية وطنيةً تمس الأمن الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي ومستقبل التنمية. فالامتحانات الوطنية الكبرى ليست مجرد اختبارات علمية، وإنما هي بوابةٌ لتحقيق العدالة الاجتماعية، إذ تتيح للطلاب المجتهد أن يصل إلى أهدافه بجهده وكفاءته، بعيداً عن المحسوبية أو الفساد. فإذا اهتزت الثقة في نزاهة هذه الامتحانات، فإن الضرر لا يقع على طالب بعينه، بل يمتد إلى ثقة المجتمع كله في مؤسساته.

ومن هذا المنطلق طالب المحتجون بإصلاحاتٍ شاملةٍ لا تقتصر على معالجة الحوادث الطارئة، وإنما تشمل تطوير البنية الإدارية للامتحانات، وتعزيز وسائل الحماية التقنية، وتشديد العقوبات على شبكات الغش وتسريب الأسئلة، والاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي في مراقبة الامتحانات، بما يضمن نزاهة العملية التعليمية، ويحفظ حقوق ملايين الطلاب.

ومن جهةٍ أخرى، يرى عددٌ من الباحثين أن الحركات الاحتجاجية مهما كانت مشروعةً في أهدافها، فإن نجاحها مرهونٌ بالتزامها بالسلمية، واحترامها للقانون، ووضوح رؤيتها، لأن الاحتجاج الذي يتحول إلى الفوضى يفقد كثيراً من مشروعيته، بينما يظل الحوار، والمؤسسات الدستورية، والقضاء المستقل، الوسائل الأكثر فاعليةً في معالجة الأزمات داخل الأنظمة الديمقراطية.

ولهذا فإن التجربة الهندية تقدم نموذجاً مهماً للدراسة؛ إذ تجمع بين اتساع المشاركة الشعبية، وتعدد الأحزاب، واستقلال القضاء، وحرية

مجلة عربية
شهرية جامعة
تصدر عن مجلس العلماء
في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦م

الإعلام، وبين التحديات التي تواجهها الدول ذات الكثافة السكانية الكبيرة، حيث تتقاطع مطالب التنمية، وفرص العمل، وجودة التعليم، مع تطلعات ملايين الشباب الذين يمثلون أكبر قوة بشرية في البلاد.

إن الديمقراطية لا تُقاس بعدد الانتخابات التي تُجرى، وإنما تُقاس بقدرتها على بناء الثقة بين الدولة والمجتمع، وبمدى استجابتها للمطالب المشروعة، وبقدرتها على تحويل الأزمات إلى فرص للإصلاح والتطوير. وحين تدرك الحكومات أن الشباب ليسوا عبئاً على الدولة، بل هم رأس مالها الحقيقي، فإنها تسعى إلى الاستثمار في تعليمهم، وتأهيلهم، وإشراكهم في صناعة المستقبل، لأن الأمم لا تُبنى بالثروات وحدها، وإنما تُبنى بالعقول، والإرادة، والإنسان.

ولا يخفى أن التجارب السياسية في مختلف دول العالم تؤكد أن الشباب كانوا دائماً القوة الأكثر حضوراً في ميادين الإصلاح والتغيير. فمن الجامعات انطلقت كثير من الحركات الفكرية، ومن قاعات الدراسة خرجت أصوات طالبت بالعدالة والحرية والإصلاح. ولذلك لم يكن غريباً أن يكون الشباب في الهند أيضاً في مقدمة المحتجين على القضايا التي تمس مستقبلهم، وفي مقدمتها قضايا التعليم، والتوظيف، وتكافؤ الفرص، ومحاربة الفساد الإداري.

ويرى علماء السياسة أن العلاقة بين الدولة والشباب ينبغي ألا تقوم على ردود الأفعال المؤقتة، بل على رؤية إستراتيجية بعيدة المدى. فكل استثمار في التعليم هو استثمار في الأمن القومي، وكل إصلاح في منظومة

الامتحانات هو حمايةً لثقة المجتمع، وكل فرصة عمل تُوفّر للشباب هي خطوة نحو الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. ولهذا فإن الدول المتقدمة لم تجعل التعليم مجرد خدمة عامة، وإنما جعلته مشروعاً وطنياً تتكامل فيه جهود الحكومة، والجامعات، والمؤسسات العلمية، والقطاع الخاص.

ومن هذا المنطلق فإن الجدل الذي صاحب الامتحانات الوطنية الأخيرة لا ينبغي أن يُقرأ باعتباره أزمةً عابرة، بل ينبغي النظر إليه بوصفه فرصةً لمراجعة الأنظمة الإدارية، وتطوير آليات الرقابة، وتحديث البنية التقنية للمؤسسات التعليمية. فالإصلاح الحقيقي لا يبدأ بعدد القرارات التي تصدر، وإنما يبدأ ببناء الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة، لأن الثقة هي رأس المال الحقيقي لأي نظام سياسي.

كما أن وسائل الإعلام تتحمل مسؤوليةً كبرى في مثل هذه القضايا؛ فهي مطالبةٌ بالتحقق من المعلومات قبل نشرها، والتمييز بين الخبر والرأي، وبين الحقيقة والشائعة، لأن الكلمة قد تكون سبباً في تهدئة المجتمع كما قد تكون سبباً في تأجيج الأزمات. أما الإعلام المسؤول فهو الذي يجمع بين حرية التعبير، وأمانة النقل، واحترام أخلاقيات المهنة، بعيداً عن الإثارة أو الاستقطاب.

وفي المقابل، فإن المسؤولية لا تقع على عاتق الدولة وحدها، بل تشمل المواطنين أيضاً، ولا سيما الشباب، الذين ينبغي لهم أن يجعلوا من احتجاجهم وسيلةً للإصلاح لا للهدم، ومن الحوار بدلاً عن العنف، ومن الدليل بدلاً عن الشائعة. فالمطالبة بالحقوق لا تنفصل عن أداء الواجبات، والديمقراطية الناجحة

مجلة عربية

شهرية جامعة

تصدر عن مجلس العلماء

في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦م

هي التي يلتزم فيها الجميع بالقانون، حكومةً وشعباً، سلطةً ومعارضةً.

ولقد أثبتت التجارب التاريخية أن الأمم التي استطاعت تجاوز أزماتها لم تكن تلك التي خلت من المشكلات، وإنما كانت تلك التي امتلكت مؤسساتٍ قويةً، وقضاءً مستقلاً، وإعلاماً مسؤولاً، وشعباً واعياً يدرك أن الاختلاف سنةٌ اجتماعية، وأن الحوار هو السبيل الأمثل للوصول إلى الحلول. أما المجتمعات التي تُدار بالصدام والانفعال، فإنها كثيراً ما تُهدر طاقاتها في النزاعات الداخلية، وتفقد فرص التقدم والتنمية.

إن الهند، بما تمتلكه من تنوع حضاري، وتعدد ثقافي، وثقل ديموغرافي، تقف اليوم أمام تحديات كبيرة، لكنها تمتلك في الوقت نفسه فرصاً أكبر. فإذا أُحسن استثمار طاقات الشباب، وعُززت نزاهة المؤسسات، ورُسخت مبادئ الشفافية والعدالة، فإن ذلك سيشكل ركيزةً أساسيةً لبناء مستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً.

وهكذا يتبين أن الاحتجاجات الحديثة، بما فيها الحركات الرقمية والرمزية مثل "حزب الشعب الصرصار"، ليست مجرد ظواهر إعلامية عابرة، وإنما هي مؤشرات اجتماعية وسياسية تستحق الدراسة والتحليل، لأنها تكشف عن طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وتعكس مستوى الثقة بالمؤسسات، وتبرز تطلعات الجيل الجديد نحو مستقبل يقوم على الكفاءة، والعدالة، والمساواة، وسيادة القانون.

إن المتأمل في مسيرة الأمم يدرك أن قوة الدول لا تُقاس بما تملكه من الموارد الطبيعية أو الإمكانيات العسكرية

وحدها، وإنما تُقاس قبل كل شيء بقدرتها على بناء الإنسان، وترسيخ الثقة بين المجتمع ومؤسسات الدولة، وإقامة العدل، وصيانة الكرامة الإنسانية. فحين يشعر المواطن بأن صوته مسموع، وأن حقوقه مصونة، وأن القانون يُطبَّق على الجميع دون تمييز، تتحول الديمقراطية من مجرد نصوصٍ دستورية إلى ثقافة راسخة في وجدان الأمة.

لقد كشفت الاحتجاجات الشبابية الأخيرة في الهند، وما صاحبها من حراكٍ رقمي، ومن ظهور مبادراتٍ رمزية كـ «حزب الشعب الصرصار»، عن مرحلةٍ جديدةٍ من الوعي السياسي لدى الشباب، حيث لم يعد الجيل الجديد يكتفي بدور المتفرج، بل أصبح يسعى إلى المشاركة في النقاش العام، وإبداء الرأي، والمطالبة بالإصلاح، مستخدماً في ذلك الوسائل الرقمية الحديثة، والرموز الإعلامية المؤثرة، وأساليب التواصل المعاصرة.

ولا ينبغي النظر إلى هذه الظواهر بمنظارٍ سياسي ضيق، أو من خلال ردود الأفعال الآنية، بل ينبغي دراستها في إطار التحولات الكبرى التي يشهدها العالم في مجالات الإعلام الرقمي، والتعليم، والاقتصاد، وسوق العمل، والعلاقة بين الدولة والمجتمع. فكلما ازداد وعي الشباب، ازدادت مسؤولية الحكومات في الاستماع إليهم، والاستفادة من طاقاتهم، وإشراكهم في صناعة القرار، لأن الشباب ليسوا مشكلةً ينبغي احتواؤها، بل هم الثروة الحقيقية التي تقوم عليها نهضة الأمم.

ومن جهةٍ أخرى، فإن الاحتجاج السلمي يظل حقاً مشروعاً تكفله الدساتير الديمقراطية، غير أن نجاحه

مجلة عربية

شهرية جامعة

تصدر عن مجلس العلماء

في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦م

يبقى مرتبطاً بالتزامه بالقانون، وابتعاده عن العنف، ووضوح أهدافه، واحترامه للمصلحة العامة. كما أن الدولة مطالبة بأن تنظر إلى المطالب الشعبية بعين المسؤولية، وأن تتعامل معها بالحكمة، والحوار، والإصلاح، لا بمنطق المواجهة أو الإقصاء، لأن الثقة لا تُبنى بالقوة، وإنما تُبنى بالعدل، والشفافية، والصدق.

كما أن وسائل الإعلام والمؤسسات الأكاديمية ومراكز الدراسات تتحمل مسؤولية كبيرة في تقديم قراءة علمية متوازنة لهذه الظواهر، بعيداً عن التهويل أو التهوين، لأن صناعة الوعي لا تقل أهمية عن صناعة القرار، ولأن المجتمعات الواعية هي الأقدر على تجاوز الأزمات وتحويل التحديات إلى فرص للإصلاح والتقدم.

وفي الختام، فإن الديمقراطية ليست غاية في ذاتها، وإنما هي وسيلة

لتحقيق العدالة، وصيانة الحقوق، وتعزيز المشاركة، وبناء مستقبل يليق بالأجيال القادمة. وإذا كانت الأزمات تكشف عن مواطن الخلل، فإنها في الوقت نفسه تفتح أبواب المراجعة والتطوير. ومن هنا فإن ما تشهده الهند اليوم من نقاشات واحتجاجات وحوارات يمثل فرصة لتعزيز الثقة بالمؤسسات، وتطوير منظومة التعليم، وترسيخ مبادئ النزاهة والشفافية، وبناء شراكة حقيقية بين الدولة والمجتمع.

ولعل التاريخ يعلمنا أن الأمم التي تستمع إلى شبابها، وتحترم عقولهم، وتستثمر في تعليمهم، وتفتح أمامهم آفاق الإبداع والعمل، هي الأمم التي تصنع الحضارة، وتقود المستقبل. أما التي تُهمل طاقاتهم، أو تُضعف ثقتهم بمؤسساتها، فإنها تخسر أعظم ثروة تمتلكها، وهي الإنسان.



مجلة عربية

شهرية جامعة

تصدر عن مجلس العلماء

في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦م

الفتيات المسلمات والردّة المعاصرة: الأسباب، والتحديات، وسبل حماية الإيمان

الشاشات الصغيرة التي يحملها كلُّ إنسانٍ في يده، حتى أصبح الهاتف الذكيُّ باباً واسعاً تدخل منه الأفكار والثقافات والقيم المختلفة إلى البيوت دون استئذان.

ومن أكثر الفئات تعرّضاً لهذه التحديات بعضُ الشباب المسلم، ولا سيما بعضُ الفتيات المسلمات، حيث تُقدّم إليهنّ شعارات الحرية المطلقة، والفردانية، والمساواة، والحدّات، وحقوق المرأة، ممزوجة أحياناً بمعلومات مغلوطة عن الإسلام، أو بشبهات تُثير الشكَّ في العقيدة والأحكام.

ومع ذلك، فمن الإنصاف أن نؤكد أنّ هذه الظاهرة ليست عامة، وأنّ كلّ حالة لها ظروفها وأسبابها الخاصة، فلا يجوز التعميم ولا إطلاق الأحكام. وإنما الواجب أن تُدرّس هذه الظاهرة دراسةً علميةً رصينة، تُراعى فيها الجوانب الفكرية والنفسية والاجتماعية والتربوية؛ لأنّ العلاج الصحيح لا يكون إلا بعد التشخيص الدقيق.

قال الله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾

أي: احفظوا أنفسكم وأهليكم من أسباب الهلاك، وربّوهم على الإيمان والطاعة.

فهذه الآية لا تُحمّل الفرد مسؤولية نفسه فحسب، بل تُحمّله مسؤولية الأسرة والمجتمع، وتجعل حماية الإيمان أمانةً مشتركةً بين الوالدين، والمربين،

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

إنّ أئمن ما تملكه البشرية ليس المال ولا الجاه ولا السلطان، وإنما هو الإيمان؛ فالمال إذا ضاع أمكن تعويضه، والصحة إذا اعتلت رُجي شفاؤها، والسلطان إذا زال قد يعود، أمّا إذا انطفأ نور الإيمان في القلب، فإنّ ظلمات الحيرة والتيه تكتنف الإنسان، وتفقد الحياة معناها ورسالتها.

والإيمان شمس تشرق في آفاق القلب، فتضيء الفكر والسلوك، وتزكّي الأخلاق، وتربط الإنسان بخالقه، وتجعله يسيّر في دروب الدنيا بنور الهداية، ويرجو سعادة الآخرة. وهو الجوهرة النفيسة التي ضحّى من أجلها الأنبياء عليهم السلام، وبذل الصحابة رضي الله عنهم أرواحهم، وسهر الأولياء والصالحون الليالي في سبيل المحافظة عليها وترسيخها في النفوس.

ونحن اليوم نعيش عصرًا بلغ فيه التقدّم العلمي والتقني ذروته، غير أنّ في الوقت نفسه عصر الصراع الفكريّ، بل لعلّه أخطر ميادين الصراع في تاريخ الإنسانية؛ إذ لم تعد المعارك تُخاض عند الحدود، وإنما أصبحت تُدار داخل العقول والقلوب، ولم تعد الأسلحة تجرّح الأجساد فحسب، بل غدت الشبهات والأفكار المنحرفة تستهدف العقائد والإيمان.

فإذا كانت القلاع في الماضي تُحاصر بالجيوش، فإنّ البيوت اليوم تُحاصر عبر

مجلة عربية

شهرية جامعة

تصدر عن مجلس العلماء

في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦م



إعداد: فضيلة الشيخ المفتي محمد مبارك حسين الأزهرى البريلوي

شيخ الأدب بدار العلوم، غريب نواز، گلشن رضا، بمدينة بريلي الشريفة، ولاية أترابرايش، جمهورية الهند.

والعلماء، والمؤسسات التعليمية.

وقال رسول الله ﷺ:

«كُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ»

(متفق عليه).

وهذا أصلٌ عظيمٌ في بيان المسؤولية الجماعية عن تربية الأجيال وصيانة عقيدتها.

وعندما نسمع عن شابٍّ أو فتاةٍ ابتعد عن دينه، فإنَّ الناس غالباً ينقسمون إلى فريقين: فريقٍ يُسارع إلى الاتهام والتشهير، وفريقٍ آخر يُنكر وجود المشكلة أصلاً، وكلا الموقفين لا يُسهم في العلاج.

إنَّ هذه الوقائع ليست مجردَ حوادثٍ فردية، بل هي جرسٌ إنذارٍ يدعونا إلى مراجعة وسائلنا التربوية والدعوية، وإلى أن نسأل أنفسنا: هل أورثنا أبناءنا الإيمان بوصفه عادةً اجتماعيةً، أم غرسناه في قلوبهم علماً و يقيناً ومحبةً؟

فالإيمان الموروثُ إذا خلا من المعرفة قد تزعزع الشبهات، أما الإيمان المبنى على البصيرة واليقين، فإنه يبقى ثابتاً كثبات الجبال أمام العواصف.

ويمكن تشبيه الإيمان بشجرة طيبة؛ فإن سُقيت بماء العلم، وتعرَّضت لنور الوحي، وأحاط بها جوٌّ من المحبة والتربية الصالحة، أثمرت خيراً وبركة، وإن أهملت جفَّت أغصانها وذبلت أوراقها.

ولهذا فإنَّ معالجة هذه الظاهرة لا تكون بالتخويف وحده، ولا بالتشهير ولا بالقسوة، وإنما تكون بالحكمة، والحوار الهادئ، والإقناع العلمي، والتربية الإيمانية، وهو المنهج الذي أمر الله تعالى به نبيُّه الكريم ﷺ، فقال:

﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾.

ومن هذا المنطلق يأتي هذا البحث؛ لا لإلقاء اللوم على أحد، وإنما لمحاولة تشخيص الأسباب، واستنباط الحلول، وتقديم رؤية شرعية وتربوية تُسهم في حماية عقيدة الأجيال، وترسيخ الإيمان في النفوس، في ضوء القرآن الكريم، والسنة النبوية، وفقه الدعوة الإسلامية.

إنَّ الطبيبَ الحاذقَ لا يصف الدواء قبل تشخيص الداء، وكذلك المرَّبي والداعية لا يستطيعان معالجة الظواهر الفكرية والعقدية ما لم يُدركا أسبابها وجذورها. فالأحكام المتسعة قد تُخفي الحقيقة، أما الدراسة الهادئة فتقود إلى العلاج الصحيح. ومن سنن القرآن الكريم أنَّه لا يكتفي بوصف الظواهر، بل ينفذُ إلى أعماق النفس الإنسانية، ويكشفُ عن الدوافع التي تُحرِّك السلوك، ولذلك قال سبحانه:

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾

[الرعد: ١١]

فالانحراف يبدأ غالباً من داخل النفس، قبل أن يظهر في الأقوال والأفعال.

الردة ليست قراراً مفاجئاً:

ومن الأخطاء الشائعة أن يُظنَّ أنَّ الإنسان ينتقل من الإيمان إلى الكفر في لحظة واحدة، بينما الواقع يدلُّ على أنَّ الانحراف العقدي يكون - في كثير من الأحيان - نتيجة تراكمات فكرية ونفسية طويلة.

إنها رحلة تبدأ بسؤالٍ لم يجد جوابه،

مجلة عربية

شهرية جامعة

تصدر عن مجلس العلماء

في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦م

ثم تتحول إلى شبهة لم تجد من يزيلها، ثم إلى شكٍّ استقرَّ في القلب، حتى تضعف صلة الإنسان برَّبِّه شيئاً فشيئاً. ولهذا حذر القرآن من اتباع خطوات الشيطان، فقال تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا خُطَوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾

[النور: ٢١]

فلم يقل: "لا تتبعوا الشيطان"، بل قال: ﴿خُطَوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾؛ لأنَّ الضلال غالباً لا يأتي دفعةً واحدة، وإنما يتسلل إلى القلب خطوةً بعد خطوة، حتى يعتاده الإنسان وهو لا يشعر.

أولاً: ضعف البناء العقدي:

إنَّ كثيراً من الشباب تعلَّموا الإسلام بوصفه مجموعةً من العادات الاجتماعية أو الموروثات الأسرية، ولم يتلقَّوا التربية الإيمانية القائمة على الفهم والافتقار. فإذا واجهوا الشبهات الفكرية، أو استمعوا إلى الاعتراضات المثارة حول الإسلام، لم يجدوا في ذاكرتهم العلمية ما يجيب عنها.

إنَّ الإيمان الذي يقوم على المعرفة الراسخة يشبه البنيان المشيَّد على الصخور، أما الإيمان الذي لا يستند إلى علم وبصيرة، فهو كبيت بُني على الرمال، قد تهزُّه أول عاصفة.

ولهذا سأل إبراهيم عليه السلام ربَّه قائلاً:

﴿رَبِّ ارْنِي كَيْفَ تُخَيِّمُ الْمَوْتَى﴾

ولم يكن سؤاله عن شكٍّ، وإنما طلباً لزيادة اليقين؛ لأنَّ الإيمان الحقَّ يزداد رسوخاً بالعلم والتأمل.

ثانياً: البيئة الأسرية:

الأسرة هي المدرسة الأولى، والأم هي المعلمة الأولى، والطفل يقرأ أفعال والديه قبل أن يسمع أقوالهما.

فإذا وجدَ التناقض بين ما يُقال وما يُمارَس، ضعفت ثقته بما يسمع.

فالبيت الذي تُرفع فيه شعارات الدين، بينما تغيب عنه الرحمة والصدق والعدل، قد يُورث أبناءه اضطراباً في فهم حقيقة الدين.

ولذلك كان أعظم وسائل التربية أن يكون الوالدان قدوةً صالحةً؛ فإنَّ القدوة الصامتة أبلغ أثراً من آلاف الكلمات.

ثالثاً: الحصار الفكري عبر العالم الرقمي:

لقد تحولت وسائل التواصل الاجتماعي إلى ساحات مفتوحة لتبادل الأفكار، وأصبح الهاتف الذكي مكتبةً، ومنبراً، ومدرسةً، وغرفة حوارٍ في وقتٍ واحد.

ومع ما تحمله هذه الوسائل من فرص عظيمة لنشر الخير، فإنها تحمل كذلك أخطاراً كبيرة، إذ قد يتعرض الشاب أو الفتاة لسيل متواصل من الشبهات والمعلومات المضللة، فتتشكل لديه صورة مشوهة عن الإسلام.

ومن هنا أصبحت الثقافة الرقمية والقدرة على التمييز بين المصادر الموثوقة والمصادر المضللة ضرورةً تربويةً لا تقل أهميةً عن تعليم القراءة والكتابة.

رابعاً: الفراغ العاطفي:

ليس كلُّ انحرافٍ فكريٍّ سببه الفكر وحده، بل قد يكون القلب الجريح أكثر استعداداً لتقبُّل الشبهات.

فالإِنْسَانُ إِذَا حُرِمَ مِنَ الْحَنَانِ، أَوْ فَقَدَ
الاحتواءَ داخل أسرته، بحث عنه في
أماكن أخرى، وربما وجدَ من يستغلُّ هذا
الفراغَ ليؤثِّرَ في عقيدته وفكره.

ولهذا كان رسولُ الله ﷺ يُخاطِبُ
القلوبَ قبل العقول، ويكسِبُ النفوسَ
بالمحبةِ والرحمةِ، ثم يغرُسُ فيها
الإيمانَ.

خامساً: تشويهُ صورةِ الدين:

وقد يكونُ سببُ النفورِ أحياناً هو
سوءُ تمثيلِ بعضِ المنتسبين إلى الدين،
لا الدينُ نفسه.

فإذا ارتبط الإسلامُ في أذهانِ
الشبابِ بالقسوةِ، أو الغِلظةِ، أو التعصبِ،
أو غيابِ الحكمةِ، فإنهم قد يبتعدون عن
هذا التصوُّرِ المشوه، لا عن الإسلامِ الذي
جاء به محمدٌ ﷺ.

ولهذا امتنَّ اللهُ على نبيه الكريم
بقوله:

﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾

ثم قال:

﴿وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا
مِنْ حَوْلِكَ﴾

[آل عمران: ١٥٩]

وهذه الآيةُ ليست خاصةً بالنبي ﷺ
من حيث الأسلوب الدعوي فحسب، بل
هي منهجٌ لكلِّ داعيةٍ ومربٍّ ومعلمٍ؛
فالدعوةُ التي تُبنى على الرحمةِ أقربُ
إلى القبول، وأبقى أثراً في النفوسِ.

ومن المهم أن نؤكد أنَّ مجردَ
السؤالِ أو البحثِ لا يعني ضعفَ الإيمانِ،
بل إنَّ كثيراً من الأسئلةِ تكونُ بدايةً
لليقين إذا وُجدَ الجوابُ العلميُّ الرصينُ،
والحوارُ الهادئُ، والاحتواءُ الصادقُ.

ثالثاً: مسؤولية الأسرة والعلماء
والمؤسسات في حماية الإيمان:

إذا كان تشخيصُ الداءِ نصفَ العلاجِ،
فإنَّ بناءَ الحصانةِ الإيمانيةِ هو النصفُ
الآخر. والإسلامُ لا يكتفي بتحذيرِ الإنسانِ
من الفتن، بل يضع بين يديه من الوسائلِ
ما يُعينه على الثبات، ويجعل الإيمانَ
شجرةً باسقةً تضرب بجذورها في أعماقِ
القلب، فلا تقتلعها رياحُ الشبهات، ولا
تعصف بها عواصفُ الشهوات.

ولذلك جاءت نصوصُ القرآن والسنة
مؤكدَةً أنَّ حفظَ الإيمانِ مسؤوليةٌ
جماعية، يشترك فيها الوالدان، والعلماء،
والمربون، والمؤسسات التعليمية،
ووسائل الإعلام، بل المجتمعُ بأسره.

أولاً: مسؤولية الوالدين:

قال رسول الله ﷺ:

«مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ،
فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ، أَوْ يُنَصِّرَانِهِ، أَوْ
يُمَجِّسَانِهِ»
(متفق عليه).

تدل هذه السنة النبوية على أنَّ
الفطرةَ السليمةَ تحتاج إلى رعايةٍ دائمة،
وأن الأسرةَ هي الحصن الأول الذي
يحفظ عقيدة الأبناء.

فالولدُ لا يتعلم الإيمانَ من الكتبِ
وحدها، وإنما يقرؤه في صلاة أبيه،
وصدق أمه، ورحمة أسرته، وأمانة أهل
بيته. وإذا تعارضت الأقوال مع الأفعال،
ضعفت الثقة، وأصبحت التربية كلماتٍ بلا
جوارح. ٢٩٩

إنَّ الطفل يرى قبل أن يسمع، ويقلد
قبل أن يقتنع، ولذلك كانت القدوةُ
الصالحة أبلغَ وسائل التربية، وأعمقَ أثراً
من كثرة المواعظ.

مجلة عربية

شهرية جامعة

تصدر عن مجلس العلماء

في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦م

ثانياً: مسؤولية العلماء والدعاة:

إنَّ العالم الرباني ليس ناقلاً للأحكام فحسب، بل هو طبيبٌ للقلوب، ومربٌّ للعقول، وبانٍ للنفوس.

وشبابٌ هذا العصر لا يكتفون بالسؤال عن الحكم الشرعي، بل يسألون عن حكمته، ومقاصده، وآثاره، وإذا لم يجدوا الجواب عند العلماء، بحثوا عنه في مصادر قد لا تُؤمّن عواقبها.

ولهذا ينبغي أن تُبنى الدعوة على العلم الراسخ، والحكمة، والرفق، وسعة الصدر، وأن يتحول الحوار مع الشباب إلى جسرٍ يصل القلوب، لا إلى حاجزٍ يبعدها.

وكان عبد الله بن عباس رضي الله عنهما مثلاً للعالم الذي يجمع بين سعة العلم وحسن الإنصات، فكان يفتح صدره للأسئلة، ويجيب عنها بالحجة والبيان.

ثالثاً: مسؤولية المؤسسات التعليمية:

إنَّ المدرسة والجامعة والمعهد والكلية ليست أماكن لتلقين المعلومات فحسب، بل هي مصانعٌ للعقول، ومشاتلٌ للقيم.

ومن هنا فإنَّ المؤسسات الإسلامية مطالبةٌ بأن تجمع بين أصالة العلوم الشرعية، وفهم الواقع المعاصر، وأن تُعَدَّ جيلاً يجمع بين الإيمان العميق، والعلم الرصين، والوعي الحضاري.

ومن الضروري أن تتضمن البرامج التعليمية موضوعاتٍ تتعلق بالشبهات الفكرية المعاصرة، والحوار، وأخلاقيات استخدام وسائل التواصل، ومهارات التفكير النقدي، حتى يكون الطالب قادراً على التمييز بين الحقيقة والزيف.

رابعاً: أثر الصبغة الصالحة:

قال رسول الله ﷺ: «الْمَرْءُ عَلَى دِينِ خَلِيلِهِ، فَلْيَنْظُرْ أَحَدَكُمْ مَنْ يُخَالِلُ»

(رواه أبو داود والترمذي).

فالصبغة الصالحة كالغيث إذا نزل أحياء الأرض بعد موتها، والصبغة الفاسدة كال دخان يخنق الأنفاس ويُعمي الأبصار.

وكم من شابٍّ ثبت على الحق بصديقٍ صالح، وكم من آخر انحرف بسبب رفقة السوء.

ولهذا ينبغي أن يُوفَّر للشباب بيئةٌ إيمانيةٌ يجدون فيها القدوة، والحوار، والمحبة، والعمل النافع.

خامساً: الحكمة والرحمة أساس الدعوة:

لقد قامت دعوة النبي ﷺ على الرحمة قبل الشدة، وعلى الإقناع قبل الإلزام، وعلى احتواء الإنسان قبل محاسبته.

قال تعالى:

﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾

وقال سبحانه:

﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾

فالحكمة ليست ضعفاً، واللين ليس تنازلاً، بل هما من أعظم أسباب نجاح الدعوة، ودخول الحق إلى القلوب.

بناء الإيمان لا يقتصر على دفع الشبهات:

إنَّ حماية العقيدة لا تتحقق بمجرد الرد على الشبهات، وإنما ببناء شخصية

مجلة عربية

شهرية جامعة

تصدر عن مجلس العلماء

في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦م

مجلة عربية

شهرية جامعة

تصدر عن مجلس العلماء

في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦م

مؤمنة، تعيش مع القرآن، وتحب رسول الله ﷺ، وتتذوق حلاوة العبادة، وتستضيء بسيرة السلف الصالح.

فالقلب إذا امتلأ بنور اليقين، ضاقت فيه مسالك الشك، وإذا عمر بمحبة الله، لم يجد الباطل إليه سبيلاً.

فالإيمان ليس سوراً يحرس فحسب، بل هو بستانٌ يُسقى كلَّ يوم؛ فإن انقطع عنه ماء العلم، وهواء الذكر، وضوء الطاعة، ذبلت أزهاره، وإن تعاهدته الرعاية، أثمر صلاحاً في الدنيا، وفوزاً في الآخرة.

رابعاً: الإعلام الرقمي، والتحديات الفكرية، والرؤية المستقبلية لحماية الهوية الإيمانية:

لقد تغيّرت أدوات الصراع في هذا العصر؛ فلم تعد الحروب تقتصر على الميادين العسكرية، بل انتقلت إلى فضاءات الفكر والثقافة والإعلام. وأصبحت الهواتف الذكية، ومنصات التواصل الاجتماعي، والأفلام، والمسلسلات، والمحتوى الرقمي، من أكثر الوسائل تأثيراً في تشكيل العقول وبناء القناعات، ولا سيما لدى فئة الشباب.

ولهذا فإن معركة الحفاظ على الإيمان لم تعد تقتصر على المنبر، أو المدرسة، أو المسجد، بل امتدت إلى الفضاء الرقمي الذي أصبح جزءاً من الحياة اليومية.

الإعلام الرقمي... نعمة إذا أحسن استعمالها

إن وسائل التواصل الاجتماعي ليست شراً محضاً، كما أنها ليست خيراً محضاً، وإنما هي أداة تتحدد قيمتها بقدر ما

يُستثمر فيها من خيرٍ أو شر.

فهو اليوم تستطيع أن تحمل القرآن الكريم إلى ملايين البيوت، وتنشر سنة النبي ﷺ، وتفتح آفاقاً واسعةً للتعليم والدعوة، كما يمكن أن تتحول إلى منبرٍ للشبهات، أو نافذةٍ على الانحلال الأخلاقي، أو وسيلةٍ لتشويه الدين وأهله.

ولهذا فإن الواجب لا يقتصر على التحذير من هذه الوسائل، وإنما يتمثل في حسن توظيفها، وإعداد محتوى علمي رصين، ولغة دعوية معاصرة، تجمع بين أصالة الرسالة وجاذبية الأسلوب.

الشبهات الفكرية لا تُواجه بالانفعال:

إن كثيراً من الشبهات المعاصرة لا تنشأ من قوة الحجة، وإنما من ضعف المعرفة، أو سوء الفهم، أو كثرة التكرار.

ولهذا فإن مواجهتها لا تكون بالغضب، ولا بالتشنيع، ولا بتخوين السائل، وإنما تكون بالحوار العلمي، والبرهان الواضح، والخلق الكريم.

وقد علّمنا القرآن الكريم أن قوة الدليل مقرونة بحسن الخطاب، فقال سبحانه:

﴿وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾

فالحكمة هي السلاح الأقوى في مواجهة الفكر، كما أن الرحمة هي الطريق الأقرب إلى القلوب.

الفتاة المسلمة بين الهوية والعولمة:

تعيش الفتاة المسلمة اليوم وسط عالم متغيّر، تتنازعها تيارات فكرية وثقافية متعددة، وتُقدّم إليها نماذج متباينة للحياة والنجاح والسعادة.

ومن هنا فإنَّ من واجب الأسرة والمؤسسات التربوية أن تُربِّخ في نفسها الاعتزازَ بدينها، والثقةَ بهويتها، وأن تُبيِّن لها أن الإسلام كَرَّم المرأة، وصان كرامتها، وجعلها شريكاً في بناء الحضارة، لا تابعاً ولا مهقشاً.

فالهوية الإيمانية ليست قيداً على الإنسان، بل هي جناحٌ يخلِّق به في سماء الكرامة والطمأنينة.

مشروعٌ حضاريٌّ لحماية الإيمان:

إنَّ حماية العقيدة لا تتحقق بالمواقف الفردية وحدها، وإنما تحتاج إلى مشروعٍ حضاري متكامل، يقوم على أسس واضحة، من أهمها:

إعداد العلماء والدعاة القادرين على مخاطبة الجيل الجديد بلغة العصر.

إنشاء منصاتٍ إعلاميةٍ رقميةٍ تقدم الإسلام بأسلوب علمي رصين وجذاب.

دعم الأسرة في أداء رسالتها التربوية.

تشجيع القراءة والحوار والتفكير المنهجي.

العناية بالتربية الإيمانية والأخلاقية منذ الطفولة.

توثيق الصلة بين الشباب والعلماء

والمؤسسات العلمية الموثوقة.

إنَّ الإيمان هو أتمُّ ما يملكه الإنسان، فإذا استقام الإيمان استقامت الحياة، وإذا فسد ضاعت القيم، واضطربت الموازين.

وليس المقصود من الحديث عن هذه التحديات بثُّ الخوف واليأس، وإنما المقصود إيقاظ الوعي، واستنهاض المسؤولية، والعمل على بناء جيل يجمع بين قوة العقيدة، وسعة العلم، ونبل الأخلاق، وحسن الانتماء إلى أُمته.

وقد وعد الله تعالى أهل الإيمان بالثبات، فقال سبحانه:

﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾
[إبراهيم: ٢٧]

ونسأل الله تعالى أن يحفظ أبناء المسلمين وبناتهم، وأن يملأ قلوبهم بالإيمان واليقين، وأن يرزقهم العلم النافع، والعمل الصالح، والثبات على الحق، وأن يجعلهم دعاةً إلى الخير، ومصابيح هدايةٍ في مجتمعاتهم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

□□□

مجلة عربية

شهرية جامعة

تصدر عن مجلس العلماء

في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦م

سر نهضة المسلمين الأولين وأسباب تراجع المسلمين المعاصرين

عددا وعدة، ولكنه كان يملكون سلاحا
أعظم من كل سلاح
وهو سلاح الإيمان بالله والثقة
بوعده والصبر على طاعته

فنزل نصر الله عليهم
وأيدهم بجنود لم يروها

فانقلبت موازين القوة، وتحولت
القلة إلى غلبة، والضعف إلى قوة،
والخوف إلى أمن ونصر مبین. فكان
انتصار بدر دليلا خالدا على أن النصر
الحقيقي لا ينال من كثرة العدد والعدة
فقط، بل من صدق الإيمان وثبات القلوب
وحسن التوكل على الله تعالى.

قال الله تعالى: إن تنصروا الله
ينصركم ويثبت أقدامكم
سورة محمد - الآية ٧

فهذه الآية الكريمة تقرر حكما إلهيا
ثابتا لا يتغير ولا يتبدل
وهي أن من نصر دين الله واستقام
على أمره

نصره الله وأيده وثبته، وفتح له
أبواب الفلاح والتمكين في الدنيا والآخرة
وكانوا يدركون أن الغاية الحقيقية
من الحياة ليست جمع متاع الدنيا، بل
عبادة الله وإقامة الحق في الأرض،
واتباع كتاب الله تعالى وسنة رسوله
صلى الله عليه وسلم، قال الله تعالى
وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ
سورة الذاريات - الآية ٥٦

كما امتاز الصحابة الكرام رضي الله
تعالى عنهم بالعلم النافع والعمل

الحمد لله الذي هدانا للإيمان، وأنعم
علينا بنِعَم الإسلام، والصلاة والسلام
على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم
وعلى آله وصحبه أجمعين

إن المتأمل في صفحات التاريخ
الاسلامي يقف مبهورا أمام التحول
العظيم الذي أحدثه الإسلام في أمة
كانت تعيش في ظلمات الجهل والتفرق
فإذا بها خلال عقود قليلة تقود
العالم علما وحضارة وأخلاقا

وهذا الأمر هو الذي يثير في
أنفسنا التساؤل: ما سر تلك النهضة
العظيمة التي شيدها المسلمون
الأوائل، وأقاموا بها حضارتهم، ولماذا
يعاني كثير من المسلمين في عصرنا
هذا من التراجع والضعف، على الرغم من
كثرتهم العددية واتساع مواردهم

أولا سر نجاح المسلمين الأوائل

كان السر الأعظم في نهضة الجيل
الأول صدق الإيمان وقوة الصلة بالله
تعالى؛ فقد ربي النبي ﷺ أصحابه على
العقيدة الصحيحة قبل كل شيء،
فامتلات قلوبهم يقينا وثقة بالله
تعالى، وتعلقت نفوسهم برضوانه،
فكانوا أقوياء في إيمانهم، ثابتين على
مبادئهم، لا تزغزعهم الشدائد ولا
تزحزحهم المحن عن دينهم
وتجلى أثر هذا الإيمان الصادق في
غزوة بدر

حين وقف المسلمون بقلّة عددهم
وضعف عدتهم أمام جيش يفوقهم

مجلة عربية

شهرية جامعة

تصدر عن مجلس العلماء

في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦م



محمد جاويد

الصالح، والفهم العميق، والإيمان الراسخ، فلم يكن القرآن الكريم عندهم مجرد ألفاظ تتلى، أو آيات تحفظ وتردد، بل كان دستوراً ربانياً، ومنهجاً إلهياً متكاملًا للحياة، يصوغ شخصياتهم، ويقوّم سلوكهم، ويهذب أخلاقهم، ويقود حياتهم في جميع شؤونها. فكان القرآن الكريم مصدرَ عقيدتهم، ومنبع إيمانهم، وأساس عبادتهم، وميزان أخلاقهم، و نبراس سلوكهم، ومنه يستمدون مفاهيمهم و تصوراتهم، وفي ضوئه يبنون مواقفهم، وبه يواجهون تحديات الحياة وصعوباتها، وكانوا يتقبلون آيات القرآن الكريم بقبول تامّ، ويتلقونها بقلوب خاشعة، وعقول واعية، وأفهام متدبرة، ونفوس متعطشة للهداية

وقد روي عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه أنه قال كان الرجل منّا إذا تعلم عشر آياتٍ لم يجاوزهن حتى يتعلم معانيهن والعمل بهن.

شرح صحيح البخاري - جلد ٢، ص ٣٠٠ — لابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (ت ٤٤٩ هـ)

دار النشر: مكتبة الرشد - السعودية، الرياض

ومن أسباب نجاحهم كذلك وحدة الصف ونبذ التعصبات فقد جمع الإسلام بين العربي والفارسي والحبشي تحت راية واحدة

فكانوا كما وصفهم الله تعالى إنما المؤمنون إخوة

سورة الحجرات - الآية ١٠

ثانياً أسباب تراجع المسلمين المعاصرين

إن من أكبر أسباب تراجع المعاصرين ضعف الارتباط بالدين، وتحوّل الإسلام عند بعض الناس إلى شعارات شكلية دون أن ينعكس أثر الإسلام على سلوكهم وعملهم

وقد حذر النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك

فقال رسول الله ﷺ: يوشك أن تداعى عليكم الأمم، كما تداعى الأكلة إلى قصعتها. فقال قائل: من قلة نحن يومئذ؟ قال: بل أنتم يومئذ كثير، ولكنكم غثاء كغثاء السيل، ولينزعن الله من صدور عدوكم المهابة منكم، وليقذفن في قلوبكم الوهن فقال قائل: يا رسول الله وما الوهن؟ قال حب الدنيا وكراهية الموت

سير أعلام النبلاء - جلد ٢، ص ٣٤٧ — لإمام شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨) الناشر: مؤسسة الرسالة

ومن الأسباب أيضاً انتشار الجهل والتخلف العلمي، مع أن أول كلمة نزلت من الوحي كانت (اقرأ)

فالأمة التي قادت العالم في الطب والفلك والهندسة أصبحت في كثير من المجالات مستعملة لمنتجات غيرها كما أضعف التفرق والصراعات الداخلية قوة المسلمين ومكانتهم بين الأمم،

وقد نبه القرآن إلى ذلك بقوله تعالى

(ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم)

سورة الأنفال - الآية ٤٦

ومن أسباب الضعف كذلك الانشغال بالدنيا والإعراض عن رسالة الأمة الحضارية

مجلة عربية
شهرية جامعة
تصدر عن مجلس العلماء
في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦ م

الناشر: دار العبيكان

في النهاية، فإن نهضة المسلمين ليست مستحيلة، بل هي ثمرة الإيمان الصادق، والعلم النافع، وبذل الجهود المخلصة، ووحددة الصف، فإذا عادت الأمة إلى كتاب ربها وسنة نبيها صلى الله عليه وسلم استردت مكانتها وريادتها بين الأمم

وقد روي عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال: سمعت رسول الله - ﷺ يقول: إذا تبايعتم بالعينة، وأخذتم أذناب البقر، ورضيتم بالزرع، وتركتم الجهاد سلط الله عليكم ذلا لا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم

شرح الزركشي على مختصر الخرقي
جلد ٣، ص ٦٠٦ — لشمس الدين محمد بن عبد الله الزركشي الحنبلي (ت ٧٧٢)

□□□

مجلة عربية

شهرية جامعة

تصدر عن مجلس العلماء

في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦م

أهمية اللغة العربية وفضيلتها

"كِتَابٌ مُصَلَّتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ" (فصلت : ٣).

"وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِّتُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا وَتُنْذِرَ يَوْمَ الْجَمْعِ لَا رَيْبَ فِيهِ فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ" (الشورى : ٧).

"إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ" (الزخرف : ٣).

"وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابٌ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا لِّيُنْذِرَ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَبُشْرَى لِلْمُحْسِنِينَ" (الأحقاف : ١٢).

"وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ" (النحل : ١٠٣).

هذه هي الآيات التي تدلّ على أهمية اللغة العربية وعظمتها ومع هذه الآيات قد ورد كثير من الأحاديث النبوية على أهمية اللغة العربية وفضيلتها سأذكر حديثا واحدا فقط (لأن مقالتي هذه لا تحتل الميزان) الذي يضرب أطنابه في أهمية اللغة العربية وفضيلتها وهو: عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((أحبُّوا العربَ لثلاث: لأنّي عربيٌّ، والقرآن عربيٌّ، ولسان أهل الجنة عربيٌّ))،

أي: علّمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث أن نحب العربية. فينبغي لكل من يتنفس على وجه الأرض أن يتعلم اللغة العربية. خاصة يجب على الطلاب بالمدارس الإسلامية أن يتعلّموا اللغة العربية باذلين بكل ما في وسعهم من الجهود في سبيل تعلمها، نحن نسأل الله أن يؤفّقنا لتعلم هذه اللغة أكثر فأكثر، إنه هو الميسّر للصعاب وهو المستعان.

هنا توجد لغات كثيرة في العالم كله ، لكن اللغة العربية هي أم اللغات وأفضلها لأنها لغة الكتاب الخالد "القرآن العظيم" ولسان النبي الخاتم "محمد رسول الله ﷺ" ويحتاج كل معلم ومتعلم إليها ، لأنها أساس كل علم وأصله . وأرى أن تعلم اللغة العربية واجب على المسلمين، لأن تعلم القرآن العظيم والأحاديث المباركة وفهمه واجب على كل من أسلم وكيف يمكن تعلم القرآن والأحاديث بدون اللغة العربية ؟؟ إذ هي لغتها. فوصلنا إلى هذه النتيجة أن تعلم اللغة العربية واجب (لأنه كل ما يؤدي إلى الواجب واجب).

فالدليل على كونها أفضل اللغات أنها لغة الكتاب والسنة (كما سبق) ، قال الله تعالى: وَ إِنَّهُ لَنَنْزِيلُ رَبِّ الْغَلَمِينَ ، نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ، عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ ، بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ (الشعراء : ١٩٦ تا ١٩٥)

وبالنسبة إلى هذه الآية هناك كثير من الآيات الأخرى التي تؤكد أن اختيار الله سبحانه وتعالى اللغة العربية ليكون بها كتابه الكريم ليس أمرا، اعتباطيا، بل هو دليل على عظمة هذه اللغة وقدرتها على إيصال المعاني العميقة والإعجاز، ومن بين تلك الآيات التي ذكرت في كتاب الله العزيز هي ما يلي:

"إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ" (يوسف : ٢)،

وقوله تعالى: "وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا".

"وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا" (الرعد : ٧).

"وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا" طه : ١١٣.

"قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ" (الزمر : ٢٨).

مجلة عربية

شهرية جامعة

تصدر عن مجلس العلماء

في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦م

من جانتار مانتار إلى سؤال المواطنة

احتجاجات «CJP»، عنف الشرطة، ومستقبل المسلمين والديمقراطية في الهند

متظاهرون وصحفيون عن استخدام الغاز المسيل للدموع. وفي المقابل، أنكرت شرطة دلهي وقوع «عنف» أو حملة ضرب واسعة، وقالت إن التعامل مع الحشود تم بصورة مهنية. وهذا من أكاذيب الشرطة فأنا من المشاهدين و لا يمكن النكر عن الحقيقة.

لكن النتيجة السياسية لمحاولة تفريق المحتجين جاءت معاكسة لما أرادته السلطات. فقد انتشرت المقاطع المصورة بسرعة، ووصل مزيد من الطلاب والمواطنين إلى دلهي، واتسعت الاحتجاجات لتشمل ولايات مثل مهاراشترا وبيهار وغوجارات وآسام والبنغال الغربية وكيرالا. وفي ٢٨ يوليو/تموز، رأت المحكمة العليا بصورة أولية أن اتهامات الإفراط في استخدام القوة تستوجب تحقيقًا مستقلًا ومحايدًا، وأمرت بحفظ تسجيلات كاميرات المراقبة والطائرات المسيّرة وكاميرات أفراد الشرطة والاتصالات الأمنية. كما أمرت بالإفراج عن محتجين لا سوابق جنائية لهم، مع السماح بتسجيل القضايا دون اتخاذ إجراءات قسرية مؤقتًا.

ما النتيجة التي حققتها الحركة؟

في ٢٥ يوليو/تموز ٢٠٢٦، استقال وزير التعليم دارمندرا برادان بعد أسابيع من الضغط الشعبي. وانتهى الاعتصام الأساسي بعد أن اعتبر المنظمون الاستقالة انتصارًا أوليًا، بينما أكدوا أن إصلاح نظام الامتحانات ومحاسبة

لم تكن احتجاجات جانتار مانتار في صيف عام ٢٠٢٦ حادثة طلابية عابرة، بل تحولت إلى اختبار حقيقي لمدى قدرة المواطن الهندي على مساءلة السلطة، ولحدود استخدام الشرطة في مواجهة التجمعات السلمية، وللدور الذي تستطيع الأجيال الجديدة أن تؤديه في حماية الديمقراطية.

بدأت حركة Cockroach Janta Party - CJP، وهي حركة شبابية ساخرة، احتجاجها في نيودلهي يوم ٦ يونيو/حزيران ٢٠٢٦.

تمحورت المطالب حول التحقيق في تسريب امتحان NEET، والمخالفات المزعومة في نظام التصحيح الإلكتروني التابع للمجلس المركزي للتعليم، وتحميل وزير التعليم آنذاك دارمندرا برادان المسؤولية السياسية.

متى تحوّل الاحتجاج إلى أزمة وطنية؟

جاءت نقطة التحول في ٢٠ يوليو/تموز، عندما حاول آلاف المتظاهرين الانطلاق من جانتار مانتار باتجاه البرلمان ضمن مسيرة « Sansad Chalo ». كانت الشرطة قد أعلنت أن المسيرة نحو البرلمان غير مرخصة، وأغلقت طرقًا ومحطات مترو وفرضت قيودًا أمنية في وسط دلهي.

أظهرت صور وتقارير صحفية أفرادًا من الشرطة وقوات مكافحة الشغب وهم يستخدمون العصي، كما تحدث

مجلة عربية

شهرية جامعة

تصدر عن مجلس العلماء

في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦ م



محمد شاهد رضا المصباحي

دهلي الجديدة

المسؤولين لا ينتهيان بتغيير شخص واحد. كما طرحت الحكومة لاحقاً تعديلات تشريعية لتشديد العقوبات المتعلقة بتسريب أوراق الامتحانات وتسريع التحقيق والمحاكمة في تلك القضايا.

ومع ذلك، فإن الاستقالة ليست «النهاية الأخيرة». النصر الحقيقي لا يُقاس فقط بسقوط وزير، وإنما بإنشاء نظام امتحانات شفاف، وتعويض المتضررين، ومحاسبة الشبكات التي تتاجر بمستقبل الطلاب، ومنع تكرار الانتهاكات الأمنية ضد المتظاهرين.

الاحتجاج والديمقراطية و أين تقف الحدود؟

ينص الدستور الهندي على أن الهند جمهورية ديمقراطية علمانية، قائمة على العدالة والحرية والمساواة والأخوة. كما يحمي حرية التعبير والتجمع السلمي، مع السماح للدولة بفرض قيود معقولة لحماية النظام العام. ولهذا فإن المتظاهر ليس فوق القانون، لكن رجل الشرطة أيضاً ليس فوق الدستور.

يمكن للسلطات تنظيم مكان المسيرة ووقتها ومسارها، ومنع اقتحام المناطق الحساسة، لكنها ملزمة باستخدام أقل قدر ضروري ومتناسب من القوة. ولا يجوز تحويل عدم الحصول على تصريح لمسيرة معينة إلى مبرر لإهانة المتظاهرين أو ضربهم بصورة عشوائية أو معاقبة الطلاب جماعياً.

أما المحتجون، فعليهم المحافظة على سلمية الحركة، وعدم الاعتداء على الشرطة، وعدم تخريب الممتلكات، ومنع العناصر التي تريد جرّ الاحتجاج إلى العنف. فالعنف لا يمنح السلطة مبرراً

أمنياً فحسب، بل يحوّل النقاش من فساد المؤسسات إلى سلوك بعض المحتجين.

أيديولوجية حزب بهاراتيا جاناتا بين النص والممارسة

يعلن حزب بهاراتيا جاناتا رسمياً أن «الإنسانية المتكاملة» هي فلسفته الأساسية، وأنه ملتزم بالقومية والوحدة الوطنية والديمقراطية و«العلمانية الإيجابية» واحترام جميع الأديان. كما يقول إن مفهومه لـ«حكم رام» يعني حكماً أخلاقياً قائماً على الدستور، وليس دولة مخصصة لأتباع ديانة معينة.

لكن الحكم على أي حزب لا يكون من خلال وثائقه فقط، بل من خلال خطابات قادته، واختيار مرشحيه، وسلوك الحكومات التي يديرها، وطريقة الشرطة والإدارة في التعامل مع المواطنين. وقد اتهمت منظمات حقوقية دولية مسؤولين وناشطين مرتبطين بالقومية الهندوسية باستخدام خطاب عدائي ضد المسلمين والمسيحيين، والتساهل مع التمييز والعنف ضد الأقليات. والحكومة والحزب يقدّمان نفسيهما، في المقابل، باعتبارهما ملتزمين بتنمية الجميع دون تمييز.

هذا التناقض بين الخطاب الرسمي وتجارب قطاعات من المواطنين هو جوهر الأزمة. فالعلمانية لا تعني استرضاء طائفة، كما أنها لا تعني إخضاع الأقليات لثقافة الأغلبية. معناها أن تكون الدولة متساوية المسافة من جميع الأديان، وأن يحصل المواطن على حقوقه بصفته مواطناً، لا باعتباره هندوسياً أو مسلماً أو مسيحياً أو سيخيّاً.

سياسة «فرّق تسد» والاستقطاب الهندوسي-المسلم

مجلة عربية

شهرية جامعة

تصدر عن مجلس العلماء

في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦ م

يصبح تقسيم المجتمع أداة سياسية عندما تُستبدل الأسئلة المتعلقة بالبطالة والتعليم والصحة والفساد بأسئلة من نوع:

من يحب الوطن أكثر؟ ومن يهدد ثقافة الأغلبية؟ ومن المسؤول عن مشكلات البلاد؟

وفي هذا المناخ، تتحول الهوية الدينية إلى وسيلة لصرف الانتباه عن سوء الإدارة. قد يُطلب من الهندوسي أن يخاف من المسلم، ويُطلب من المسلم أن يعيش في حالة خوف دائم من الدولة والأغلبية. والنتيجة أن الطرفين ينسيان الأسئلة المشتركة:

أين الوظائف؟ لماذا تتسرب الامتحانات؟ من يحمي أموال الناس؟ ولماذا لا يخضع أصحاب السلطة للمساءلة؟

أهم ما ميّز احتجاج CJP أنه بدأ حول قضية تمس الطلاب بصرف النظر عن دينهم أو طبقتهم أو منطقتهم. لم تكن القضية «مسلمة» أو «هندوسية»، بل قضية عدالة تعليمية. وهذا ما منحها قوة لا تمنحها السياسة الطائفية لأي حركة.

الجريمة والفساد داخل السياسة

ينبغي تناول مسألة تورط السياسيين في القضايا الجنائية بدقة. فوجود قضية مسجلة ضد سياسي لا يعني بالضرورة إدانته؛ فقد تكون بعض القضايا سياسية أو مرتبطة باحتجاجات. لكن كثرة المرشحين ذوي القضايا الخطيرة تمثل مشكلة مؤسسية لا يمكن تجاهلها.

وفق تحليل إقرارات المرشحين في

انتخابات لوك سابها لعام ٢٠٢٤، كان لدى ٢٥١ نائبًا من أصل ٥٤٣ قضايا جنائية معلنة. ومن بين ٢٤٠ نائبًا فائزًا عن BJP، أعلن ٩٤، أي ٣٩٪، وجود قضايا ضدهم. لكن المشكلة لم تقتصر على BJP؛ فقد بلغت النسبة بين نواب الكونغرس الفائزين ٤٩٪، وظهرت نسب مرتفعة في أحزاب إقليمية أخرى كذلك. ولذلك فإن «تجريم السياسة» أزمة هندية عامة، وإن كانت مسؤولية الحزب الحاكم أكبر بسبب امتلاكه أدوات الإصلاح والتشريع والتنفيذ.

الإصلاح المطلوب هو تسريع محاكمة المسؤولين المنتخبين، ونشر بيانات القضايا بوضوح، ومنع الأحزاب من منح بطاقتها لأصحاب الاتهامات الخطيرة دون أسباب علنية ومقنعة، مع التمسك بقرينة البراءة حتى صدور الحكم.

ماذا يتعلم المسلمون من تجربة CJP؟

لا يكمن مخرج المسلمين من أوضاعهم الصعبة في الكراهية المضادة، ولا في الانسحاب من المجتمع الهندي، ولا في انتظار حزب يقدم نفسه بوصفه «منقذ المسلمين». المخرج يبدأ من الانتقال من عقلية رد الفعل إلى بناء قوة اجتماعية وقانونية وتعليمية طويلة المدى.

أولاً: التمسك بالدستور بدل الخطاب الانفعالي

حقوق المسلمين ليست منّة من حزب أو حكومة، بل حقوق مواطنة. لذلك يجب معرفة مواد الدستور، وآليات تقديم الشكاوى، والحق في المعلومات، وإجراءات المحاكم، واللجان المختصة

مجلة عربية

شهرية جامعة

تصدر عن مجلس العلماء

في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦ م

بالأقليات وحقوق الإنسان.

ينبغي إنشاء شبكات مساعدة قانونية موثوقة لتوثيق الاعتداءات، وتقديم الشكاوى في وقتها، ومتابعة القضايا حتى نهايتها، بدل الاكتفاء بنشر مقطع مصور على وسائل التواصل ثم نسيان الضحية.

ثانيًا: جعل التعليم القضية المركزية أظهرت احتجاجات CJP أن قضية التعليم تستطيع توحيد ملايين الناس. وعلى المجتمع المسلم زيادة الاستثمار في المدارس الجيدة، والتدريب المهني، واللغات، والقانون، والصحافة، والتكنولوجيا، والخدمة المدنية.

لا يمكن مواجهة التهميش بمجرد كثرة الخطب. القوة الحديثة تُبنى بالمعرفة والمهارة والمؤسسات والقدرة على إنتاج البيانات والأبحاث.

ثالثًا: التحالف حول القضايا لا حول الدين فقط

لا يستطيع المسلمون حماية حقوقهم وحدهم، كما لا يستطيع أي أقلية أن تعيش بأمان في مجتمع منقسم. المطلوب تحالفات مع الهندوس والدايت والسيخ والمسيحيين والقبائل والنساء والطلاب والعمال، على أساس قضايا مشتركة: التعليم، والبطالة، وحرية الصحافة، واستقلال القضاء، ومحاسبة الشرطة، ومكافحة الفساد.

كلما كانت الحركة محصورة داخل هوية دينية، سهل على خصومها وصفها بأنها طائفية. أما عندما تدافع عن مبدأ دستوري ينتفع به الجميع، فإن ضربها يصبح أصعب سياسيًا وأخلاقيًا.

رابعًا: بناء قوة اقتصادية مستقلة

المجتمع الفقير يبقى أكثر عرضة للضغط والخوف والاستغلال الانتخابي. ولهذا ينبغي دعم المشروعات الصغيرة، والتدريب، والمنح الدراسية، وصناديق الطوارئ، والإرشاد المهني، ومساعدة النساء والشباب على دخول القطاعات الحديثة.

الاستقلال الاقتصادي لا يحل كل أشكال التمييز، لكنه يمنح الفرد قدرة أكبر على الدفاع عن كرامته واتخاذ قراراته بحرية.

خامسًا: مقاومة الأخبار الكاذبة بخطاب مسؤول

يجب عدم الرد على الدعاية الطائفية بدعاية طائفية أخرى. المطلوب التحقق من الأخبار قبل نشرها، وتصحيح الأكاذيب بلغة هادئة، ونشر القصص الإيجابية للتعاون بين الهنود، وإنتاج محتوى بالهندية والإنجليزية واللغات الإقليمية، لا الاكتفاء بخطاب داخلي لا يصل إلى بقية المجتمع.

سادسًا: إعداد قيادة جديدة

تحتاج المرحلة إلى محامين وصحفيين وباحثين ومعلمين ورجال أعمال وناشطين اجتماعيين، لا إلى خطباء سياسيين فقط. كما ينبغي منح النساء والشباب أدوارًا حقيقية في اتخاذ القرار، ومحاسبة القيادات التي تستخدم مظلومية المجتمع لتحقيق مصالح شخصية.

درس القوة

أثبتت حركة CJP أن السلطة ليست مطلقة، وأن الحكومة القوية قد تتراجع عندما تجتمع خمسة عناصر: قضية عادلة

مجلة عربية

شهرية جامعة

تصدر عن مجلس العلماء

في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦ م

وواضحة، أدلة قابلة للتحقق، حركة سلمية منضبطة، مشاركة تتجاوز الطوائف، واستمرار الضغط القانوني والإعلامي.

كما أثبتت أن القوة ليست في العدد وحده. قد تمتلك الدولة الشرطة والإدارة والإعلام، لكن المواطن يمتلك الشرعية الأخلاقية والدستور والقدرة على التنظيم. وعندما تتسع الفجوة بين ما تقوله السلطة وما يراه الناس بأعينهم، يبدأ الخوف في الانتقال من المجتمع إلى أصحاب القرار.

الخاتمة: ما النتيجة النهائية؟

النتيجة النهائية لاحتجاجات جانتار مانتار لم تُكتب بعد. استقال وزير، وتحرك البرلمان، وتدخلت المحكمة العليا، لكن جذور المشكلة—الفساد، وضعف المساءلة، وتسييس الشرطة، والاستقطاب الديني—تحتاج إلى إصلاح طويل.

أما بالنسبة إلى المسلمين في الهند، فالمستقبل لا ينبغي أن يُبنى على الخوف أو العزلة أو انتظار الحماية من الخارج. الطريق الأكثر واقعية هو أن يصبحوا أكثر تعليمًا وتنظيمًا ووعيًا بالقانون، وأكثر حضورًا في القضايا الوطنية المشتركة.

لا يحتاج المسلم الهندي إلى إثبات أنه أقل هندية من غيره، ولا إلى الدخول في منافسة دينية مع مواطنيه. حاجته الحقيقية هي دولة تحكم بالقانون، ومؤسسات تُحاسب الجميع، ومجتمع يرفض أن تتحول الأغلبية إلى سيادة دينية أو أن تتحول الأقلية إلى جماعة خائفة ومنغلفة.

إن أعظم درس من جانتار مانتار هو أن الديمقراطية لا تحمي نفسها بنفسها. إنها تعيش عندما يدافع عنها المواطن بهدوء وشجاعة، وعندما يفهم أن الدفاع عن حقوق جماعة أخرى هو في الحقيقة دفاع عن حقوقه هو أيضًا.

□□□

مجلة عربية

شهرية جامعة

تصدر عن مجلس العلماء

في نيبال

الفجر

يوليو ٢٠٢٦م

إلى أهل العرب... كلمة مخصصة

بلاذ العربِ أوطاني، وكلُّ العربِ إخواني إذا أرادت الدول العربية ودول الخليج أن تُرسِّخ نهضتها، وأن تستثمر الطاقات الحقيقية للمسلمين في الهند، فإنني أتقدم باقتراحٍ مخلصٍ وبناء:

بدلاً من الاقتصاد على الأعمال الإغاثية والمساعدات الخيرية، أقترح إنشاء صندوقٍ عربيٍّ للموهبة والبحث العلمي (Talent & Research Fund)، إلى جانب تأسيس مراكزٍ متقدمةٍ للبحث والابتكار، تُعنى باكتشاف ورعاية الكفاءات العلمية الواعدة.

ويُستحسن أن يُمنح هؤلاء الشباب من المسلمين فرصاً حقيقية، ولا سيما أولئك الذين يبلغون المراحل النهائية في أرقى الامتحانات الوطنية في الهند، مثل: ISRO, CAT, NEET, JEE, GATE, AIIMS, IIM, IIT, UPSC وغيرها، ثم يحول دون قبولهم فارقٌ يسيرٌ في الدرجات، رغم ما يمتلكونه من كفاءةٍ عاليةٍ وقدراتٍ استثنائية.

إن استقطاب هذه العقول، وإتاحة الفرصة لها للعمل والبحث في مجالات الذكاء الاصطناعي، وأشباه الموصلات، والتقنيات الحيوية، وعلوم الفضاء، والتقنيات الدفاعية، والطاقة، وسائر العلوم المتقدمة، سيكون استثماراً استراتيجياً بعيد المدى. فمثل هذه المبادرة ستحقق منفعةً متبادلة، إذ ستكسب الدول العربية نخبةً من الباحثين والعلماء والمبتكرين، وفي المقابل ستُسهم في توجيه طاقات المسلمين في الهند لخدمة الأمة والإنسانية، بدلاً من أن تظل قدراتهم معطلة أو مهدرة.

إن العمل الخيري يسد حاجةً آنية، أما الاستثمار في العلم والبحث العلمي ورعاية المواهب فهو الذي يصنع مستقبل الأمم ويغير مصير الأجيال

العارض : عبيد الله خان الأعظمي